وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي

إعداد الطالب:
علي ربوح

إشراف الدكتور:
زهير عدلي

السنة الجامعية 2012/2011

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الزراعة ودورها في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبيئة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصادي

إعداد الطالب:

علي ربوح

إشراف الدكتور:

زهير عدلي

لجنة المناقشة:

د/ محمد بويهي.......................................رئيسا

د/ زهير عدلي..مقررا

د/ عبد القادر فاضل..................................ممتحنا

د/ جميلة لرقام.......................................ممتحنا

د/ مصطفى زيروني...................................ممتحنا

السنة الجامعية 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ
ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ
مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (*) وَمِنَ النَّاسِ
وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ
مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُور}

(فاطر:27-28)

{وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَاراً
وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي
اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}

(الرعد:3)

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد.

إلى من أرضعتني لبن الحنان، وسقتني ماء الحياة، إلى من تطيب أيامي بقربها، ويسعد قلبي بهنائها... أمي.

إلى من كان لي سندا طوال الحياة، ولم يبخل علي بالنفس والنفيس والدي الكريم.

إلى روحي جدي وجدتي رحمهما الله.

إلى من ترعرعت معهم إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل .

علـــي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفّقني ومنحني القوة والصبر لإتمام هذا العمل.

اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف عدلي زهير على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة وعلى توجيهاته القيمة وتشجيعه الدائم، وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل خاصة عمال مكتبة دالي ابراهيم، مكتبة جامعة زيان عاشور، مكتبة جامعة عمار ثليجي، وكل من قدّم لي يد العون من قريب أو من بعيد وإلى كل معلمينا وأساتذتنا الكرام.

علـــــــي

المقدمة

المقدمة:

تتمتع الجزائر بإمكانيات مادية وبشرية ضخمة من اجل النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للسكان الذين يتزايد عددهم باستمرار، وخاصة في المناطق الريفية والزراعية التي تعاني من مشاكل عديدة كالفقر والتخلف والأمية والنزوح الريفي. وتعتبر التنمية المستدامة أهم العناصر الأساسية لعملية النمو والتطور الاقتصادي، وإرساء قاعدة هيكلية توجه من اجل تقوية الجهاز الاقتصادي، وفعالية الميكانيزمات الاقتصادية الإنتاجية فلا يمكن تحديث الجهاز الاقتصادي وفعاليته من غير تخفيف أو إزالة الاختلالات الهيكلية التي يتصف بها الاقتصاد الوطني بحيث أن القطاع الزراعي المتخلف بوسائله لم يستطع المساهمة في إحداث تغييرات مرادفة للتنمية ومختلف الأنشطة الاقتصادية، فالصادرات الجزائرية تعتمد على المحروقات من النفط والغاز. وإذا كانت الدولة قد اعتمدت على تنمية الصناعة وبالتالي توجيه الموارد المالية والطاقات البشرية من اجل إزالة التخلف وتحديث الاقتصاد الوطني فإن هذه العملية أدت إلى بروز اختلالات في هياكل القطاعات الاقتصادية وأيضا ساهمت في زيادة الواردات الزراعية وخاصة الحبوب والحليب.

عرف القطاع الزراعي الجزائري عدة تغيرات وإصلاحات هدفها إدخال التوازن على هيكل الصادرات والتخلص من التبعية للخارج في مجال استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع سواء من حيث توفير حاجيات السكان المتزايدة من المواد الاستهلاكية أو من حيث مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية ودوره في الاقتصاد الوطني في شتى المجالات من بينها توفير مناصب عمل وتحسين الميزان التجاري وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الزراعية من موارد مادية ومالية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة، لكن المشاكل التي يعاني منها القطاع من سوء التسيير والتنظيم وغياب التأطير التقني والإرشاد وكذلك التقلبات المناخية جعلت أداء هذا القطاع ضعيفا.

إن البيئة ليست مشكلة تلوث صناعي فقط بل أنها بقضاياها ومشكلاتها لها أبعاد تتجاوز حدود التعامل السطحي معها، صحيح أن الوعي بالبيئة ظهر أولا في الدول المتقدمة جراء ظهور الآثار السلبية للتقدم الصناعي التي ظهرت على الأنظمة البيئية كالجو والتربة والماء، ولكن هذا

امتد إلى ظهور الفراغ بين البيئة والتنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال على تلبية حاجاتهم، فالإدراك بمدى الإضرار بالبيئة ومشكلاتها لازال متخلفا في الدول النامية على المستويات الحكومية والمؤسساتية والشعبية، إلا أن الجزائر وإن كانت ضمن هذه الدول تسعى إلى إعادة الاعتبار للبيئة ومحاولة حل مشكلاتها البيئية لآثارها السلبية والايجابية على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صحة السكان وظروف معيشتهم، فحماية البيئة أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة ومن اجل المحافظة على التوازن البيئي. كما يمكن لقطاع الزراعة أن ينسق مع القطاعات الأخرى من اجل زيادة معدلات النمو وتقليص الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية، وأيضا عامل يتيح فرص الاستثمار ومحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير زراعي، فللإنتاج الزراعي أهمية كبرى من أجل تحقيق الأمن الغذائي، إذ تعتبر من بين مصادر كسب الرزق لسكان المناطق الريفية، فهي تتيح فرص العمل للكثير منهم، الزراعة مصدر للخدمات البيئية، كما يمكن للزراعة في إطار استخدامها للموارد الطبيعية خلق نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة، فهي أكبر مستخدم للمياه، وبذلك تسهم بحدوث شحة المياه، وهي من بين العوامل الرئيسية في استنفاذ المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية، وإجهاد التربة وتغير المناخ على الصعيد العالمي ولكنها أيضا من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية، وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار بها ولا التعويض عنها ومنها امتصاص غاز الكربون، وإدارة شؤون مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومع زيادة شح الموارد وتغير المناخ والقلق من التكاليف البيئية الناجمة عن ذلك، ليس استمرار استخدام الزراعة للموارد الطبيعية على النحو القائم حاليا خيارا مقبولا، فمن الضروري تقليل تعرض أنظمة الزراعة التي يمارسها فقراء المناطق الريفية لتغيرات المناخ، كما يجب أن تكون الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئة جزءا لا يتجزأ من مسألة استخدام الزراعة في عملية التنمية، فالزراعة الموسعة والزراعة المكثفة تواجهان معا مشاكل بيئية، فتكثيف الزارعة أسفر عنه مشاكل بيئية ناجمة عن تناقص التنوع البيولوجي، وسوء إدارة المياه والتلوث بالكيمياويات الزراعية، والتكاليف الصحية والوفيات الناجمة عن التسمم بمبيدات الآفات، بالإضافة إلى معاناة مناطق كثيرة من قطع أشجار الغابات ، وتعرية التربة والتصحر وتدهور المراعي ومستجمعات المياه.

إن مختلف الأنشطة الاقتصادية أصبحت اليوم تتعلق بحماية بيئتها وتنميتها المستدامة فمستقبل الزراعة مرتبط بحماية الموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار السلبية للزراعة على البيئة،

كما يمكن تعبئة الخدمات البيئية والاستفادة منها لحماية البيئة وحماية الحياة والتنوع البيولوجي مما يسهل مساهمة الزراعة في التنمية وحماية البيئة معا. فالزراعة تعتبر عامل هام في التأثير على كافة جوانب البيئة والتنمية المستدامة وبالتحديد على الأيدي العاملة والهجرة من الأرياف للمناطق الحضرية واستخدام المياه وإدارة الأراضي والتطور البحثي والتقني والأمن الغذائي، إضافة إلى تأثيرها على المجتمع وثقافته. ولقد أدى الاستعمال الكبير للمواد الأولية في الأنشطة الصناعية إلى حصر المساحات الزراعية كما أدى إلى تلوث الطبيعة بالغازات والفضلات السامة التي سببت ضررا كبيرا بالمساحات الخضراء وانعكس سلبا على الإنسان المتسبب الوحيد في تواجد هذا النشاط، وهذا اثر على الاقتصاد وأدى إلى ظهور كوارث بيئية، وبدأت معظم الدول تنادي لحماية الأرض وتعميرها وعدم الإضرار بمكوناتها البيئية وتبلورت فكرة دعم القطاع الزراعي، والجزائر كغيرها من الدول التي قامت بدعم القطاع الزراعي وذلك بإجراء سلسلة من الإصلاحات على القطاع الزراعي وطرح برامج للتنمية تخدم القطاع الزراعي واستدامته وحماية بيئته وتساعده على النهوض من جديد واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها بلادنا.

من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما هي مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الزراعة والبيئة؟

ومن هذا التساؤل تتفرع الأسئلة التالية:

ــ ما هي أهم المفاهيم الأساسية لموضوعي الزراعة والبيئة؟

ــ ما هي مراحل تطور القطاع الزراعي؟ وما المشاكل التي تعترضه؟ ما هي مكانة القطاع الزراعي في الجزائر؟

ــ ما هي طبيعة العلاقة بين البيئة والزراعة؟ كيف هي حالة البيئة في الجزائر؟ وما هي وضعية البيئة الزراعية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الأسئلة يمكن وضع الفرضيات التالية:

ــ الزراعة تعتبر نشاط اقتصادي مهم جدا وذلك من خلال السياسات الزراعية والإصلاحات والتنمية الزراعية المعمول بهم في هذا القطاع الفعال. نشأة المشكلات البيئية مرتبط بنوع النشاط الاقتصادي الذي تسبب فيه، السعي لتحقيق تنمية مستدامة وجودة أفضل في الحياة يلزم بإدراج البعد البيئي في الخطط التنموية.

ــ تمتلك الجزائر موارد طبيعية وبشرية ومالية معتبرة تساعدها على إنجاح برامج التنمية الزراعية المسطرة، نجاح الاصلاحات الزراعية مرتبط بمدى أسباب فشل الإصلاحات السابقة، الزراعة في الجزائر عرفت عدة إصلاحات وسياسات زراعية ولكن رغم ذلك القطاع الزراعي مازال يتخبط في مشاكل.

ــ الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية وتزايد عدد السكان والاستهلاك السلعي المتزايد كان له واقع ملموس في أجزاء واسعة من استنزاف الموارد الطبيعية والتصحر والتلوث ونفاذا المياه الجوفية، البيئة في الجزائر تعرضت لعدة مشاكل مثل التصحر والتلوث بأنواعه المختلفة.

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز الوضعية الراهنة للقطاع الزراعي وحالة البيئة الزراعية في إطار التنمية المستدامة للقطاع الزراعي، نظرا إلى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني وموضوع البيئة والتنمية المستدامة ومكانتهما في الاقتصاد وخاصة النشاط الزراعي. أما عن أسباب اختيار الموضوع فهي الخوض في موضوع حديث "البيئة" وربطه بالقطاع الزراعي، والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي، التحولات الطارئة على الاقتصاد العالمي وضرورة استدامة القطاع الزراعي، الاهتمام الذي أبدته الدولة بهذا القطاع مؤخرا وأهمية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

فيما يخص صعوبات البحث هي صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات من الجهات المختصة، إضافة إلى طول فترة إعداد التقارير والدوريات والتباين الكبير في الإحصائيات من مصدر إلى آخر.

ولقد اعتمدنا في بحثنا على عدة مناهج هي:

ــ المنهج التاريخي: استعملناه من اجل التطرق مختلف المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال وأهم الإصلاحات والسياسات التي شهدها.

ــ المنهج الوصفي: استعملناه في وصف حالة القطاع الزراعي وحالة البيئة.

ــ المنهج التحليلي: لمساعدتنا لتحليل مختلف الإحصائيات للوصول إلى تفسير الدقيق لها.

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، لاحظنا أن هناك مجموعة من الدراسات تناولت إشكاليات قريبة من الاشكالية المطروحة وهي كالتالي:

ـــ بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

ـــ سالمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ـــ لرقام جميلة، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي،رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1996.

ـــ قرين بوزيد، دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية ولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

أما فيما يخص محتويات البحث من أجل عرض وتحليل ومناقشة الموضوع فقد قسمنا موضوع البحث إلى ثلاث فصول، ففي الفصل الأول الذي عنوناه " مفاهيم أساسية في الزراعة والبيئة " تطرقنا فيه إلى دراسة وتحديد بعض المسائل النظرية لمفهوم الزراعة وكيف نظر الفكر الاقتصادي لمسألة الزراعة والتنمية الزراعية والسياسة الزراعية والإصلاح الزراعي، ثم تناولنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة واقتصاد البيئة والتنمية المستدامة. وفي الفصل الثاني فإني حاولت فيه دراسة مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني ولقد عالجت النقاط الأساسية في الموضوع عن طريق تحليل تاريخي للنشاط الزراعي في الجزائر بالتعرض إلى مختلف المراحل التي مر بها القطاع الزراعي منذ الاستقلال، ثم تطرقت إلى تطور الإنتاج الزراعي من سنة 2000 إلى سنة 2006 بفرعيه النباتي والحيواني عن طريق دراسة مختلف الإحصائيات الخاصة بالإنتاج الزراعي ومساهمته في الدخل الوطني الخام والتشغيل وكذا نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال نفس الفترة. والفصل الثالث تناولت فيه طبيعة العلاقة بين الزراعة والبيئة ثم حالة البيئة وحمايتها في الجزائر، وفي آخر الفصل تطرقت إلى وضعية البيئة الزراعية في الجزائر ومشاكلها البيئية والمشاريع والانجازات الخاصة بها في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية في الزراعة والبيئة

تمهيد:

للزراعة دور هام في زيادة معدلات النمو وتقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فالزراعة قطاع فعال ومساهم في اقتصاد البلدان حيث تتيح فرص العمل والاستثمار وتمول الكثير من الصناعات وخاصة الغذائية التي تمونها بالمواد الأولية وتعمل على تحسين الوسط الريفي، فللانتاج الزراعي أهمية كبرى من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي إذ تعتبر مصدر كسب الرزق لسكان المناطق الريفية، الزراعة حساسة من الناحية البيئية حيث يمكن للزراعة في إطار استخدامها للموارد الطبيعية خلق نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة، فهي تضررت كثيرا من النشاطات غير الاقتصادية، وهي من بين العوامل الرئيسية في استنفاذ المياه الجوفية. وللمحافظة على الموارد الطبيعية التي تستعمل في الزراعة والنشاطات الأخرى ظهر حديثا موضوع البيئة نظرا للمشاكل البيئية التي حدثت من جراء بعض النشاطات، والتي أدت إلى تدهور الكثير من الموارد والتلوث بكل أنواعه واستنزفت موارد غير متجددة وتناولت البيئة عدة مفاهيم كحماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد البيئي من اجل الوصول إلى حماية الإنسان وحماية المحيط به وبيئته، والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها وحق الأجيال القادمة.

المبحث الأول خاص بمفاهيم حول الزراعة نتطرق فيه إلى النشاط الزراعي من خلال مفهومه ومراحل تطور الزراعة وأنواع الزراعة، ثم الزراعة والاقتصاد من خلال نظرة الفكر الاقتصادي للزراعة والخصائص الاقتصادية للزراعة والأهمية الاقتصادية للزراعة، نتناول أيضا التنمية الزراعية مفهومها ومقوماتها وعواملها ومعوقاتها، الإصلاح الزراعي بالتطرق لمفهومه ومجالاته وأهدافه ونتائجه، السياسة الزراعية من خلال مفهومها وأنواعها ومراحلها وتقييمها.

المبحث الثاني نستعرض فيه مفهوم البيئة وذلك من خلال التطرق إلى تعريف البيئة ومكونات البيئة والنظام البيئي، مفهوم اقتصاد البيئة بالتطرق لتعريفه ووظائفه والتطورات البيئية وإمكانية تطبيق حسابات بيئية، التنمية المستدامة نتناول فيها تعرفها وخصائصها ومتطلباتها وأبعادها وأهدافها، التنمية الزراعية المستدامة بتعريفها والتطرق إلى أساليبها وأبعادها ووسائل تحقيق أهدافها وسياسات الزراعة المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الزراعة:

لقد مرت الزراعة بعدة مراحل حتى أصبحت نشاط اقتصادي متطور تستعمل فيها أحدث الوسائل والتقنيات وتعتمد عليه دول كثيرة في اقتصاداتها، فالزراعة لها دور أساسي في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وان همشت فإن التبعية الغذائية لعنة تطارد الميزانيات الوطنية، الزراعة لها عدة مميزات تتصف بها وتختلف بها عن بقية النشاطات الاقتصادية ولقد اعتمد على هذا النشاط منذ القدم عبر مختلف الحضارات والدول على مر العصور التي أعطت للزارعة أهمية نظرا لكونها النشاط الاقتصادي الأقدم، وتناول موضوعها مفكرون اقتصاديون والعديد من المدارس الاقتصادية كل حسب اتجاهاته.

1ـ النشاط الزراعي:

تعتبر الزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف استغلال الطاقات والموارد المتاحة وإنتاج مختلف السلع الزراعية اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية. وتعتبر الزراعة من أقدم الأنشطة الاقتصادية وان لم تكن أهمها في الوقت الحالي لبعض المجتمعات إلا أنها العمود الفقري للنشاط الاقتصادي لتلك المجتمعات.

1ـ1ـ مفهوم الزراعة:

كلمة الزراعة مشتقة من كلمة "AGRICULTURE " والتي تنقسم إلى كلمتين (AGRI) والتي تعني الحقل أو التربة وكلمة (CULTURE) وتعني العناية والرعاية. ومن هذا نستنتج أن كلمة الزراعة تعني العناية بالأرض أو الحقل.[1]

ويعتبر هذا المفهوم ضيق لتعريف الزراعة، إذ أن التطور التي وصلت إليه الزراعة جعلها تتضمن جميع العمليات التي يقوم بها الفلاح كرعاية الحيوان وتحسين نوعه وإنتاج الحليب والصوف والجلود وتربية الدواجن وكما تقوم الزراعة الحديثة بتحسين النبات ومتطلباته الزراعية من آلات

---

[1] حسين مولاي، مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007/2006، ص02.

وأسمدة وبذور وأدوية لمقاومة الأمراض والآفات الزراعية. كما أن الزراعة تشمل أيضا أي عمل يجرى في المزرعة أو لاحق بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المنتجات للسوق وتسليمها إلى المخازن أو الوسطاء. بالإضافة إلى أن النشاطات الزراعية تحتوي الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز للتخزين والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق ...

الزراعة أحد الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادي، دوافعها رغبات السكان، وأهدافها إشباع تلك الرغبات إما باستهلاك السلع والخدمات الزراعية مباشرة أو بعد استبدالها بغيرها من منتجات الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادي. أما أساليبها فهي الأساليب التكنولوجية الزراعية، أي مجموعة المعارف الطبيعية والكيماوية والهندسية وغيرها المتعلقة بوسائل وأساليب تحويل الموارد البشرية الزراعية وغير البشرية إلى سلع وخدمات زراعية. أما الميدان الذي يجري فيه النشاط الاقتصادي الزراعي أي الذي يتم فيه إنتاج واستهلاك المنتجات الاقتصادية الزراعية هو الفرع الذي يضم القدر من الموارد الاقتصادية الزراعية البشرية وغير البشرية، ويطلق عليها البنيان الاقتصادي الزراعي، أي أن الزراعة هي صناعة إنتاج للمنتجات النباتية والحيوانية.

ــ ومنه الزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية كما أنها وسيلة من وسائل الحياة للحصول على العيش.[1] وعلم الزراعة يمكن أن يكتسب عن طريق الكتب والمراجع أما فن الزراعة فإنه لا يمكن أن يكتسب عن طريق الدراسة في الكتب وحدها. فالدقة في العمل وفي إجراء العمليات الزراعية المختلفة وتوقيتها تحتاج إلى الكثير من المران حتى يصبح الفرد خبيراً في أدائها ولذلك كان الحقل وليس الفصل هو خير مكان للتدريب على حرفة الزراعة، لأن الزراعة كمهنة تشمل الكثير من الأمور المعقدة التي لا يمكن جمعها كلها في كتاب وتدريسها دفعة واحدة، وإنما يمكن اكتسابها بالمران الكثير أثناء الدراسة وبالخبرة العملية في الحقل.

ــ الزراعة كصناعة لها نواتج تباع في الأسواق وتتأثر أسعارها بعوامل عديدة تستوجب أن يكون المزارع ملماً بطرق الشراء والبيع الحكيمة، وكذلك الوسائل التي يتمكن بها تقليل تكاليف الإنتاج والمعلومات الأخرى التي تمكنه من الحصول على أعلى ربح بأقل مجهود وتكاليف ممكنة.

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969، ص37.

ــ إذاً الزراعة هي علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزراعة نباتية وثروة حيوانية بل أيضاً المزارع وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها، إذاً فالزراعة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي:

ــ النجاح التقني أي النجاح الزراعي من الناحية الفنية.

ــ النجاح الاقتصادي أي الكفاءات في إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية.

ــ النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغدة وتحقيق مستوى نعيم وهناء عالي للمزارع وأفراد أسرته.

فالزراعة تشير إلى مجال واسع من أعمال الإنتاج الزراعية معطية قياسات للتقدم التقني حيث يقع على طرف هذا المقياس الزراعة التجارية المكثفة والتي تشمل الزراعة الصناعية وهذه الزارعة تتضمن حقول كبيرة وأعداد من الحيوانات، ومدخلات وموارد كبيرة (أسمدة، مبيدات....) ومستوى عال من المكننة من أجل زيادة الدخل المالي من المحاصيل والماشية والدواجن. بينما يقع على الطرف الآخر المزارع التي يزرع أصحابها مساحات صغيرة من الأرض بمدخلات وموارد محدودة وينتج غذاء يكفيه هو وعائلته فقط، وبين هذين الطرفين تقع المزارع التي تسعى إلى التخلص من مظاهر المحدودية وتجتهد للاقتراب من المزارع التجارية وعليه تصنف الزراعة العالمية إلى:

ــ **زراعة متقدمة:** وهي التي يتم فيها استخدام أساليب إنتاجية جديدة عصرية مما يؤدي إلى إشباع رغبات السكان.

ــ **زراعة متخلفة أو تقليدية:** وهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر إنتاجية تقليدية أي قديمة غير متطورة في إنتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبات السكان.

ــ **زراعة نامية:** وهي تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الزراعة التقليدية والمتقدمة، أي تلك التي بدأت تأخذ بأسباب التقدم عن طريق استخدام تقنيات وأساليب إنتاجية عصرية.

<u>*1ــ2ــ مراحل تطور الزراعة:*</u>

<u>المرحلة الأولى:</u> كان الإنسان قديماً يعتمد في سد حاجته من الغذاء على جمع الثمار والحبوب وبعض الجذور والأوراق كما كان يمارس صيد الحيوانات، وبعد زيادة عدد السكان أصبحت

الحاجة ماسة جداً للغذاء وبدأ الإنسان في زراعة البذور لإنتاج محاصيل الحبوب. وبدأت الزراعة في المناطق المجاورة للأنهار حيث نسبة الخصوبة العالية في التربة على ضفاف الأنهار ولتوفر المياه، وتلا الاهتمام بمحاصيل الغذاء الاهتمام بالملبس، وعليه اتجه الإنسان لزراعة محاصيل الألياف كالقطن، وبعد ذلك أدت زيادة السكان للزحف بعيداً عن الأنهار واستغلال الأراضي المتاخمة لها، وعليه بدأ الإنسان في زراعة المحاصيل معتمداً على الظروف المناخية ورعاية الأراضي.

<u>المرحلة الثانية:</u> نظام الرعاة الرحل: يمارس هذا النظام في المناطق التي تتوفر فيها المراعي الطبيعية، فيكون الرعاة في حالة ترحال بحثاً عن الماء والكلأ، وتقوم الأسرة بتقسيم العمل بحيث يرحل جزء من الأسرة مع الحيوانات بحثاً عن المرعى، والجزء الآخر يمكث خلال فترة هطول الأمطار لزراعة بعض المحاصيل وعند نهاية موسم الأمطار ترجع المجموعات المتنقلة مع الحيوانات إلى ما يسمى بمناطق المصيف وأهم شيء فيها أن يتوفر الماء. وأحياناً يقوم الرعاة في أوقات استقرارهم قرب مصادر المياه بزراعة محاصيل سريعة النضج كالبقوليات.

ويرتبط نشاط البدو الاقتصادي بالزراعة، لكنه يقوم على الرعي في الدرجة الأولى، وعلى الزراعة والصيد في الدرجة الثانية، وكانوا قديماً ينظرون إلى الزراعة نظرة دونية، لأنها تربط صاحبها بالأرض وتحد من حريته في التجوال والترحال عبر البوادي والصحاري، بل كانت بعض القبائل يتركون زراعة أراضيهم لجماعة يعتبرونهم أقل شأناً منهم يسمونهم (الحراثين) كما نجد حالة مشابهة في موريتانيا حيث كان العبيد يقومون بالزراعة على ضفاف نهر السنغال لحساب سادتهم من البدو. هذه كانت الصورة التقليدية إلا أنها أخذت تتغير بفعل عوامل عديدة أثرت في أنماط تفكير أهل البداوة وغيرت من سلوكهم تجاه الأرض والزراعة.

<u>المرحلة الثالثة :</u> الزراعة غير المستقرة: كانت الزراعة غير المستقرة تمارس لعدة قرون ولا زالت تمارس في كثير من الدول النامية، وهي زراعة قطعة من الأرض لعدد من السنين بمحصول واحد أو محصولين ولمدة تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنين بدون توقف ثم تترك الأرض بعد ذلك وينتقل المزارع إلى قطعة أرض جديدة لم تزرع من قبل ويمارس فيها النشاط الزراعي السابق وللمدة نفسها من الزمن وعندما يلاحظ أن التربة قد فقدت خصوبتها وذلك لقلة الناتج من

المحصول، بعد ذلك يرجع المزارع إلى القطعة الأولى التي تركها بوراً لمدة أربع سنوات مثلاً، وبذلك تكون التربة قد استعادت جزء كبير من خصوبتها خلال فترة الراحة. وتمارس هذه الطريقة في بعض الدول الفقيرة حيث لا يكون بمقدور المزارع التقليدي استعمال مدخلات الإنتاج اللازمة أي ليست هنالك بذور محسنة أو أسمدة أو مكافحة بالمبيدات الكيميائية للحشائش والحشرات.

المرحلة الرابعة: نظام الزراعة المستقرة: بدأت الزراعة المستقرة في القرون الوسطى بأوروبا وكان التركيز في هذا النظام على زراعة محاصيل الحبوب كالقمح وكان الإنتاج يقسم إلى ثلاثة أجزاء، ثلث لغذاء الإنسان وثلث يوفر للعام التالي، وثلث لغذاء الحيوانات. ثم تطورت هذه الزراعة واستخدم فيها المحاريث التي تجرها الخيول، وعندما قامت الثورة الصناعية تم تصنيع الجرارات والمحاريث والآليات الأخرى مما مكن من زراعة مساحات شاسعة، أيضاً تم إدخال الأسمدة لزيادة خصوبة التربة وكذلك بدأ استخدام المبيدات لمكافحة الآفات.

المرحلة الخامسة: نظام الزراعة المختلطة: ابتكر هذا النظام ليشمل إنتاج المحاصيل الحقلية وتربية الحيوانات في قطعة الأرض نفسها وذلك كنظام متكامل يجمع بين المحصول والحيوان. في هذا النظام يستفاد من مخلفات المحصول بعد الحصاد كبقايا السيقان والأوراق في تغذية حيوانات المزرعة، كما أن رعي الأبقار في المزرعة يترك مواد عضوية، وعند جفافها وتحللها تعمل على تخصيب التربة وتحسين قوامها الطبيعي وبذلك يتم التكامل بين الشق النباتي والحيواني في المزرعة.

المرحلة السادسة: الزراعة الصناعية: هي نوع متخصص من الزراعة في محصول واحد أو محصولين لتوفير الخامات للتصنيع، مثل القطن لتصنيع النسيج، وأهم السمات في هذا النظام هو إدخال الحزم التقنية في الزراعة، وهي مجموعة تقنيات توصلت إليها البحوث مثل طريقة الزراعة والري ومكافحة الحشائش ومقاومة الأمراض والحشرات والحصاد والتخزين.

المرحلة السابعة: الزراعة ذات التقنيات الحديثة: هي نوع من الزراعة أدخلت فيه تقنيات حديثة ومدخلات إنتاج كثيرة وذلك لتعديل بيئة النبات في ظروف النمو غير الطبيعية في الحقل لتماثل بيئة

النبات المثالي، مثل زراعة المحاصيل البستانية في البيوت المحمية والزراعة بدون تربة والزراعة في محاليل غذائية.

هذا وقد شهد القرن العشرون تغييرات ضخمة في الممارسات الزراعية، خصوصاً في مجال اكتشاف الكيمياء الزراعية بما تتضمنه من تطبيقات الأسمدة الكيميائية، المبيدات الحشرية الكيميائية المبيدات الفطرية الكيميائية، التركيب الكيميائي للتربة، تحليل المنتجات الزراعية، الاحتياجات الغذائية لحيوانات المزرعة، بداية من العالم الغربي وما يعرف بالثورة الخضراء في أوروبا والتي قامت بنشر الكثير من هذه التغييرات إلى المزارع حول العالم، وبنسب نجاح مختلفة.

كما ظهرت من التغيرات الحديثة في الزراعة ما يعرف بالزراعة بدون تربة، وتربية النبات، والتهجين، والمعالجة الوراثية، وإدارة مغذيات التربة، ومكافحة الحشائش بطرق محسنة، والهندسة الوراثية، وما أنتجته من محاصيل لها سمات تفوق النباتات الأصلية كالحاصلات الأكبر في الحجم والمقاومة للأمراض، والبذور المعدلة وراثياً لتنبت بشكل أســرع، وإنتاج نباتات مقاومة لمبيدات الحشائش.

1ـ3ـ أنواع الزراعة:

1ـ3ـ1 الزراعة المتخصصة:

التخصص في زراعة منتوج معين مثل: القمح أو القطن أو القهوة ...الخ، ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من منتوج ولكن أغلبية الدخل النقدي يأتي من منتوج معين، إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري ...الخ، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد.[1]

---

[1] حسين مولاي، مرجع سبق ذكره، ص7.

1ـ3ـ2 الزراعة المتنوعة:

نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (زراعي، نباتي، حيواني)، من حيث عدد المنتجات (قمح، خضر، فواكه في النشاط الزراعي، وتربية المواشي والطيور في النشاط الثاني) ومن فوائد هذه الزراعة نجد:

ـ المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الزراعية.

ـ ضمان استغلال الأرض و تشغيل العمال طوال فترة السنة.

ـ التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.[1]

1ـ3ـ3 الزراعة الواسعة:

نجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، و لكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفر عوامل الإنتاج الزراعي الحديثة وغيرها، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.[2]

1ـ3ـ4 الزراعة الكثيفة:

ظهر هذا النوع عندما زادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار وارتفاع مستوى ثقافته الزراعية وتناقص الأراضي الجديدة، وأخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من منتوج بحيث بدأ يستعمل المخصبات والأسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية، وابتكر الدورة الثنائية والثلاثية للزراعة وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة، خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة وبالتالي تنوعت المنتجات الزراعية وخف إجهاد التربة.[3]

[1] حسين مولاي، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص7.

2ـ الاقتصاد والزراعة:

تلعب الزراعة دورا مهما في تنمية الاقتصاد، وقد كان ينظر في الماضي إلى هذا الدور بشكل مبسط وغير صحيح يتمثل في تزويد قوة العمل الزائدة أو رأس المال إلى الصناعة والتي كان ينظر إليها على أنها المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية، هذه النظرة كانت تدعمها ملاحظة أن العملية الإنتاجية الزراعية لا تتأثر بترك العمال العمل، بالإضافة إلى أن المنتجات الزراعية في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية كانت المنتجات الوحيدة التي يمكن أن تصدر لكسب العملة الصعبة الضرورية للاستثمار في قطاع الصناعة.[1]

2ـ1ـ الزراعة في الفكر الاقتصادي:

لقد عالج موضوع الزراعة الكثير من المفكرين والمدارس الاقتصادية نظرا لأهمية النشاط الزراعي والأرض كعنصر إنتاجي مقارنة مع العناصر الأخرى نذكر منهم:

2ـ1ـ1ـ الزراعة في الفكر الطبيعي :

احتل النشاط الزراعي الصدارة في الفكر الاقتصادي الطبيعي، حيث اعتبر الطبيعيون أن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة وان غير ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصورة المادة .[2]

إذا الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الإنسان أن ينتج ما يزيد على ما استخدم في الإنتاج الزراعي أي تمكنه من إنتاج صافي يتمثل في الفرق بين الناتج الكلي وما يستخدم في الإنتاج الزراعي من أدوات إنتاج ومواد أولية .[3]

نجد من رواد المدرسة الطبيعية فرنسوا كيناي "François Quesney" 1696-1776، إن كيناي يعتبر أن النشاط الزراعي هو النشاط الأساسي في خلق فائض الإنتاج انطلاقا من الحرية

---

[1] كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، المركز السوري للسياسات الزراعية، 2003، ص1.

[2] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، بيروت، 1995، ص46.

[3] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة التوني، الإسكندرية، 1993، ص139.

الاقتصادية وحرية تملك عوامل الإنتاج. وتعرض كيناي الى كيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق جدوله الاقتصادي الذي نشره سنة 1758، وقسم المجتمع الى ثلاث طبقات وهي :[1]

1ــ الطبقة المنتجة: وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهو الزراعة.

2ــ الطبقة العقارية: هي طبقة ملاك الأراضي والطبقة الحاكمة.

3ــ الطبقة العقيمة: تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة "الصناعة والتجارة".

ويصنف كيناي الأراضي الزراعية إلى نوعين[2]:

- الأراضي الخصبة التي تحتوي على العناصر المعدنية التي تساعد على رفع المردودية الانتاجية ورفع الناتج الصافي الكلي.

- الأراضي الضعيفة أو الفقيرة وهي تلك الأراضي التي تحتوي العناصر المعدنية القليلة، وهذه الأراضي تكون ضعيفة المردودية الإنتاجية وتساهم بشكل ضعيف في الناتج الصافي الكلي.

وقد اهتم كيناي برأس المال المتداول وذلك باستخدام نشر السماد العضوي ورفع خصوبة التربة الزراعية، كما اهتم بالوحدات الإنتاجية الكبرى في خلق فائض الإنتاج حيث تكاليف الإنتاج منخفضة. إن نظرة كيناي والطبيعيين تعود أساسا إلى تلك الفترة التي كان فيها النشاط الزراعي هو النشاط الغالب مابين بقية النشاطات الاقتصادية.

2ــ1ــ2 الزراعة في الفكر الكلاسيكي:

انطلق البحث في تحديد أهمية ودور الزراعة عند الكلاسيكيين بالاعتماد على خصائص الاقتصاد الزراعي، فتناولت تحاليلهم في الزراعة عوامل العرض والطلب والسعر.

ونذكر من بين رواد المدرسة الكلاسيكية :

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] الطاهر زويتر، إشكالية التشغيل في الزراعة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997/1996، ص12.

1-آدم سميث : "ADAM SMITH" 1723-1790: اعتبر ادم سميث أن ثروة الأمة تزداد بزيادة كمية العمل المنتج سواء كان ذلك في القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي فهما القطاعان المنتجان إن الفائض الزراعي الذي ينتجه المزارعون هو الغذاء الأساسي لسكان المدينة.

ويرى آدم سميث أن تطور الإنتاج الزراعي متعلق بمدى خصوبة التربة الزراعية، وأهمية الوسائل المستعملة للرفع من إنتاج العمل، فهو يؤكد أن الطبيعة منتجة وتساهم مع عمل الإنسان وعلى هذا الأساس كان الاستثمار في الزراعة مهم بالنسبة إلى نظريته.[1] وحسبما قال ادم سميث: (أنا أبرهن بان النجاح ينطوي على معرفة كل ما يتعلق باقتصاديات الزراعة).[2]

2- دافيد ريكاردو: "DAVID RICARDO" 1772-1823: يرى دافيد ريكاردو بان الإنتاج الزراعي يتميز بقانون تناقص الغلة، فعند تكثيف الإنتاج نحصل على إنتاج أقل لا يتناسب مع حجم المبالغ التي تخصص لتلك الأراضي وكذلك عندما نزرع أرض أقل خصوبة. وريكاردو يرى أن ثمن الغذاء معرض للارتفاع كلما زاد حجم رأس المال وعدد السكان، كما نادى ريكاردو بتقسيم العمل الدولي وحرية التجارة الدولية إذ ينبغي على كل دولة أن تكيف نفسها في التخصص حسب كلفة الإنتاج ومنه تكون التجارة مفيدة للبلدين.

3 -روبيرت مالتوس :"ROBERT MALTHUS"1766–1834: يرى مالتوس في نظرية السكان أن عدد السكان يزداد بمتتالية هندسية، وأن المواد الغذائية والناتج الزراعي يزداد بمتتالية حسابية هذا ما يؤدي إلى مجاعات وتدهور الأحوال المعيشية للسكان. وعليه فإن مالتوس ينصح بتقليل نسبة تزايد السكان لأن الزراعة لا يمكن زيادة حجمها وهذا لأن الأرض تخضع لقانون تناقص الغلة.

إن مجمل التحليلات الاقتصادية للزراعة عند الكلاسيكيين اصطدمت بمسائل غيرت اتجاهاتهم واهتماماتهم بهذا القطاع، إذ أن الإنتاج الزراعي يعتمد على عنصر أساسي ألا وهو الأرض وهذا العنصر محدود وهو يختلف بحسب المناطق الزراعية ومدى خصوبتها، وان زيادة خصوبة الأراضي والتوسع فيها يتطلب رأسمال ونفقات تخضع فيه الزراعة لقانون تناقص الغلة.

---

[1] مبروك رياش، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر 2002/2001، ص4.

[2] جي هولتون ويلسون، ترجمة كامل سلمان العاني، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر الرياض، 2006، ص 489.

2ـ1ـ3 الزراعة في الفكر الاشتراكي:

من بين رواده: كارل ماركس: "KARL MARX"1818–ـ1883: يرى كارل ماركس أن استخدام الآلات تعمل على تطوير الفن الإنتاجي وتوسيع حجم المساحة المزروعة وتخصيص اليد العاملة في الزراعة، غير أن استخدام الرأسمال في الزراعة و الأراضي الفلاحية الخصبة يعمل على استنزافها من العناصر المعدنية وبالتالي إخضاعها لقانون تناقص الغلة، وعليه فكل تقدم في الفلاحة الرأسمالية هو تقدم في فن سلب العامل والتربة وكل تقدم في خصوبة التربة خلال فترة معلومة من الوقت معناه في الوقت نفسه تقدم نحو دمار المصادر الدائمة لهذه الخصوبة.

2ـ1ـ4 الزراعة في الفكر الاقتصادي الحديث:

انطلق هذا الفكر من التسليم بقانون تناقص الغلة مع تطبيق التحليل الحدي عليه ومن رواده:
-الفريد مارشال: اهتم الفريد بإدخال وسائل الإنتاج في تكثيف وتوسيع حجم الوحدات الإنتاجية الكبيرة للتحكم في نفقاتها والاستعمال المكثف في الزراعة يؤدي إلى رفع مردودية الإنتاجية للعمل الزراعي حيث لاحظ أن استعمال الآلة بشكل مكثف يكون خطورة على اليد العاملة في الزراعة فالآلة تخفف من الجهد على الإنسان وترفع من إنتاجيته مع ظهور البطالة في الوسط الزراعي، كما أن الاستعمال المكثف للعمل ورأس المال في الزراعة يؤدي إلى تناقص الغلة واستعمالها في الصناعة يؤدي الى تزايد الغلة.

لقد نظر الفكر الاقتصادي الحديث إلى المسألة الزراعية من خلال العناصر الآتية:[1]

- الجانب التقني المرتبط بأحسن تركيب إنتاجي أو طبيعي.
- الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحديد العلاقة بين السكان والموارد.
- الجانب الاقتصادي المحض المتعلق بتركيب الخدمات بأسعار معينة.

إن الجديد الذي جاء به الفكر الحديث هو إعطاء أهمية للجانب الاقتصادي مع التركيز على نفقة الإنتاج بدلا من اعتماد الحد الأقصى للعائد، وتعود هذه النظرة إلى الاعتقاد بمحدودية الأرض وان كل زيادة في الطلب تنعكس في شكل زيادة السع.

---

[1] العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص13.

إن الأنشطة الزراعية الحديثة أصبحت مشاريع اقتصادية كبرى نظرا للتطور والتقدم العلمي والصناعي الذي غير الطرق والوسائل التقليدية للإنتاجية المستعملة في الزراعة على نطاق واسع فالأنشطة الزراعية هي مصدر مهم وأساسي لرأس المال وكسب النقد الأجنبي وسوق واسع.

2-2- الخصائص الاقتصادية للزراعة:

للزراعة خصائص عديدة تميزها عن بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى ومن خصائصها:

1 - ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:

تتميز الموارد الاقتصادية الزراعية بالثبات على مستوى القطاع الواحد، إن خاصية الثبات هذه جاءت بسبب خصوصية هذه الموارد لكل نشاط زراعي فهي شديدة التخصص إلى الحد الذي تنخفض فيه قيمتها الاستعمالية إلى حد كبير خارج النشاط الزراعي، فإذا أخذنا الأرض مثلا كمورد اقتصادي زراعي فإنها ثابتة لا يمكن انتقالها من مكان إلى آخر ولا مجال للتوسع فيها.[1]

2- استعداد القطاع الزراعي لتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج:

يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استعدادا لتقبل واعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، وما وجود القطاعات الزراعية المتطورة في العديد من الدول إلا دليل واضح على ذلك. كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة في زيادة التخصص وتقسيم العمل الزراعي وتحسين كفاءة العملية الإنتاجية ونشوء عدد كبير من الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي كالصناعات التحويلية لمنتجات القطاع الزراعي.[2]

3- التركيب التنافسي للنشاط الزراعي:

إن التعدد الكبير لوحدات الإنتاج الزراعي وصغر الحجم المزرعي وتجانس المنتجات الزراعية إلى حد كبير بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من والى النشاط الزراعي كل ذلك يكسب النشاط الزراعي صفة التنافسية.[3]

[1] علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، عمان، 2006، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

[3] المرجع نفسه، ص 32.

4ـ صعوبة التحكم في كمية الإنتاج الزراعي:

يخضع الإنتاج الزراعي في الغالب في مجالي الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني إلى ظروف طبيعية لا تخضع لسيطرة المنتج فقد يكون الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس التي لا يستطيع المنتج التحكم بها مثل تذبذب كمية الأمطار أو تعرض المحصول لوباء أو آفة زراعية أو موجة برد أو صقيع أو غير ذلك من العوامل.

5ـ ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الزراعي:

تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط زراعي ما نسبته (70%) تقريبا من تكاليف هذا النشاط كلية، تتمثل التكاليف الثابتة عادة في عناصر مثل المباني والآلات والأرض الزراعية، ويتحمل المنتج تكاليف صيانة واندثار هذه العناصر سواء قام بالعملية الزراعية أم لا.[1]

6ـ إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي:

تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية إذا توفرت ظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة إلى إنتاج هذا النوع من السلع بحيث تتوافر الظروف المناخية المناسبة لمثل هذا الإنتاج دون غيره، مما يعني أن المنطقة اكتسبت صفة الإنتاج التخصصي.[2]

7ـ ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية:

تتصف الأرض باعتبارها احد أهم عناصر الإنتاج الزراعي بالندرة، حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى، هذه الندرة والصفات الأخرى التي تتميز بها الأرض مثل تركيبها وخصوبتها وموقعها الجغرافي تؤثر جميعها في العمليات الزراعية .

8ـ ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحيازة الزراعية:

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الزراعية بعدة عوامل أهمها نوع الحيازة الزراعية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أو مستأجرا هو الذي يدير النشاط الزراعي.

---

[1] علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء 2005، ص11.

[2] سوران وفيق العاني، مرجع سبق ذكره، 21.

9ـ ارتباط النشاط الزراعي و الحياة الريفية:

هناك درجة من الارتباط بين العمل في النشاطات الزراعية والحياة الريفية حيث يتشارك أفراد الأسرة في العمل الزراعي بهدف الحصول على دخل جيد وتحسين الدخل المتأتي عن هذا العمل. إن هذا الارتباط يؤدي على المدى المتوسط أو المدى البعيد إلى التوسع في الإنتاج الزراعي وتحسين الدخل للمزارع وعائلته.

10ـ انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية:

تتميز المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية بأنها منخفضة أي أن التغير في السعر لا يؤثر على الكميات المطلوبة من هذه السلع وذلك لان معظم هذه السلع ضرورية لا يوجد لها بدائل من

حيث كونها رئيسية في النمط الاستهلاكي للفرد.[1]

11ـ تفاوت المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية:

تتميز المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية في الدول النامية بأنها مرتفعة بسبب عدم الإشباع من هذه السلع رغم أنها ضرورية للنمط الاستهلاكي مما يعني أن الكميات المطلوبة من هذه السلع تتأثر بشكل كبير بتغير الدخل بينما في الدول المتقدمة لا تتأثر الكميات المطلوبة من هذه السلع بتغير الدخل أي أن المرونة الدخلية للطلب في هذه الدول منخفضة.[2]

12ـ انخفاض المرونة السعرية للمعروض من السلع الزراعية:

تتميز المرونة السعرية للعرض في السلع الزراعية بالانخفاض أي أن الكميات المعروضة لا تتأثر بتغير أسعارها، ويعود هذا إلى صعوبة الدخول والخروج من النشاطات الزراعية المختلفة وتأثير العوامل الطبيعية على الإنتاج الزراعي وكذلك عدم توفر المعلومات عن السوق أو صعوبة الحصول عليها.[3]

---

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص35.

[3] المرجع نفسه، ص36.

13ـ تنوع خصائص السلع الزراعية:

تتمتع السلع الزراعية بصفات خاصة بها فهي غير متجانسة يصعب التحكم في شكلها أو نوعيتها كما أن بعض السلع الزراعية كبيرة في حجمها مما يرفع تكاليف تخزينها ونقلها بالإضافة إلى أن العديد من السلع الزراعية تتأثر بشكل كبير بالتخزين لفترة طويلة مما قد يؤدي إلى تلفها.[1]

14ـ صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاطات الزراعية:

تعتبر مهنة الزراعة مهنة صعبة من حيث اكتساب المعارف والجدارة المهنية للقيام بالنشاطات الزراعية المختلفة، ويتطلب اكتساب المعرفة اللازمة للانخراط في أي نشاط زراعي خبرة واطلاع واسع يمكن الحصول عليهما من مصادر مختلفة من قبل الأفراد والحكومات بتطبيق برامج تدريبية تحقق هذا الغرض.[2]

2ـ3ـ الأهمية الاقتصادية للزراعة:

للزراعة أهمية اقتصادية كبرى تميزت بها منذ القدم عن بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى وهي كالآتي:

2ـ3ـ1 دور الزراعة في التشغيل وتزويد القطاعات الأخرى بالعمالة:

يعتبر القطاع الزراعي جاذب لليد العاملة نظرا لأنه لا يتطلب مهارات عالية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويتميز العمل في القطاع الزراعي بالعمل الموسمي، ويعود هذا إلى طبيعة النشاط الزراعي وذلك لأن فرص العمل تكثر في مواسم البذر والحصاد والجني، هذا يؤدي إلى بطالة موسمية أو مقنعة.

إن التطور العلمي والتقني للزراعة أدى إلى ظهور صورتين لليد العاملة في الزراعة:

ـ اليد العاملة المباشرة، ونقصد بها كل من يعمل في الوحدات الزراعية.

ـ اليد العاملة غير مباشرة، ونقصد بها كل من يعمل في الصناعات التحويلية للمحاصيل الزراعية (الفرع الزراعي الغذائي، صناعة المدخلات الزراعية من العتاد والأسمدة)، وكل من في هيئات التسويق للمواد الزراعية والمؤسسات التعليمية الخاصة بالزراعة والتكوين الزراعي.

---

[1] سوران وفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين: إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها الى القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية في مناطق الإنتاج الزراعي. أما السبب الثاني: لانتقال العمالة من القطاع الزراعي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي.[1]

إن القطاع الفلاحي يمكن أن يساهم في القضاء على البطالة واستقبال الأيدي العاملة وذلك من خلال:[2]

ــ عملية توسيع الزراعة: وهذا عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة، وهو ما يؤدي إلى استغلال الأرض استغلال تاما، وهو ما يستدعي العمل الدائم وليس الموسمي في الزراعة في هذه الحالة، وفي كثير من الأحيان يزيد الطلب على العمال من اجل القيام بالعملية الإنتاجية المتواصلة.

ــ إن عملية استصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعا أفقيا يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة سواء كان ذلك في فترة الاستصلاح أو بعدما يتم الاستصلاح الأراضي مما يؤدي إلى توسيع الرقعة الفلاحية الصالحة للزراعة وما تتطلبه من زيادة الطلب على العمل.

ــ الطبيعة الجماعية للحياة الريفية تمكن من قبول فائض السكان، حتى وان كانت الأراضي المتاحة وفائض الإنتاج غير كافيين وذلك للحياة البسيطة والغير مكلفة التي يتسم بها سكان الريف.

---

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] محمد بويهي، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004/2003، ص19.

2ــ3ــ2 الزراعة مصدر أساسي لتكوين رأس المال:

إن مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال تأتي نتيجة زيادة الإنتاجية الزراعية التي تؤدي إلى:

ــ انخفاض أسعار المواد الغذائية، حين ينفق المشتغلون في القطاعات غير الزراعية جزء اقل من دخلهم على الطعام فيزداد الطلب على منتجات هذه القطاعات، الأمر الذي يشجع الإقبال على الاستثمار فتزداد فرص العمل في هذه القطاعات.

ــ ارتفاع الأجور الحقيقية مما يقل ضغط الطبقة العاملة في طلبها على رفع الأجور، وهذا يؤدي إلى زيادة عائدات النشاطات غير الزراعية والإقبال على الاستثمار فيها.

ويأتي رأس المال من استثمار المدخرات وتأتي المدخرات نتيجة للدخل[1]، وفي غالبية دول العالم الثالث يتحقق انتقال الادخار الزراعي إلى القطاعات الأخرى عن طريق التحويلات الإجبارية سواء عن طريق الضرائب، الريع العقاري، تثبيت الأسعار الرسم على الصادرات.[2]

2ــ3ــ3 توفير الاستهلاكات الوسيطية والمواد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي، فالصناعات الغذائية وصناعة النسيج تعتمد على المواد الأولية للزراعة،[3] وتلك التغيرات التي تطرأ على تلك المواد قبل استهلاكها تتطلب مصانع للتحويل وأسواق زراعية، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الكثير من الأنشطة الصناعية والزراعية والتسويقية، كما أن ارتفاع الإنتاجية في الزراعة يترتب عليه انخفاض في مدخلات الصناعات الغذائية والنسيجية وزيادة الأرباح فيها.

---

[1] مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص 754.

[2] جميلة لرقام، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر،1997/1996، ص8.

[3] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2ـ3ـ4 المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والتبادل التجاري ومصدر للعملة الاجنبية:

تعمل الزراعة على جلب العملات الأجنبية للبلد المنتج للزراعة، إذ تشكل المنتجات الزراعية نسبة كبيرة من بين السلع التي يتم تبادلها بين الدول، فتطوير القطاع الزراعي وإحلال الواردات للمنتجات الزراعية يوفر المواد الغذائية ويعمل على سد الحاجات المحلية ويحقق فائض في الإنتاج الزراعي ومن ثم تصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية مما يحسن الوضع الاقتصادي للبلد وتحسين ميزان المدفوعات، أما إذا أهمل يتحتم على الدولة الاستيراد من اجل تغطية احتياجاتها من فائض القطاعات الأخرى وهذا يؤدي إلى خروج العملة الصعبة وتدهور ميزان المدفوعات. كما يجب أيضا إعطاء أولوية كبرى لإمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدان النامية.

2ـ3ـ5 تحقيق الاكتفاء الذاتي و سد الحاجيات الغذائية:

يعد القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للغذاء، فهو يعمل على توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها افراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها. على هذا الأساس فان جميع دول العالم تولي أهمية كبيرة لتطوير الإنتاج الزراعي والغذائي استجابة للتغير في طلب المنتجات الغذائية ويحدث هذا الأخير نتيجة لسببين:[1]

ــ الاستهلاك الإجمالي: يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان.

ــ ارتفاع الدخل المتوسط للفرد يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الغذائي بناءا على ميل الحدي للاستهلاك وذلك لأن الزيادة يوجه جزء منها إلى زيادة المواد الغذائية.

ويشيع النظر إلى الغذاء الأساسي على انه سلعة إستراتيجية لا تقل في أهميتها عن الأسلحة العسكرية، فإذا اعتمدت دولة ما في غذائها الأساسي وبالتالي في وجودها على الدولة التي توفر

[1] محمد بويهي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الغذاء تصبح تابعة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك وتصح حجة الدفاع الوطني من اجل الأمن الغذائي في بعض الظروف المعينة.[1]

2_3_6 استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الانتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.[2]

2_3_7 القطاع الزراعي سوق لمنتجات القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الزراعي مستهلكا رئيسيا لعديد من صناعات الأعمال الزراعية مثل صناعة العلف والأسمدة والكيمياويات وتصنيع الآلات الزراعية والمركبات والأدوات البلاستيكية وغيرها. يمكن للقطاع الزراعي أن يحقق معدلات مناسبة من النمو في القطاعات اللازراعية، لاسيما وأن النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين مما ستترتب عليه زيادة الطلب على السلع الإنتاجية الزراعية أو الاستهلاكية، وهذا الوضع سيؤدي في صيغته النهائية إلى توسيع نطاق السوق للسلع اللازراعية.[3] إن المزارعين في بعض الدول الفقيرة لا يشترون إلا القليل من القطاع الصناعي، وينطبق هذا على الحالات التي تسوء فيها توزيع الدخل حيث يتركز معظم دخل وثروة المجتمع الزراعي في أيدي قلة من الناس، ففي مثل هذه الحالة يفقد المزارعون الضرائب والريوع للأثرياء من سكان الحضر ويستخدم ما تبقى من دخلهم لقضاء حاجياتهم التي لا تتعدى الحد الأدنى من المعيشة. أما إذا كان الدخل موزعا بعدالة أكثر أصبح القطاع الزراعي مصدر طلب مهم على المنتجات الصناعية.

---

[1] مالكولم جبلز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص756.

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط جامعة الجزائر، 2006/2005، ص35.

2ــ3ــ8 مساهمة الزراعة في الدخل الوطني:

يساهم القطاع الزراعي مساهمة فعالة في تكوين الدخل الوطني ويعتبر هذا الأخير ومتوسط نصيب الفرد منه من أهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي في البلد، وتختلف نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين هذا الدخل حسب طبيعة الاقتصاد الوطني من جهة ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى. وتختلف هذه المساهمة باختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة من دولة لأخرى فهناك بلدان يساهم الإنتاج الزراعي فيها بما يزيد عن 50% من إجمالي الناتج الوطني وينعكس هذا في ارتفاع مساهمة الناتج الزراعي في التنمية الاقتصادية بتلك البلدان، بينما تنخفض مساهمة الزراعة في الناتج الوطني إلى ما هو أدنى من ذلك بكثير في البلدان المتقدمة وكذلك في بعض الدول النامية لأسباب منها تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة وارتفاع مساهمة القطاع النفطي والتعديني في بعض الدول النامية كالدول المنتجة للبترول. ومع هذا يبقى الناتج الزراعي جزءاً هاماً من الناتج الوطني للدول المتقدمة حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية.

3ــ التنمية الزراعية:

3ــ1ــ مفهوم التنمية الزراعية:

عرفت التنمية الزراعية أنها: "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".[1]

كما عرفت بأنها "العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن".

كما يقصد بالتنمية الزراعية تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض واختيار

[1] اعمر عزاوي، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005، ص9.

البذور ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام الآلات الزراعية تتفق وأحوال المجتمع الذي تنمى زراعته، والتنمية الزراعية تشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتنمية الإنتاج الزراعي تشكل جزءا هاما من تنمية الناتج الوطني خاصة في الدول الزراعية التي لا تزال الزراعة فيها قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم المتخلفة التي تعتبر أن الزراعة هي زراعة المحاصيل الحقلية فقط دون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة.

فالتنمية بوجه عام (زراعية أو ريفية) تعد مطلباً أساسياً لإحداث التنمية الاقتصادية في أي مجتمع ويعرف (لودار ميلك ولاتوس) التنمية الريفية بأنها "عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية والهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي توفر الدوافع الكافية وتحرك الإمكانات الإنتاجية وتهيئة الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات، كما تساعد التنمية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها سكان الريف أنفسهم".

ويؤكد هذا التعريف على ما يلي:

ــ أهمية دور الاعتماد الذاتي لسكان الريف في تحرك عملية التنمية دون التخلي على الارتباط بالمجتمع، حيث تؤكد تجارب التنمية الريفية في كل من الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسيريلنكا وتنزانيا أهمية دعم الدولة لتلك المجتمعات المحلية الريفية على الرغم من وجود اللامركزية.

ــ تتطلب التنمية بهذا المفهوم قاعدة معلومات علمية سليمة وسياسة تنموية واضحة متفق عليها وتضع التنمية الزراعية والريفية كهدف وطني استراتيجي.

ــ التحفيز بالدوافع الاقتصادية: فالزارعة لابد أن تصبح عملاً مربحاً إذا كان لابد للمزارعين أن يضاعفوا إنتاجهم مرتين أو ثلاثة أضعاف.

ــ التحسينات المؤسسية: حيث يجب أن يتمكن المزارعون من الحصول على القروض اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة وإتمام عمليات التسويق بنجاح.

ــ توافق التقنيات الزراعية الملائمة لظروف المزارع وإمكاناته المادية.

ــ الربط بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين وبين الزراعة والصناعة.

إن تقرير الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في التنمية الاقتصادية دور رئيسي وفعال، وذلك على أساس أن كل بنيان اقتصادي يتكون من قطاع زراعي وقطاع غير زراعي، ومن أهم مظاهر عملية التنمية هي تلك العلاقة المتغيرة والمعقدة وإن كانت تتصف بكونها علاقة وثيقة بين القطاعين المكونين للبنيان الاقتصادي فيلاحظ بوضوح وجود صلة قوية متبادلة بين كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.

ويعد التقدم الزراعي مطلباً وشرطاً أساسياً للتقدم الصناعي، وينطبق ذلك على حالة الاقتصاد المغلق حيث نجد أن من أهم متطلبات التوسع الصناعي تحقيق معدل إنتاجي زراعي متزايد يفوق معدل الزيادة في الطلب على المواد الغذائية، وإن ارتفاع المستويات الإنتاجية الزراعية من شأنه وأن يعمل على تدعيم واستمرار التقدم في التنمية الصناعية من عدة نواحي هامة منها:

ــ السماح للبنيان الزراعي بالاستغناء عن جانب م ن القوى العاملة لتعمل في المجالات الصناعية.

ــ مقابلة الحاجات الغذائية المتزايدة في القطاع غير الزراعي.

ــ رفع المستويات الدخلية المزرعية وبالتالي زيادة المقدرة الشرائية للريفيين والتي تزيد من إقبالهم على شراء السلع الصناعية.

ــ الاتجاه نحو الادخار ومن ثم إمكانية توجيه المدخرات مستقبلاً بطريق مباشر أو غير مباشر للتنمية الصناعية.

ــ تمكن الزراعة من مد العمال الصناعيين بحاجاتهم الغذائية بأسعار تتناسب مع أجورهم المعتدلة والتي تسمح بدورها بتحقيق الربح في صناعة ناشئة حديثاً.

فهذا من شأنه أن يسرع من معدل التقدم الزراعي من عدة وجوه هامة:

ــ فمن ناحية يزيد التصنيع من الطلب على السلع الغذائية وبالتالي اتساع نطاق السوق.

ــ يعمل على تنشيط عملية إنتاج المحاصيل التقليدية على أسس أكثر كفاءة وأوسع تخصصاً.

ــ تعمل على تنمية الصناعات الزراعية وما يتبع ذلك عادة من إيجاد نوع من التكامل بين الاقتصاد الحضري والاقتصاد الريفي.

ــ إن التصنيع من شأنه أن يوفر عدداً كبيراً من السلع الاستهلاكية للعاملين في الزراعة وبالتالي رفع مستويات احتياجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم ومن ثم تشجيع الجهود الإنتاجية بدرجة كبيرة.

ـ يعمل التصنيع على توفير متطلبات الإنتاج الزراعي من موارد الإنتاج بحيث ترفع من الكفاءة الإنتاجية الزراعية للوحدة الأرضية للعامل الزراعي بطريقة مباشرة.

ـ إن التنمية الصناعية تخلق بيئة فكرية أكثر تحرراً عن التقاليد السائدة بين الريفيين وهذا من شأنه أن يخلق بيئة تحفز الأفراد الريفيين على الابتكار التقني والنهوض بالقطاع الزراعي بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن تحقيق التنمية الزراعية وزيادة التوظف جزء أساسي من عملية التنمية الاقتصادية، ويتطلب ذلك تكامل العناصر الثلاث الآتية:[1]

1/ نمو الإنتاج من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الإنتاج في المزارع الصغيرة للفلاحين.

2/ زيادة الطلب المحلي على الإنتاج الزراعي المشتق من إتباع إستراتيجية التنمية الحضرية التي تعتمد على زيادة التوظف.

3/ الاعتماد على تنمية ريفية تكون أنشطتها متنوعة وغير زراعية وكثيفة العمل والتي تحقق الدعم المتبادل بينها وبين المجتمع الزراعي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

3ـ2ـ مقومات التنمية الزراعية:

3ـ2ـ1 الموارد الطبيعية:

تنقسم الموارد الطبيعية الزراعية والتي يقوم عليها النشاط الزراعي بشكل أساسي إلى:

ـ الأرض: تعتبر القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي سواء ببعدها الكمي(المساحة) أو ببعدها النوعي(الخصوبة).

ـ الموارد المائية: وهي عامل مهم جدا في تطوير الإنتاج الزراعي وندرته تفرض البحث والاهتمام به.

ـ الغابات: لما تلعبه من دور في مكافحة التصحر وتثبيت التربة كما أنها مصدر للمواد الأولية مثل الأخشاب.

---

[1] ميتشل تودارو، ترجمة محمد حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياض 2006، ص400.

ــ الثروة الحيوانية: تعد فرع مهم في الزراعة وتعمل على تزويد السكان باللحم والصوف والجلود والوبر وغيرها وكذا مساهمتها في التشغيل.

3ــ2ــ2 الموارد البشرية:

تعتبر تنمية الموارد البشرية وتحقيق القدر المناسب من التوازن بينها وبين غيرها من الموارد من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية. تتعلق سياسة العمالة في الزراعة بكفاءة استخدام الموارد الحالية وسياسة عدالة الدخل للموارد فهي تربط بالحوافز والأجور وتوزيع الدخول في قطاع الزراعة وبينه وبين القطاعات الأخرى وتنظيم الهجرة الداخلية والتدريب والإرشاد.

3ــ2ــ3 الموارد الرأسمالية:

وهي كافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من قبل الإنسان، والتي تستعمل في المستقبل فهي تشمل شبكات الري والطرق والمباني والمكننة والآلات ووسائل النقل، والبذور والأسمدة والمبيدات، كل هذه الوسائل الإنتاجية تدخل ضمن رأس المال المنتج في الزراعة أو سلع الإنتاج أو وسائل الإنتاج.

3ــ3ــ عوامل التنمية الزراعية:

تتمثل فيما يلي:

3ــ3ــ1 عوامل التكنولوجيا:

إن ما قدمه التطور التكنولوجي يتمثل في مختلف الوسائل التي أصبحت من أهم وسائل الإنتاج في هذا القطاع ومن بين هذه الوسائل: الجرارات بمختلف أنواعها والآلات المختلفة كآلات الحصد والدرس والرش... وغيرها، وكذلك مختلف الأسمدة والأدوية والمبيدات الخاصة بالأعشاب الضارة والحشرات.[1]

---

[1] محمد بويهي، مرجع سبق ذكره، ص 24

3ـ3ـ2 المؤسسات ذات علاقة بالزراعة:

ونذكر أهم المؤسسات الاقتصادية التي تلعب دور أساسي في عملية التنمية الزراعية:
ـ المؤسسات المالية: وذلك بتقديم القروض للفلاحين.
ـ مؤسسات التسويق: تقوم بتقديم خدمات مختلفة في مجال التسويق للمنتجين بتصريف منتجاته في أحسن الظروف.
ـ السياسة السعرية: تدعيم الدولة للمزارعين عند انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.
ـ البحوث الزراعية: مراكز ومخابر البحوث الخاصة في المجال الزراعي تلعب دور كبير في التنمية الزراعية لما تقدمه من معلومات وإرشادات ونتائج في تطوير وتحديث المنتجات الزراعية بذلك زيادة إنتاجيتها.
ـ تكوين إطارات الفلاحة: المؤسسات التعليمية خاصة بتكوين إطارات في الفلاحة من مهندسين وتقنيين متخصصين في الزراعة والبيطريين.

3ـ4ـ معوقات التنمية الزراعية في الدول النامية:

يمكن تصنيف معوقات التنمية الزراعية في الدول النامية على النحو التالي:

3ـ4ـ1 المعوقات الطبيعية:

ومن أهم هذه المعوقات التربة الزراعية والموارد المائية، ففي المناطق التي تقل فيها الأمطار تكون نسبة الملوحة مرتفعة مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج ويؤدي ذلك الى صعوبة زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية الحساسة للملوحة مثل القمح، أما في المناطق المطرية فإن التربة الزراعية تعاني من مشكلة الانجراف والتعرية، أما بالنسبة للأمطار فإن الاعتماد عليها في الزراعة يؤدي إلى التقلبات في الإنتاج.

3ـ4ـ2 المعوقات التنظيمية:

من أهم المعوقات التنظيمية التي تواجه الدول النامية ما يلي:
ـ تخلف أجهزة التسويق وانخفاض مستوى التسهيلات التسويقية من الناحية الكمية والنوعية.

ــ انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار الموجه للقطاع الزراعي بالقياس إلى الاستثمار الموجه للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ــ تباين التوزيع النسبي للاستثمارات الزراعية على الأنشطة المختلفة داخل القطاع الزراعي نفسه.

ــ انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية واعتماد الإنفاق الاستثماري على القطاع العام.

3ــ4ــ3 المعوقات التكنولوجية والبحثية:

من المعوقات البحثية ما يلي:

- عدم توفر الأصناف الملائمة للظروف البيئية في كل من مناطق الإنتاج أو عدم المقاومة للأمراض كالصدأ بالنسبة للقمح، وتدهور السلالات المحلية من الحيوانات وانخفاض معدلات الخصوبة.
- القصور الواضح في أجهزة البحث والإرشاد الزراعي مما أدى إلى عدم الاستفادة من الأصناف والسلالات المحسنة عالمياً.
- تدهور مستوى الأداء التقني للعمليات الزراعية المختلفة كالتأخر في عمليات إعداد الأرض للزراعة والتأخر في عمليات خف الثمار ومقاومة الآفات والحشائش.
- عدم توفر قطع الغيار والإطارات الفنية اللازمة للتشغيل والصيانة.
- التخلف التقني في العمليات المختلفة التي تأتي بعد الحصاد والتي من أهمها النقل والتخزين والفرز والتدريج.
- نقص المواد الأولية أو الخامات الصناعية الأساسية وعدم توافق نوعية المواد الخام الزراعية مع المتطلبات الصناعية.

  التخلف التكنولوجي والافتقار إلى الأبحاث العلمية الموضوعية.
- عدم توفر التمويل الكافي للأبحاث.
- عدم ارتباط برامج الأبحاث بأولويات المشاكل الزراعية الواقعية في كثير من الأحيان.
- عدم توجيه إجراء البحوث الزراعية لإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع الزراعي.
- ضعف التكامل بين المخططين والمنفذين من ناحية ومسؤولي الأبحاث من ناحية أخرى.

- ضعف كفاءة بعض نتائج الأبحاث في تحقيق الأهداف المرسومة.
- ضعف المستوى الفني للعاملين في القطاع الزراعي بكافة مستوياته.
- عدم الاهتمام بوضع نتائج الأبحاث أمام المزارع بشكل يسمح له بتطبيق هذه النتائج والاستفادة منها بشكل رئيسي في زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية وبالتالي إلى زيادة الإنتاج.
- التركيز على استيراد التكنولوجيا من البلاد المتقدمة لحل المشاكل الزراعية، بدل القيام بإجراء البحوث لإيجاد الحلول المناسبة والملائمة لطبيعة الأرض والموارد والمناخ.

4ـ الإصلاح الزراعي:

4ـ1ـ مفهوم الإصلاح الزراعي:

كان مفهوم الإصلاح الزراعي متعلق بالملكية العقارية وحيازة الأراضي الزراعية، لكن هذا غير كاف لتحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح الزراعي وخاصة زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مستوى معيشة المزارعين.

وهكذا ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية تعريف جديد للإصلاح الزراعي، بحيث أصبح يعني: تحسين حقوق التصرف بالأرض أو التنظيم الزراعي. وكان الغرض من استعماله هو توسيع تصور سياسة الإصلاح الزراعي للتأكيد على ألا تقتصر سياسات البلدان الآخذة به على إعادة توزيع الملكية أو تثبيت الحقوق على الأراضي الزراعية فقط، وإنما يجب أن تتخذ إجراءات أخرى مكملة، كتحسين شروط حيازة الأرض وشروط منح القروض الزراعية، التنظيم التعاوني والتكوين العلمي والمهني للعاملين في الزراعة... وغيرها من المسائل ذات الارتباط المباشر بعالم الزراعية.[1]

4ـ2ـ مجالات الإصلاح الزراعي:

إن من أهم مجالات الإصلاح الزراعي المجالات التقليدية (إعادة توزيع أو تثبيت أو تحديد حقوق الملكية أو الحيازة على الأراضي الزراعية)، إضافة الهياكل المحيطة بالوحدات الإنتاجية

---

[1] رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 06.

الفلاحية (هياكل التموين وهياكل تسويق الانتاج ومعاهد التكوين والبحث والإرشاد الزراعي)، إضافة إلى علاقات الوحدات الإنتاجية الزراعية بالمؤسسات والهياكل الأخرى.

4ـ3ـ أهداف الإصلاح الزراعي:

الأهداف العامة:

من أهم الأهداف نذكر ما يلي:

ـ تلبية حاجات الغذائية للسكان بالكمية والنوعية المطلوبتين.

ـ توفير المواد الخام للزراعة.

ـ توفير مناصب العمل.

ـ فتح أسواق للمنتجات الصناعية.

ـ خلق فائض اقتصادي قابل للتراكم.

الأهداف الخاصة:

إن الأهداف الخاصة للإصلاح الزراعي ما هي في الواقع إلا أهداف جزئية نوعية مرحلية غالبا ما تصب في الأهداف العامة.[1]

4ـ4ـ نتائج الإصلاح الزراعي و تقييمها:

إن الحديث عن تقييم نتائج الإصلاح الزراعي كثير، إلا أن تنفيذ التقييم نادراً ما يحدث لأسباب تتعلق بصعوبة التقييم نفسه، فالإصلاح الزراعي هو أصلاً عملية معقدة متعددة الأبعاد والأهداف والمراحل، ونتائجها أيضاً متنوعة وأحياناً متعارضة. وليس ثمة معايير وأدوات متفق عليها لقياس درجة النجاح أو الإخفاق، فضلاً عن أنه ليس من السهل توافر الموضوعية في التقييم، ذلك أن الإصلاح الزراعي يمس مصالح شرائح واسعة من الناس وحتى عند توافر الموضوعية فقد لا تتوافر المعلومات والبيانات لمرحلتي ما قبل الإصلاح وما بعده على نحو يتيح إجراء المقارنة ورصد التطورات.

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص13.

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية في عملية تقييم نتائج الإصلاح الزراعي: مؤشر الدخل، مؤشر التشغيل والتأثير على البطالة، الإنتاجية الزراعية، المساحة المزروعة.

5ـ السياسة الزراعية:

5ـ1ـ مفهوم السياسة الزراعية:

السياسة الزراعية هي خطة للعمل على تحسين الأحوال المعيشية لمجموعة السكان الزراعيين ومن يشاركهم في المعيشة الريفية، أي هي إعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج يترتب على وضعها موضع التنفيذ تحقيق الغايات المنشودة.[1]

إذا السياسة الزراعية هي فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية، وتعني السياسة الخاصة بالقطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار التنسيق والتكامل بين السياسة الزراعية والسياسات الأخرى.

5ـ2ـ أنواع السياسات الزراعية:

السياسات الزراعية تختلف حسب الأهداف والإجراءات ومن بينها:

5ـ2ـ1 السياسة التمويلية:

تحتل هذه السياسة دوراً رئيسياً في دعم وتمويل القطاع الزراعي، وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي، فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الزراعية من إصلاح للأراضي وتوفير الخدمات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي يعتبر من مهام السياسة الزراعية ويتم تمويل هاته المشاريع وذلك من خلال القروض سواء كانت موسمية أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل أو عن طريق تقديم الإعانات وتقديم الحوافز لدعم الإنتاج الزراعي.

[1] حسين مولاي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

5ـ2ـ2 سياسة التخزين:

الهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي، الذي يستند إلى عنصرين أساسيين :

ـ تنمية الانتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج .

ـ تكوين مخزون استراتيجي لتأمين الدول وقت الأزمات:

* تقلبات الإنتاج.

* ظروف الحرب.

* ظروف الحصار والمقاطعة.

* تقلبات وأزمات السوق العالمية.

5ـ2ـ3 سياسة التسعير:

تتمثل أهميتها في:

- دورها في توزيع الموارد بين أنواع الإنتاج.
- توزيع الإنتاج بين المستهلكين (حسب الاستخدام).
- تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد. نمط توزيع الدخول (عدالة التوزيع).
- آثارها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية.
- أثرها على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية.
- تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين المستهلكين.

أهم السياسات السعرية الزراعية:

- سياسة تحديد الأسعار الزراعية (مدخلات، مخرجات ومستلزمات إنتاج).
- سياسة دعم أسعار بعض أو كل مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية.
- سياسة الإعانة المالية للأسعار.
- سياسة الأسعار التشجيعية.
- سياسة الأسعار الجبرية.
- سياسة ضريبة الدخل.

5ـ2ـ4 سياسات التسويق للمنتجات الزراعية:

تلعب عمليات التسويق دوراً مهماً وفعالاً في تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على المنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية .

وتتمثل أهدافها في:

ـ أنها تسعى إلى زيادة الكفاءة التسويقية.

ـ تقليل الفاقد.

ـ توصيل السلع إلى المستهلك.

ـ إيصال المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة.

هناك نمطان من السياسات التسويقية:

الأول: يقوم فيه القطاع الحكومي بالدور الهام في التخطيط والتنفيذ والمراقبة في كل مرحلة من مراحل التسويق .

الثاني: إنتاج سياسات تسويقية مبنية على آليات السوق وتحرير الأسعار وإلغاء القيود التجارية وإعطاء دور هام للقطاع الخاص في التسويق.

5ـ2ـ5 سياسات الدعم الزراعي:

تعتبر سياسات الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية لتحقيق عدد من الأهداف:[1]

ـ تعد بمثابة مساندة للمزارعين لتدعيم قدرتهم التنافسية في مواجهة منافسة الواردات.

ـ تحقيق أهداف الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من الإنتاج المحلي وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي وتقليل الانكشاف للمخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية أو على محور إمكانية الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

ـ تحسن دخول صغار المنتجين الزراعيين من حيث هو تخفيض في تكاليف الإنتاج.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم 2009، ص87.

5ـ3ـ مراحل السياسة الزراعية:

تمر السياسة الزراعية بمرحلتين وهما:

5ـ3ـ1 مرحلة الإعداد:

وفيها تحدد أهداف تحقيق السياسة الزراعية والمدة الزمنية لذلك بأخذ المحددات والقيود داخل القطاع الزراعي وخارجه، ويتم أيضا اختيار الأساليب التي يمكن بواسطتها إعداد الإطار العام للسياسة، واختيار بين المشروعات والبرامج الزراعية المختلفة التي تتفق مع نتائج الإطار العام للسياسة الزراعية، وتتطلب هذه المرحلة تنسيقا تاما مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

5ـ3ـ2 مرحلة التنفيذ:

يجب توفير الإطارات الفنية والإدارية المتخصصة لتحقيق الكفاءة في التنفيذ، ونجاح هذه المرحلة متعلق بمراجعة معدات التنفيذ، وهو ما يعرف بالمتابعة ودراسة وتحليل التقارير الدورية لتحديد نجاعة السياسات لكي يتم التعديل بغية تفادي عوامل غير متوقعة.

وفي نهاية المرحلة تقدم السياسة ومكوناتها من برامج ومشروعات لكي يتضح لواضع القرار مدى تحقيق الأهداف المرجوة، ويتم أيضا تحديد العناصر الايجابية السلبية للسياسة وتنفيذها لأخذها بعين الاعتبار في السياسات القادمة.

5ـ4ـ تقييم السياسة الزراعية:

إن عملية تقييم السياسة الزراعية تمر عبر ثلاث مراحل وهي:

ـ مرحلة التقييم الجاري: هو تحليل النشاط أثناء تنفيذه فيما يخص استمرار ملائمته وكفاءته وفعاليته ومخرجاته وأي اثر محتمل.

ـ مرحلة التقييم النهائي: وهو تقييم ما حققته السياسة من نتائج عامة من حيث الفعالية والمخرجات وآثارها.

ـــ مرحلة التقييم اللاحق: يتم هذا التقييم بعد سنوات من تنفيذ السياسة، وهذا عندما نظهر النتائج وتأثيراتها.

الشكل التالي يبين أهم السياسات الزراعية و التي تختلف من دولة الى أخرى:



المصدر: المعهد العربي للتخطيط الكويت

المبحث الثاني : مفاهيم حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. إن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين، تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاذ في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها.

1ــ مفهوم البيئة:

في السنوات الأخيرة شاع استخدام لفظ "البيئة"، وقد أفرط الكثيرون في استخدامها، فكثيرا ما نسمع "بالبيئة الثقافية" و"البيئة الاجتماعية" و"البيئة الريفية" و"البيئة الحضرية" و"بيئة العمل" و"البيئة المائية" ...إلى آخره من الاستخدامات الشائعة، حتى يظن المرء أن هذه الكلمة أصبحت ترتبط بجميع مجالات الحياة .

وبالرغم من ذلك، فان المفهوم الدقيق لهذه الكلمة ما يزال غامضا للكثيرين، لا سيما وأنه ليس هناك تعريف واحد محدد، يبن ماهية البيئة، ويحدد مجالاتها المتعددة.

1ــ1ــ تعريف البيئة:

البيئة في المعاجم الانجليزية (Environment) فهي تعني: مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات الحية (بما فيها الإنسان).

أما في اللغة العربية فتعني الوضع العام للإنسان في جميع شؤونه الدينية والدنيوية من سيرة وسلوك ومسكن ومأكل ومشرب وملبس وتعامل واحتكاك، غير مقصور المعني على جانب دون الآخر.[1]

في كثير من الأحيان يتم المزج بين مفهومي الايكولوجي (التبيؤ) (Ecology) والبيئة (Environment) الذي يتضمن الايكولوجي. فعلم الايكولوجي فرع من علوم الأحياء، ويشمل هذا العلم قدرة تحمل النظم البيئية الطبيعية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها، مثل قدرة المياه على التخلص من أو معالجة الملوثات العضوية عن طريق التنقية الذاتية للمياه[2]. أما علم البيئة (Environment) فهو يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ويدعي أيضا بالمحيط الحيوي والذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقاتها و بقائها.[3]

انعقد في عام 1972 بمدينة ستوكهولم، عاصمة السويد، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية تميز مؤتمر ستوكهولم بالإعلان العالمي للبيئة ووضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة ومواجهة المشكلات التي أوجدتها مطالب الإنسان المتزايدة والمترفة في الكثير من الأحيان.

أما بالنسبة للفظة "البيئة" فقد أعطاها مؤتمر ستوكهولم فهما متسعا، بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، هواء، تربة، معادن، مصادر للطاقة، نباتات وحيوانات)، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته. [4]

ويمكننا الآن أن نضع تعريفا محددا للبيئة على أنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر".[5]

---

[1] فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، البيئة والبعد الإسلامي، الطبعة الأولى دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ص25.

[2] محمد صالح الشيخ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الاولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ص 13.

[3] المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، تقنية البيئة (علم البيئة)، المملكة العربية السعودية،ص2.

[4] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص23.

[5] المرجع نفسه، ص 24.

حيث يمكن النظر إلى رأس المال الطبيعي على انه يتكون من الموارد الطبيعية والأرض والأنظمة الحيوية.[1]

1ـ2ـ مكونات البيئة:

البيئة بمفهومها الواسع تشمل:

1ـ2ـ1 البيئة الطبيعية:

تتضمن كل مما يلي:

- الأرض بما في ذلك:
  - الشكل الخارجي لسطح للأرض.
  - التربة (مكوناتها، خصائصها المختلفة).
  - التكوين الجيولوجي بما في ذلك المحتوى المعدني والمياه الجوفية.
- المسطحات المائية (بما في ذلك المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار)، وما تحويه من كائنات حية.
- الغطاء النباتي (حجمه ونوعيته) والحيوانات البرية .
- المناخ (الأمطار، معدلات درجات الحرارة، الرياح السائدة واتجاهاتها ...الخ).

1ـ2ـ2 البيئة الصناعية:

تشتمل على:

- استعمالات الأراضي المحيطة:
  - نوعية الاستعمال (صناعي، سكني).
  - الكثافة السكانية في المناطق .
  - نوع المباني (ارتفاعها، تصميمها) وكثافتها.
- البنية التحتية والخدمات العامة:

[1] المعهد العربي للتخطيط ، المحاسبة القومية الخضراء، مجلة جسر التنمية، العدد 59 جانفي 2007، الكويت ص4.

- إمدادات المياه من حيث الكمية والنوعية.
- إدارة النفايات الصلبة والسائلة.
- تصريف مياه الأمطار والمجاري.
- مصادر الطاقة المستخدمة (الفحم الحجري، النفط الخام، الغاز الطبيعي، الكهرباء ...).
- الخدمات العامة (الطرق، النقل العام، أماكن وقوف السيارات، مطارات...الخ).

- مستوى تلوث الهواء:

- نوع وحجم الملوثات الهوائية.
- الظروف الخاصة بالموقع (التضاريس، المناخ السائد).
- مصادر تلوث الهواء بالمنطقة.

- مستوى تلوث المياه:

مصادر المياه السطحية والجوفية في المنطقة ونوعيتها.[1]

- استعمال ونقل الأسمدة والمبيدات بأنواعها.
- طرق صرف المياه المستخدمة.
- مناطق معالجة النفايات الصلبة.

- مستوى الضوضاء:

- مصادر الضوضاء في المنطقة (مطارات، سكك حديدية، طرق).
- كثافة ونوع مصادر الضوضاء في المنطقة.

1ـ2ـ3 البيئة الاجتماعية:

تشمل:

➢ الخدمات الاجتماعية العامة:

- مواقع المدارس ومعدلات استيعابها.

---

[1] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مرجع سبق ذكره، ص3.

- المتنزهات والخدمات الترفيهية والثقافية.
- الخدمات الصحية، الشرطة، الدفاع المدني.

- مناطق العمل و التجارة.
- الخصائص الاجتماعية للسكان:

- أماكن تجمعهم ونشاطاتهم وإدارتهم.
- كثافة السكان وتوزعهم.
- ظروف الإسكان.

1ـ2ـ4 البيئة الاقتصادية :

تشمل:

- العمل والبطالة.
- مستوى الدخل.
- الطبيعة الاقتصادية للمنطقة.
- أسعار السلع بشكل عام.

1ـ2ـ5 البيئة الجمالية (بما في ذلك الصناعية والطبيعية):

ــ المناطق التاريخية والتراث الوطني.

ــ الصفات المعمارية للمباني القائمة.

ــ المناظر الطبيعية الجميلة.

1ـ3ـ النظام البيئي (The ecosystem):

يشكل المحيط أو الإطار الحيوي الذي تعيش وتتفاعل فيه الكائنات الحية المختلفة نظاما متوازنا يتكون من تداخل أو تفاعل أغلفة الكرة الأرضية، وهي الغلاف الغازي (Atmosphere) والغلاف المائي (Hydrosphere) والغلاف الصخري (Lithosphère).

يعرف النظام البيئي بأنه وحدة تنظيمية في حيز معين تضم عناصر حية وغير حية تتفاعل معا وتؤدي إلى تبادل المواد بين العناصر الحية وغير الحية، ويمثل الموطن البيئي وحدة النظام البيئي، ليمثل الملجأ أو السكن للكائن الحي ليشمل جميع معالم البيئة الحيوية والكيميائية والطبيعية، ويتكون النظام البيئي من مكونات حية ومكونات غير حية تكون معا نظاما ديناميكيا متزنا.[1] ويعرف الاتزان البيئي بأنه قدرة الطبيعة دون تبدل، فالكرة الارضية تشكل نظام بيئي عام، وهو نظام تعاون متبادل ومتناغم بين النباتات والحيوانات والانسان وما يشاركهم هذا الميراث من كائنات اخرى.[2]

1ـ3ـ1 المكونات غير الحية:

يتكون العالم غير الحي (المكونات غير الحية) من ثلاثة نظم أو محيطات وهي:

ـ **المحيط المائي:** الماء أكثر مادة منفردة موجودة في الغلاف الحيوي، وتقدر كميته (في البحار والمحيطات والمناطق المتجمدة والبحيرات والأنهار والتربة والجو) 1.5 بليون (1500 مليون) كيلو متر مكعب، ويغطي الماء أكثر من سبعة أعشار الكرة الأرضية.

ـ **المحيط الجوي:** الجاذبية والضغط الجوي وغازات الهواء وبخار الماء والطـــاقة تمثل أبرز قوى أو عوامل جو الأرض. يتكون جو الأرض من مجموعة من الطبقات أو المناطق المتميزة: التروبوسفير، الستراتوسفير، الميزوسفير والاينوسفير.

رغم الأهمية القصوى للقوى والعوامل الجوية السابقة الذكر، تبقى هناك ضرورة لوقفة متأنية عند الهواء والطاقة الشمسية لأنهما يسهمان في تهيئة الظروف الملائمة للحياة.

ـ **المحيط اليابس:** يشمل الأجزاء الصلبة من الكرة الأرضية إلى عمق يزيد قليلا عن ثلاثة أمتار، على أساس أن الظروف بعد ذلك تصبح غير قادرة على إعالة الحياة، حيث ترتفع درجة الحرارة وينعدم الهواء ولا يتوفر الغذاء.

التربة طبقة سطحية من القشرة الأرضية تدخل في نسيج الغلاف الحيوي، فهي إذن بيئة صالحة لنمو النباتات، من ذلك نرى أن التربة نظام متجدد، صخور تتفتت بفعل عوامل حية وغير حية،

---

[1] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] دانيال فردريك، التصحر وتدمير الغابات (تطوير نظم ادارة البيئة للمحافظة على الموارد الطبيعية)، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2007، ص 73.

معطية حبيبات صخرية تمتزج بحبيبات لا صخرية (الدبال) تنتج من تحلل جثث وفضلات كائنات حية، وبالماء والهواء يستكمل نظام التربة كل عناصره.

1ـ3ـ2 المكونات الحية للبيئة:

تشمل المكونات الحية للبيئة على أعداد هائلة من الكائنات الحية المتنوعة في أشكالها وأحجامها وألوانها وطرق معيشتها وأنواعها، ويشترك هذا العدد الهائل من الأحياء المتنوعة في مجموعة من الخصائص تعرف بمظاهر الحياة، فالإحساس والحركة والغذاء والنمو والتنفس وطرح الفضلات والتكاثر، مظاهر تبديها أشكال الحياة المختلفة بصورة أو بأخرى.

تصنيف الكائنات الحية علم قائم بذاته له نظمه وقوانينه الخاصة. النظام التصنيفي الأكثر شيوعا اليوم يقسم الكائنات الحية إلى عوالم ثلاثة، الطلائعيات (الكائنات الأولية) والنباتات والحيوانات.

الكائنات الحية أو المكونات الحية الغلاف الحيوي، رغم أنها تشكل وحدات متزنة إلا أنها ليست معزولة عن البيئة التي تحيى فيها بل على العكس، فان الاتصال المنظم بالبيئة شرط لاستمرار اتزانها، وفي واقع الحال فان بقاء كل كائن حي واستمراره، يقتضي الإبقاء على الصلة بينه وبين عناصر البيئة الأخرى، الحية وغير الحية.[1]

2ـ مفهوم اقتصاد البيئة:

2ـ1ـ تعريف اقتصاد البيئة:

لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية، وهو علم اقتصاد البيئة الذي نعرفه بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستديما.

ويتضمن المفهوم الذي أوردناه لاقتصاد البيئة المفاهيم البيئية التالية:

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، مرجع سبق ذكره، ص33.

ـــ البيئة الاجتماعية، وتتضمن المجال أو الحقل الاجتماعي للفرد والأسرة والمجتمع.
ـــ البيئة الجغرافية (المكانية)، تشمل المحيط الجغرافي للبشر في الحي والقرية والمدينة والدولة.
ـــ البيئة الحيوية، تتضمن الوضع البيئي للبشر والحيوانات والنباتات .

ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد على أنها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي من الأصول الخاصة جدا، حيث أنها توفر نظم الحياة التي تضمن بقاءنا على قيد الحياة، وكما هو الأمر بالنسبة لبقية الأصول فنحن نود منع تدهور قيمتها بحيث تتابع تقديم الخدمات لنا.[1] إن مفهوم الاقتصاد الأخضر جاء أساسا للربط بين الاقتصاد والبيئة بما فيها من موارد مثل المياه والغابات والنفط والهواء وغيرها. لقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة.

لقد أصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي البعد البيئي والتي أصبحت محل انتقاد من كافة الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية، لدرجة أن البعض يطلق عليها تنمية سوداء.

فالاقتصاد البيئي فرع من فروع العلوم الاقتصادية يعالج العلاقة بين المجتمعات البشرية والبيئية في إطار السياسات الاقتصادية البيئية، وهدف الاقتصاد البيئي هو إدماج البيئة في الإطار الخاص بالعلوم الاقتصادية.

يمكن أن نميز بين مستويين لاقتصاد البيئة، على مستوى المؤسسة أي المستوى الجزئي، واقتصاد البيئة على مستوى الاقتصاد الكلي.[2]

[1] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز السوري للسياسات الزراعية، 2003، ص45.
[2] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص32.

اقتصاد البيئة الجزئي يمثل جزءا من اقتصاد المؤسسة الذي يهتم ويحلل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة واثر السياسات البيئية على المؤسسة وأهدافها وعلى تعظيم الربح.[1]

أما اقتصاد البيئة الكلي فيتناول مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل ومن أهدافه الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ في الاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا، ويعالج الموضوعات التالية:[2]

ـ التقييم المادي والنقدي للأضرار البيئية وكذلك تقويم التحسن البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة.

ـ تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية. لقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعد البيئي، وتعرف باسم "الحسابات القومية الخضراء". كما ظهرت مؤسسات دولية لمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية مثل شهادة الأيزو 14000.[3]

2ـ2ـ وظائف الاقتصاد البيئي:

من أهم وظائفه:[4]

ا ـ يعتبر جزء من الاقتصاد الكلي، أي ليس فقط تخصيص التكاليف على مستوى المؤسسة وإنما التكلفة على مستوى المجتمع وعلى الاقتصاد ككل.

ب ـ تقديم المعلومات والاستشارات والتي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات وذلك من خلال:

ـ تقييم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة ونتائج تلك الإجراءات.

---

[1] الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] عيد راضي خنفر،مهند راضي خنفر، الاقتصاد كأداة لحماية البيئة، جامعة الملك خالد، السعودية،2008، ص3.

[4] الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص33.

ــ تقييم تطور أدوات السياسة البيئية سواء المحلية منها أو العالمية وتحديد إلى مدى تم حل المشاكل الموجودة.

ــ تقييم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية وتحديدا على العمالة والنمو الاقتصادي.

ــ تقييم بين السياسات البيئية والاقتصادية ذات الصلة فالسياسة البيئية التي تؤثر في السياسات الأخرى، كالسياسات الإقليمية وسياسة النقل والمواصلات وسياسة الطاقة والموارد.

2ــ3ــ التطورات البيئية وإمكانية تطبيق حسابات اقتصادية بيئية:

إن المستجدات والتطورات البيئية التي أفرزت الحاجة إلى وجود علم اقتصاد البيئة أفرزت أيضا ضرورات لتطوير الحسابات الاقتصادية بما ينسجم ويتناسب مع مشكلة البيئة والتطورات البيئية وذلك على مستوى حسابات المنشأة وعلى مستوى الحسابات الاقتصادية العامة. إن مهمة الحسابات الاقتصادية العامة الحالية هي قبل كل شيء تقديم صورة إجمالية كمية لمجريات الحياة الاقتصادية خلال الفترة الماضية، وذلك في الأمد القصير والمتوسط من خلال قاعدة معلومات تفصيلية حول إنتاج السلع واستخدامها وحول نشوء الدخل وإعادة توزيعه إضافة إلى عمليات التحويل.

هذا ما يستلزم اجراء دراسات تقييم الاثر البيئي للسيطرة الكاملة على الاثار البيئية للمشروعات الجديدة، ويعرف تقييم الاثر البيئي بانه عملية الفحص المنظم للعواقب غير المقصودة الناتجة عن مشروع او برنامج تنموي بغية تخفيض الاثار السلبية أو تخفيضها وتعظيم الاثار الايجابية.[1]

وتعتبر هذه المعلومات أداة مساعدة لا غنى عنها لمراقبة وتحليل النشاط الاقتصادي ولتقييم التطور الاقتصادي الكلي لبلد من البلدان، وهذا ينطبق على المقاييس الاقتصادية الإجمالية المنبثقة من الحسابات الاقتصادية، مثل الناتج الإجمالي، كمقياس للأداء الاقتصادي والدخل القومي لدراسة وتحليل الدخول، وللحسابات الاقتصادية الوطنية بهذا المعنى ثلاث مهام رئيسية:

ــ وصف لمجريات العمليات الاقتصادية ولمجمل النشاط الاقتصادي.

---

[1] صلاح محمود الحجار، الاصلاح البيئي في الوطن العربي (ابعاده ــ منهجياته ــ فوائده)، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 18.

ــ المساعدة في التعرف على مجمل التغيرات الاقتصادية .

ــ اشتقاق معلومات من المجالين السابقين تساعد في التعرف على العوامل التي تؤثر في التطور الاقتصادي مستقبلا.

وتتم عملية دراسة الأثر البيئي بمراحل هي: الغربلة، التصنيف، التنبؤ، التقييم، تطوير خطة إدارة التأثيرات البيئية.[1]

لا تزال حسابات التكاليف البيئية للنمو وللتنمية الاقتصادية في بداية الطريق، وقد يكون توسيع نطاق الحسابات الاقتصادية الوطنية وتحويلها إلى حسابات اقتصادية مصححة بيئيا أمرا سهلا نسبيا إلا أن الصعوبة تكمن في التوصل إلى تقديرات حقيقية كمية ونقدية للموارد والأضرار البيئية، ولكي تكون موجودات الطبيعة (النفط، المعادن، المياه، الثروة السمكية...) من ضمن إطار الحسابات الاقتصادية الوطنية، ولكي تحسب امتلاك هذه الموجودات لا بد من وجود موازين وحسابات لموجودات البيئة تساعد في حساب التغيرات الحاصلة في رأس المال البيئي، وهذا يتطلب تطوير نظام شامل للإحصاء البيئي يشمل أنواع الموجودات البيئية التي تطرأ عليها تغيرات مع الزمن، إضافة إلى التقييم الاقتصادي للأضرار والخسائر البيئية. حيث هناك مجموعة من العقبات تعترض بناء حسابات اقتصادية بيئية منها، النقص في التصنيفات والتعريفات الواضحة للموجودات البيئية، عدم وضوح المقاييس والمعايير المحددة للموجودات والأضرار البيئية، النقص في المعلومات البيئية عموما وغياب التقييم النقدي لاستنزاف البيئة والإضرار بها، فالناتج المحلي المصحح بيئيا يصعب حسابه مثلا بسبب صعوبة حساب امتلاك رأس المال الطبيعي وبسبب صعوبة تقييم رأس المال الطبيعي نفسه، إن النقص الحاصل في حساب وتقييم الأضرار البيئية يمكن التغلب عليه من خلال تطور الطرق المعرفية الجديدة ومن خلال تحسين قاعدة المعلومات الإحصائية، وبشكل خاص الإحصاءات البيئية والتي تعتمد على مصادر البيانات التاريخية ومصادر البيانات الميدانية.[2]

وعند محاولة تطبيق حسابات اقتصادية بيئية لا بد من المرور بالمرحلتين التاليتين :

---

[1] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، تقنية البيئة (التقييم البيئي)، المملكة العربية السعودية، ص2.

[2] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، تقنية البيئة (الإحصاء البيئي)، المملكة العربية السعودية، ص2.

ـ حصر وتحديد المعلومات المتعلقة بالتيارات والموجودات الاقتصادية البيئية يحتوي على وصف للنظام البيئي وموازين للموارد والموجودات والأضرار البيئية بشكلها المادي.

ـ حل مشكلة التقييم النقدي للمعطيات والموجودات والأضرار البيئية وفقا لمعايير محددة، لربطها بالحسابات الاقتصادية الوطنية .[1]

يساعد التقرير المحاسبي عن التكاليف البيئية في عمليات ترشيد القرارات المبنية على الحقائق، والتي قد تخالف المفاهيم السائدة بالنسبة للمشكلة محل اتخاذ القرار، حيث أنه في ظل غياب معلومات التكاليف البيئية فإن الإدارة لا تملك سوى إحساس عام غير مؤيد بالمستندات عن حجم وسلوك تلك التكاليف.[2]

3ـ مفهوم التنمية المستدامة:

إذا كانت النظرة التقليدية للتنمية تركز على القضايا التنموية في عدد كبير من دول العالم سيما النامية منها فان التنمية بهذا المنظور قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا وبعبارة أخرى أن الإمكانات لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا. وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما قدم الزمان فانه كمصطلح يعد ابتكارا حديث النشأة، إذ يعود إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، ومن هنا أصبح هذا المصطلح محل الاهتمام وواحد من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت الاستدامة تمثل منهجا للتنمية التي تهتم بقضايا الفقر والبيئة والمساواة والديمقراطية وفق ما اتضح من مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992.

---

[1] عيد راضي خنفر، مهند راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] احمد زغدار، المتطلبات النظرية عن التكاليف البيئية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 12ـ2005 جامعة الجزائر، ص223.

3ـ1ـ تعريف التنمية المستدامة:

تدل التنمية المستدامة على مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقـــــــتصادي والتقني والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية، ويعتمد تقدم العالم المستدام على استمرار ذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني واستمرار تواجد الخدمات الطبيعية البيئية، وهذا يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية وعدم هدرها، فالتنمية المستدامة اصطلاح يرتبط عامة مع تحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا يتطلب تطوير مؤسسات مستنيرة وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات والنقص في المعرفة والمعلومات لتؤكد المساواة في تقاسم وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه، وذلك دعماً للرأسمال الإنساني والمحافظة على قدرة نظم الأرض الطبيعية لخدمة استمرارية الحياة في الأرض، ويتضح من خلال هذا التعريف وجود الرؤية المستقبلية لضمان استمـــرارية إنتـــاجية الموارد الطبيعية القابـــلة للاستغلال والمحافظة على حقوق الإنسان في العيش الكريم حاضرا ومستقبلا ويشكل الإنسان محور التعـــاريف المختلفة، بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي.

كما اتسع تعريف التنمية المستدامة ليشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما أدى للحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون ألـــطف وأكفأ وأقدر على نفاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقـــيق استقـــرار المـــناخ واستـــيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي، ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تـــعريفا ضيقا لهذا المفهوم ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية، أما بالنسبة للتعريفات الاقتصادية فقد ارتكزت على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك من خلال"الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها". كما انصبت

تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها".[1]

يتبين مما سبق أن التنمية المستدامة نهج حياة واسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام اسلوب النظم الكلية والفرعية وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغدية في التعامل مع مشكلات المجتمعات الانسانية، والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية، ان السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا الى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.[2]

3ـ2ـ خصائص التنمية المستدامة:

1ـ إن التنمية المستدامة تختلف عن التنميـــة، في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيـــدا خاصـــة في المجال الطبيعي والمجال الاجتماعي.التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة ومن هنا يمكننا القول إنها تسعى للحد من الفقر.

2ـ التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

3ـ إن عناصر التنميـــة المستدامـــة لا يمكن الفصـــل بينها، وهذا لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.[3]

---

[1] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص64.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 33.

[3] رشيد سالمي، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 104.

3ـ3ـ متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:[1]

ـ القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

ـ سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.

ـ العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، تشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.

ـ التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.

ـ الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بان صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

ـ الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية ذات الطبيعة المشابهة.

3ـ4ـ أبعاد التنمية المستدامة:

3ـ4ـ1 الأبعاد البيئية:

في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأنشطة في بعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وامتداد العمران وإنشاء صناعات تبرز الآثار المدمرة للبيئة نظرا لما تسببه هذه الأنشطة من التلوث للجو والمياه والتربة والقضاء على الغابات وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر، كل هذه العوامل تعيق بشكل أو بآخر التنمية المستدامة ومنها:

ـ **إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:** نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة

[1] مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول جامعة الملك عبد العزيز جدة، 2006، ص40.

من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما.

ــ **حماية الموارد الطبيعية :** إن التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ــ **صيانة المياه:** في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

ــ **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن

يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة إن أمكن وقفها.

ـــ **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** التنمية المستـــــدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان .[1]

<u>الأبعاد الاقتصادية:</u>

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

توفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك.

تمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة، والأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة. تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الاساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية.[2] و يمكن حصر الابعاد الاقتصادية في:[3]

ـــ **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.**

ـــ **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته.**

ـــ **تقليص تبعية البلدان النامية .**

ـــ **المساواة في توزيع الموارد.**

---

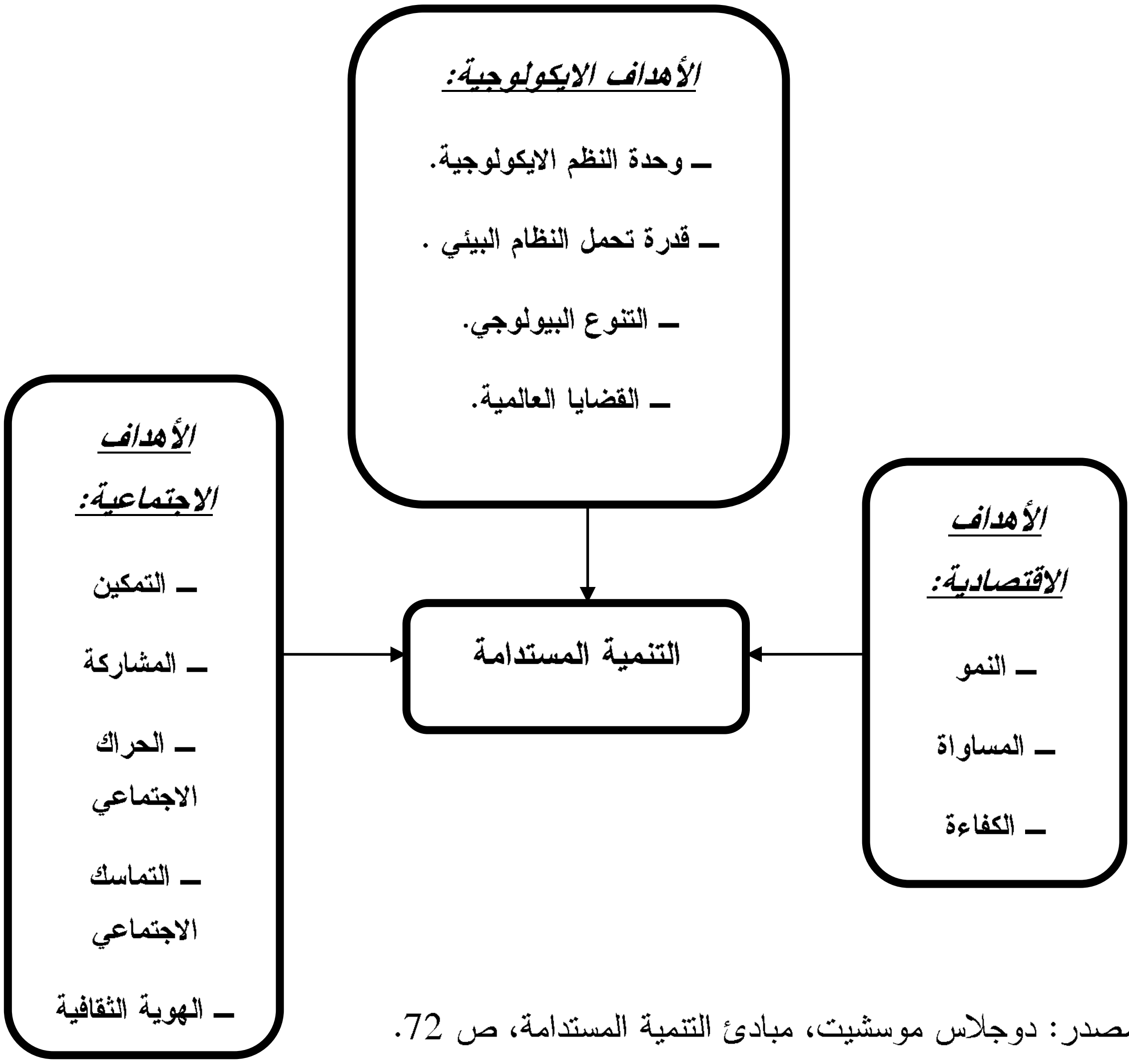
[1] دوغلاس موسشيت، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] سالمي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] الطاهر خامرة ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

3ـ5 أهداف التنمية المستدامة:

الشكل التالي يوضح أهداف التنمية المستدامة:



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ص 72.

4ـ التنمية الزراعية المستدامة:

لإلقاء الضوء على تعريف الزراعة المستدامة ولإيضاح تطور إتجاهات التنمية الزراعية هناك نقطتين أساسيتين تتسم بالأهمية الخاصة اولها في بداية الثمانينات ومع بداية ظهور مفهوم الزراعة المتجددة (Rodale 1983) ولفظ الزراعة المتواصلة أو المستدامة (Jackson 1980). والمفهوم الاول بدا يتطور الى تركيب زراعي يعتمد على اساسيات العلاقات البيئية المتشابكة. ويشار اليه بانه تعريف بيئي للاستدامة. وهذا المفهوم يمثل الآن الاساس الفلسفي لمعظم البدائل

الزراعية. النقطة الاساسية الثانية هي استخدام مصطلح الزراعة المستدامة بداية من عام 1987 للتعبير عن الثبات او الاستقرار الزراعي ويشمل جميع المظاهر الزراعية وعلاقتها بالمجتمع.[1]

4ـ1ـ تعريف التنمية الزراعية المستدامة:

التنمية الزراعية المستدامة مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغير بنيان وهيكل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، يهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الأضرار بالبيئة.

وتعرف الزراعة الطبيعية أو البيئية التي غايتها الإنتاج الأمثل وتولي أهمية للمحافظة على الموارد، وتفي بالاحتياجات الحقيقية، ومداخلها استخدام الوسائل الحيوية البيئية والاستخدام المكثف للمعارف والمهارات وتتعامل مع المشاكل من منظور الحيلولة دون حدوثها واستخدام وسائل سيطرة مختارة وبيئية.[2]

4ـ2ـ أساليب التنمية الزراعية المستدامة:

يتركز على عدة ركائز أساسية وهي:

– تقييم ومسح الموارد الطبيعية والبشرية.

– زيادة الوعي لضرورة تجنب تدهور البيئة وتصحيحه، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.[3]

– تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في استغلال تلك الموارد.

– التقنية المستخدمة ومدى ملائمتها للبيئة والإرث الحضاري للمجتمع وأساليب التكيف للرد على تحديات البيئة.

– رسم خريطة إيكولوجية تحدد الأحزمة البيئية المتشابهة وتصنيفها حسب ظروف الاستخدام

[1] محمد ابراهيم عبد المجيد وآخرون، التنمية الزراعية المتواصلة، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، ص 96.

[2] محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص89.

[3] مركز الإنتاج الإعلامي، مرجع سبق ذكره ، ص162.

الحالي ومقدرتها الكامنة.

- تقسيم القطر إلى مناطق إيكولوجية تصلح مدخلا للتنمية المتناسقة بيئيا.
- مراعاة نصيب الأجيال المستقبلية من ثروة المجتمع.

4ـ3ـ أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

تتلخص أهداف التنمية الزراعية في أربعة محاور:

- تحقيق الأمن الغذائي والأمان الغذائي وبتكلفة مناسبة.
- تصحيح أو تخفيف خلل الميزان التجاري.
- توفير العملات الصعبة.
- خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة.

فالأمن الغذائي: أن يكون الإنتاج كاف للاستهلاك المحلي وأكثر، بينما الأمان الغذائي: أن تكون المنتجات الزراعية الاستهلاكية منتجة بمعايير السلامة من مختلف الأمراض المتعلقة بالتلوث أو أضرار الهندسة الوراثية التي تستغل بشكل مكثف في تسريع دورة حياة المنتجات وزيادة أحجامها، إلى جانب ما يترتب عن المبالغة في استخدام المبيدات والكيمياويات في عمليات الإنتاج الزراعي.[1]

هذه الغايات أو الأهداف للتنمية الزراعية حتى تتحقق، لابد من توفر مجموعة من الشروط في مقدمتها أراضي زراعية مناسبة ومياه وتكنولوجيا متطورة وأصناف نباتية وحيوانية عالية وإدارة متقدمة والجميع يعمل في إطار اجتماعي وسياسي مناسب، وجميعها تتدرج في خطة تنمية زراعية شمولية لها بعدها الزمني والقياسي، ولها أدوات تنفيذ مناسبة تدفع القطاع الزراعي إلى التنفيذ الكفء للخطة.[2]

[1] عيسى ياحا، سوق المستهلك وحدود الاكتفاء الذاتي في التغذية من خلال إجراءات الدعم المناسبة لخطوط الإنتاج، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 12ـ2005، جامعة الجزائرص94.

[2] بهجت محمد أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن، 14-16-أكتوبر 2003، ص 304.

4-4- الأبعاد السياسية للتنمية الزراعية المستدامة:

لا تعمل التنمية الزراعية بمعزل عن الاعتبارات السياسية، فتحديد الأهداف هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية، فالقيادة السياسية، شغلها الشاغل توفير الغذاء للإنسان بأسعار مناسبة وفي نفس الوقت استغلال الموارد الزراعية المتاحة استغلالاً أمثل بما يكفل تخفيف الأعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحقيق فائض اقتصادي يوفر عملات أجنبية ضرورية لعمليات التنمية القومية الشاملة وللحد من المديونية وتسرب رأس المال القومي للخارج. فالمناخ السياسي عامل هام ومؤثر على التنمية الزراعية المستدامة، وقد يبدأ ظهور هذه الآثار على البيئة، عندما تبدأ عملية تحديد الأهداف، لأن تحقيق أهداف القيادة السياسية من التنمية الزراعية يستدعي تكثيف الاستخدام للموارد الزراعية واستخدام كافة وسائل زيادة الإنتاج سواء عن طريق التوسع في الأراضي الزراعية أو التوسع الرأسي باستخدام التقنيات الحديثة وزيادة استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات وكلها عوامل تؤثر سلفا على البيئة، فزيادة الرقعة الزراعية يكون أساسا على حساب البيئة الطبيعية حيث أنة قضى على التوازن البيئي السائد قبل عمليات استصلاح الأراضي، بل تمتد الآثار إلى البيئة المحيطة، كما أن التقنيات الحديثة كوسائل الحرث تؤثر على التربة وبالذات قشرة التربة الفوقية، كذلك مياه الري وتأثيرها على منسوب الماء الأرضي وعمليات الصرف وزيادة نسبة الملوحة وفقدان الأرض لبعض العناصر الغذائية الضارة أكثر وضوحاً.

من هنا فإن البعد السياسي للتنمية الزراعية، يمثل مكانة بارزة في أثره على البيئة، فالتوجهات السياسية ضرورية، فإذا لم ترتبط عملية تحديد أهداف التنمية الزراعية من وجهة نظر القيادة السياسية، بالحفاظ على البيئة، وتحقيق توازن طرفي المعادلة " تنمية زراعية وأضرار بيئية دنيا " يحدث الخلل وتزداد الآثار السلبية، ولكن المشكلة هي التناقض في الأهداف، فتحقيق التنمية الزراعية في الغالب على حساب البيئة الزراعية وعلى حساب استنزاف الموارد وتدهور التربة وزيادة التلوث.

4-5- وسائل تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

يمكن الحديث عن مجموعة من العوامل تمثل أيادي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، هذه الوسائل بلا شك لها ارتباطها الوثيق بالبيئة.

ــ **حصر الموارد المتاحة والتعرف عليها بدقة:** وتتم هذه العمليات سواء عن طريق المسوحات الزراعية أو التصوير الجوي أو الإحصاءات التي تقوم بها جهات الاختصاص، وتشمل الموارد الأرضية الزراعية وتصنيفها والمياه ومصادرها ونسبة الملوحة فيها وأصناف النبات وفصائل الحيوان الزراعي، والآلات والمعدات الزراعية المستخدمة والتقاوي والمبيدات والأسمدة العضوية والكيماوية وقوة العمل الزراعي ...الخ ورأس المال والمؤسسات والإدارة، وهى بداية طبيعية وضرورية ووسيلة هامة من أجل تحقيق الأهداف، فعلى أساسها يتم مدى تحديد القدرة على تحقيق الأهداف أم لا وأيضا تحديد مصادر توفيره، وهذه كلها أساس عملية التنمية الزراعية الناجحة .

ــ **تحديد وسائل استخدام الموارد المتاحة:** المتاح من الموارد هو ملك المجتمع بأسره، وهو ملك الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وعلى ذلك فإن استخدام الموارد المتاحة من أجل التنمية المستدامة يجب أن يحقق توازن في أهداف الأجيال الحالية وأهداف الأجيال القادمة هذا من جهة وتحديد أسس استخدام الموارد هام وضروري في المحافظة عليها من جهة أخرى، فمن القول الشائع في عمليات التنمية تحتاج إلى حشد الطاقات واستغلال الإمكانات المتاحة وهذا الفهم صحيح من حيث المبدأ ولكن ليس على إطلاقه، فاستغلال الموارد المتاحة لخدمة أهداف التنمية يجب ألا يكون على حساب نضوب واستهلاك هذه الموارد وبصفة خاصة، تلك القابلة للنفاذ أو الموارد التي ترهق وتستنزف وإصلاحها يحتاج إلى استثمارات كبيرة.

4ــ6ــ سياسات الزراعة المستدامة:

تعتبر الزراعة أكثر الأنشطة الإنسانية اعتماداً على البيئة، ومن ثم فإن الاهتمام باستدامة الزراعة يجب أن يكون له أولوية متقدمة ليس فقط لارتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية والأمن الغذائي ولكن أيضًا لضرورتها للمحافظة على بيئة أكثر توازنًا، وبالرغم من أن السياسات الزراعية التقليدية قد أحدثت طفرة كبيرة في الإنتاجية وحققت فوائض واسعة في إنتاج الغذاء في أجزاء كبيرة من العالم وخاصة في أوروبا الغربية، فإن ذلك قد تم على حساب البيئة والأراضي الزراعية، حيث فقدت التربة مكوناتها الغذائية كما أدى تكثيف استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى تلوث التربة وفقد التنوع الإحيائي وتصحر الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية يجب أن نحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والاعتداء، وبما يعنى أن إستراتيجية الزراعة

المستدامة يجب أن يكون لها هدفين أساسيين هما: زيادة الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية، وتخفيض الآثار البيئية العكسية على الموارد الزراعية. ولتحقيق هذين الهدفين فإنه يلزم وضع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة، ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: سياسات الأراضي الزراعية وسياسات المياه وسياسات التنمية الريفية المستدامة.

4ـ6ـ1 سياسات الأراضي الزراعية:

يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المداخل الإدارية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية.

هذا ويمكن تحديد أهم المتطلبات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية فيما يلي:

ــ العمل على تحسين وضمان حقوق الملكية للأراضي:

يعتبر عدم ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سببًا رئيسيًا في زيادة التعدي على تلك الأراضي وعدم الاهتمام بالمحافظة على نوعية التربة، حيث أن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل الفلاحين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الرسمية، ومن ثم يضطرون للجوء إلى مصادر الائتمان غير الرسمية ذات أسعار فائدة مرتفعة، وهو ما يجعل الاستثمار الزراعي غير مربح، كما أن الخوف من ترك الأراضي الزراعية يؤدى إلى وجود عدم تأكد يساهم بصورة كبيرة في عدم تشجيع الاستثمار في تلك الأراضي وعدم المحافظة على التربة.

ــ حماية الأراضي المحروثة:

– تبين بعض الدراسات أن تعميق وتكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى نحر التربة وفقدها لخصوبتها، ومن ثم يجب تقليل عمق الحراثة أو الزراعة بدون حراثة نهائيًا. منع الرعي الجائر والمكثف، والذي أدى إلى تفكك التربة وتصحر الأراضي.

– تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاعتماد على التسميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية، حيث تشير التجارب إلى أن الاعتماد المكثف وطويل الأجل على الأسمدة الكيماوية له آثاراً خطيرة على نوعية التربة وعلى النباتات والمياه وبالتالي على الإنسان. إلغاء الدعم على المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية من أجل تقليل استخدامها

وتحقيق المزيد من الحماية البيئية.

– تشجيع زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحماية الأراضي الزراعية من التصحر، وإتباع دورات زراعية تكفل تعاقب محصولين يسمح بتجديد خصوبة التربة.

4ـ6ـ2 سياسات المياه:

إن التسيير المستدام للمياه يرمي إلى تحيق ثلاث أهداف: الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة.[1] إن اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها يمثل تحديًا كبيرا لمناطق مختلفة من العالم، ويزيد من خطورة هذا الاختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية في المنازل والمزارع والمصانع، واعتماد سياسات تنموية طموحة لا تراعى واقع الموارد المائية المتاحة، وبالتالي يتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية، والتي تراعى خصوصية أوضاع الدول النامية، تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه وتعريف الأسس الرشيدة لاستخدامها في مختلف المجالات وبالتالي يجب اتخاذ عددا من التدابير أهمها:

– بلورة إرشادات عملية لتطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للمياه والحفاظ على مصادر المياه وحمايتها كما ونوعا.[2]

– وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في استخدام المياه.

– عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية مثل الأنهار، واستخدام آبار المياه على أسس مستدامة بحيث تستطيع تجديد نفسها حيث أن السحب المكثفة من تلك الآبار يؤدى إلى نضوبها وتغيير خواص المياه بما يعوق استخدامها في الزراعة.

4ـ6ـ3 سياسات التنمية الريفية المستدامة:

إن المحافظة على الموارد الزراعية لن تتحقق إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة

---

[1] حمزة بن قرينة، تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي، مجلة الباحث، العدد 2007/5، ص69.

[2] مركز الإنتاج الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص161.

على البيئة في آن واحد.[1] يكون هذا ب: التوازن بين المحيط الريفي والمحيط العمراني، والتوازن بين الإنتاج الموارد الطبيعية واستهلاكاتها، والتوازن بين البنيويات الريفية والطلب الاجتماعي.[2]

إن التنافس على موارد الاستثمار العام النادرة فيما بين المناطق الريفية بما تتسم به من احتياجات هائلة للخدمات، والطلب من المناطق الحضرية والقطاع الصناعي، كثيرا ما ترك قطاع الزراعة والقطاع الريفي يعانيان من تناقص الاستثمار ونقص التمويل لتشغيل وصيانة مشروعات إدارة الماء والبني الأساسية. وعلى الرغم من أن تراجع مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي هو جانب لا مفر منه في عملية التنمية، فإن من الحيوي بمكان أن تماثل وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الريفي بقية قطاعات الاقتصاد. ولا بد من تحقيق التأثيرات المضاعفة والمنافع الاجتماعية باعتبارها عائدا إيجابيا للاستثمارات في الريف.

[1] بهجت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص310.

[2] S. ferroukhi et N. benterki. Le Développement Rural Durable. CIHEAM. Option méditerranées. PP: 52/54.

خلاصة:

يمكن أن نستنتج أن الزراعة أعطيت أولوية كبيرة لدى المفكرين الاقتصاديين، وأنها مرت بمراحل مختلفة حتى وصلت إلى هذا الشكل المتطور من حيث استخدام الوسائل والمعدات المتطورة وتغلبت في كثير من البلدان المتطورة على الظروف المناخية الصعبة، فالسياسة الزراعية المتبعة والإصلاحات تلعب دور كبير في التنمية الزراعية، رغم الأثر الايجابي الذي يمكن أن تحدثه التنمية الزراعية كتحسين الميزان التجاري والأمن الغذائي إلا انه في السنوات الأخيرة ونظرا إلى المشاكل والاختلالات البيئية كالتلوث وتدهور الأراضي واستنزاف الموارد، ادخل مفهوم جديد إلى التنمية الزراعية وهو التنمية الزراعية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة الآفات الزراعية. فلا يمكن للقطاع الزراعي أن ينمو ويتطور بدون مراعاة المحافظة على موارده وبيئته، فمن اجل البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية للزراعة أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في إستراتيجيتها ومخططاتها ومختلف البرامج التي تتناولها بعيدة المدى أو قصيرة الاعتبارات البيئية والاجتماعية التي غيرت من ظروف النشاط الزراعي على المستوى الدولي وفرضت ظروف خاصة جديدة، نظرا لهذه التطورات البيئية في العقود الأخيرة ادخل اقتصاد البيئة الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستديما.

الفصل الثاني: مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

تمهيد:

لقد مرّ القطاع الزراعي في الجزائر بمراحل عدة ميزتها السياسات والإصلاحات الزراعية من اجل النهوض بالزراعة ومحاولة الوصول إلى القيمة الحقيقية لهذا القطاع الفعال، والذي له اثر كبير على الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في التشغيل ومن خلال ميزانه التجاري وما يعرفه من فائض أو عجز، وما يترتب عنه من العملة الصعبة، وكذا مدى الامن الغذائي .

وانطلاقا من هذا نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول نتناول فيه مختلف المراحل التي مر بها القطاع الزراعي وما ميز هذه المراحل من سياسات وإصلاحات وقوانين زراعية انطلاقا بلمحة عن القطاع الزراعي قبل الاستقلال ثم نتطرق إلى التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإعادة الهيكلة وحيازة الأراضي وحيازة الملكية العقارية، المستثمرات الزراعية وقانون التوجيه العقاري والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونحاول تقييم مختلف المراحل بالتطرق إلى المشاكل أو المعوقات التي كانت حاجزا في عدم النجاح.

أما في المبحث الثاني نتطرق إلى الزراعة في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 بتناولنا الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ومساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام والتشغيل ثم نتطرق إلى الميزان التجاري للقطاع الزراعي، ونسب الاكتفاء الذاتي وأيضا تطور عوامل الإنتاج، وفي الأخير نتعرض إلى تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وما هي انجازاته خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: الزراعة وتطوراتها في الجزائر:

لقد شهد القطاع الزراعي في الجزائر مجموعة من السياسات والإصلاحات من اجل النهوض بهذا القطاع منذ الاستقلال ومرّ بعدة مراحل نتيجة تطبيق هذه الإصلاحات.

1ــ القطاع الزراعي في الجزائر قبل الاستقلال:

قامت فرنسا بتحويل الزراعة في الجزائر من زراعة وطنية إلى زراعة موجهة لخدمة فرنسا عن طريق سياستها بإصدار قرارات لمصادرة الأراضي وتوزيعها على الأوروبيين المستقدمين من فرنسا مثل: قرار مصادرة أراضي العرش وأراضي الأحباس سنة 1832 وسنة 1844 على التوالي ومجموعة المراسيم الصادرة بين 1844 و1846، وقرارات 1871.

وبهذا أصبحت الأراضي الخصبة ملك للأوروبيين، الذين قاموا بتطوير الزراعة بالجزائر باستخدام الآلات والأسمدة والمبيدات.

قامت فرنسا بتنمية زراعات مختلفة موجهة لتصدير إلى أوروبا، حيث خصصت مساحة تتراوح ما بين 800000/750000 هكتار لزراعة الحبوب، و325000 لزراعة الكروم، و95000 لزراعة الحمضيات، و85000 لزراعة الخضر والزراعات الصناعية[1].

وكانت المساحة الزراعية المستغلة تقدر ب7،5 مليون هكتار[2]. ونتيجة لهذا انتقلت الزراعة من تقليدية إلى متطورة وحديثة بالنسبة للمعمرين، وتقليدية في المناطق الجبلية بالنسبة للسكان الجزائريين. فيما يخص الميزان التجاري الفلاحي فكان موجب والعجز كان في مواد اللحم والبطاطا[3].

وعند نيل الاستقلال سنة 1962 حدثت هجرة جماعية للأوربيين من الجزائر نحو فرنسا مما أدى إلى نتائج خطيرة منها:

---

[1] محمد بويهي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] Naceur Bourenane, Agriculture et Alimentation En Algérie. CIHEAM SERIE A/N 21, 1991, P147.

[3] Mouhamed Elyes Mesli, Les Origines De la Crise agricole En Algérie, Edition Dahlab Alger, P207.

ـــ ألحق المعمرون الضرر بالمحصول الزراعي بغرض تجويع الجزائريين.

ـــ تحطيم جل الآلات ووسائل الإنتاج الزراعية وتخريب كثيرا من المزارع بهدف إحداث أزمة اقتصادية للجزائر.

ـــ قام المعمرون بيع الأراضي لأتباعهم بهدف القضاء على النظام الزراعي الجزائري وإرساء النظام الرأسمالي.

كل هذه الظروف أدت إلى قيام العمال الزراعيين بالاستيلاء على بعض المزارع وتولوا إدارتها وأنقذوا جزءا من المحصول الزراعي لتلك السنة، وتكونت تلقائيا لجان تسيير من العمال والفلاحين بدأت تدير العمل في المزارع الشاغرة التي تركها المعمرون.[1]

2ـــ التسيير الذاتي:

بعد نيل الجزائر للاستقلال ورحيل المعمرين، استولى العمال الزراعيين على الأراضي التابعة للقطاع الزراعي وتأسيس على إثرها نظام التسيير الذاتي للمزارع المهجورة.

ويعرف التسيير الذاتي على انه " ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة تظهر عموما بصورة عفوية في مجال الإنتاج وتميل إلى الانتشار في بقية قطاعات الحياة الاقتصادية"[2]. ويعرف أيضا " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها"[3].

2ـــ 1ـــ أهداف نظام التسيير الذاتي:

ـــ حماية الأملاك الشاغرة.

ـــ مواجهة النقص الكبير في العتاد والمعدات.

ـــ الوقوف في وجه الملاك الكبار.

ـــ تجميع الفلاحين الصغار في شكل تعاونيات فلاحية جماعية.

---

[1] محمد بويهي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] حسين مولاي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] دلال بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990/2000) رسالة ماجستير، جامعة بسكرة 2003/2004، ص112.

ـ توفير حاجيات السكان من الغذاء.

ـ رفع التحدي في وجه المعمرون الذين هربوا مجموع الوسائل المستعملة في القطاع الفلاحي وتركوا العتاد العاطل.

2ـ2ـ مراحل تطبيق نظام التسيير الذاتي:

إن عملية تطبيق نظام التسيير الذاتي تطلبت ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى" الأملاك الشاغرة":

ظهرت هذه المرحلة بعد ترك المعمرين لكل ما يملكون في 1962 مما أدى إلى الاستيلاء الفردي والجماعي على المزارع، وهذا ما جعل الدولة تصدر قرارات ومراسيم ونصوص لحماية الأملاك الشاغرة كالمرسوم الصادر في 24 أوت 1962، والقرار الصدر في أكتوبر 1962 الذي ينظم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات، ثم قرار آخر مضمونه تكوين لجان تسيير الأملاك، ومع بداية 1963 كانت نسبة القطاع المسير ذاتيا نصف أملاك المعمرين.

المرحلة الثانية " التأميم الجزئي من مارس إلى ماي 1963":

وتم في هذه المرحلة تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين المقدرة بحوالي 200000 هكتار الموافقة لـــ: 127 مزرعة مجهزة بالعتاد الفلاحي وبطرق حديثة، وتتميز هذه الأراضي بخصوبتها.

المرحلة الثالثة " التأميم الكامل 1964/10/12":

تميزت هذه المرحلة باستعادة كامل الأراضي الزراعية التي قدرت ب263200 هكتار مسيرة ذاتيا، وتعتبر من أحسن الأراضي الخصبة، وهي تقع بسهول: متيجة، عنابة، أعالي الشلف. لقد كانت المساحة الزراعية التابعة للقطاع الحكومي بعد الاستقلال وقبل 1971 تقدر بحوالي 131 الف هكتار.

2ـ3ـ هياكل التسيير الذاتي والدواوين المساعدة له:

لقد تدعم نظام التسيير الذاتي بصدور الأمر رقم 68ــــ653 في 1968/12/30 بتشكيل هيئات التسيير الذاتي والمتمثلة فيما يلي:

ــ الجمعية العامة: وتضم كل عمال المزرعة.

ــ مجلس العمال: تنتخبه الجمعيات العامة.

ــ لجنة التسيير: تشكل بالانتخاب أيضا.

ــ رئيس المزرعة: رئيس لجان التسيير.

ــ المدير: وتعينه وزارة الفلاحة ويمثل الدولة.

إن أول ديوان انشأ لهذا الغرض (ONRA)الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ويتمثل الدور الذي اسند إليه في تسيير الأراضي والأملاك الشاغرة، كما تم تدعيمه بهيئات جديدة تساعده على مستويين لضمان السير الحسن لمهامه إذ نجد:

ــ على مستوى كل دائرة: المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي (CCRA) ومهمته التمويل والمحاسبة وتقديم القروض للوحدات الإنتاجية، واتحاد الآلات الزراعية (OMA) ومهمته تمويل الوحدات الإنتاجية بوسائل الإنتاج وصيانة العتاد الفلاحي.

ــ على المستوى الوطني: يعتمد الديوان الوطني للإصلاح الزراعي على تعاونيات الإصلاح الزراعي ومهامها عمليات التسويق والتصدير وتعاونيات جهوية مهامها التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية.

وفي جوان 1966 تم تعويض الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بـــ: الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية والتي خصصت لتسويق المنتجات الفلاحية.

وفي 1969 تم إنشاء عدة دواوين منها:

ــ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية.

ــ الديوان الوطني للحلفاء.

ــ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

ــ الديوان الوطني لتغذية الأنعام.

2ــ4ــ مشاكل نظام التسيير الذاتي:

إن نظام التسيير الذاتي لم يحقق الأهداف المرجوة وهذا يعود إلى المشاكل التي عرقلته نذكر منها:

ــ مشكلة التسويق: سببت هذه المشكلة إتلاف نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي لتأخر عملية الشحن وتعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق.

ــ مشكلة الأسعار: إن سياسة فرض الأسعار جعل المزارع ينقص من محصوله الزراعي لتفادي ارتفاع التكاليف.

ــ مشكلة التموين: إن عملية التموين من مدخلات الإنتاج غالبا ما تصل متأخرة مما اثر سلبا على المحاصيل الزراعية والإنتاج.

ــ مشكلة التمويل: عدم تخصص البنك الوطني وفروعه في تمويل القطاع الزراعي فقط مما أدى إلى تأخر وصول القروض وعدم مراقبة استعمال القروض الفلاحية.

ــ نقص التخطيط: عدم وجود تخطيط شامل للنهوض بالقطاع الزراعي.

ــ قلة الهياكل القاعدية: عانى القطاع الزراعي من نقص في الهياكل القاعدية ومن ارتفاع تكاليف الإنتاج وليس له القدرة على تغطيتها.

ــ مشكلة الهجرة الريفية: هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل في القطاع الصناعي.

3ــ الثورة الزراعية:

إن طبيعة الازدواجية في القطاع الفلاحي الجزائري بين الحديث والتقليدي والمشاكل التي يتخبط فيها الريف والفروقات المتواجدة بين سكان الريف وسكان المدن، جعل الدولة تفكر في عصرنة القطاع الزراعي وإدماجه في برامج التنمية الاقتصادية، لا سيما أن النزوح الريفي نحو المدن بغرض العمل في قطاعات الصناعات الحديثة الإنشاء قد بات يهدد بامتصاص اليد العاملة من القطاع الزراعي، فجاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971 والخاص بقانون الثورة الزراعية يهدف إلى إعطاء الأرض لمن يخدمها وذلك لسوء توزيعها آنذاك على الفلاحين[1]، أو عدم اكتسابها

---

[1] الطاهر زويتر، مرجع سبق ذكره، ص77.

أصلا من طرف البعض الآخر والذي كان السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة.

3ـ 1ـ أهداف الثورة الزراعية:

إن من بين الأهداف التي سعت الثورة الزراعية إلى تحقيقها تتجلى في ما يلي :[1]

ـ إحداث تغيير جذري في الأرياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد.

ـ القيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوره.

ـ قلب الأوضاع القائمة على الملكية العقارية الواسعة وتحقيق نظام جديد.

ـ إدماج الفلاحين في المجهود التنموي الوطني.

ـ تصفية الآثار السلبية التي خلفها الاستعمار والقضاء على كل أشكال الاستغلال وذلك بخلق علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على أساس مبدأ (الأرض لمن يخدمها).

3ـ2ـ مبادئ الثورة الزراعية:

من أهم مبادئ الثورة الزراعية نذكر ما يلي:[2]

ـ الأرض لمن يفلحها.

ـ إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يفلحون ملكياتهم بصورة مباشرة أي وضع حد لظاهرة إهمال الأرض والتخلي عنها.

ـ إلغاء كل أنماط التجارة الاستغلالية في الموارد المائية.

ـ تأمين حقوق الفلاحين في الأراضي التي يفلحونها بأنفسهم.

ـ منح أراضي للفلاحين الذين يملكون أرضا وبصورة مجانية وتشجيعهم على الاستغلال المشترك لوسائل الإنتاج في إطار تعاوني.

ـ الدولة هي المسئولة عن الفلاحين وتحسين قدراتهم في خدمة الأرض وذلك بتأطيرهم وإنشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف.

---

[1] بوزيد قرين، دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية ولاية البويرة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص46.

[2] بوزيد قرين، مرجع سبق ذكره، ص46.

3ــ3ــ مراحل الثورة الزراعية:

مرت الثورة الزراعية بثلاث مراحل وهي:

ــ المرحلة الأولى:

انطلقت في جانفي 1972، وشملت عملية الشرح والإحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية وإقامة الهيئات والأجهزة المكلفة بالقيام بمختلف التحقيقات تحت رقابة ومسؤولية كل بلدية، وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات المحلية وأراضي العرش والأحباس، وتعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية أو الثالثة من حيث الخصوبة ويقع أغلبها في الحبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، وانتهت هذه المرحلة سنة 1974.

ــ المرحلة الثانية:

انطلقت في سبتمبر 1972 وتناولت إجراء تأميم وتوزيع الأراضي على المستفيدين بالإضافة إلى إقامة التعاونيات المختلفة، إذ تم في هذه المرحلة تأميم أراضي المستفيدين باستثناء الملكيات الكبرى بحيث أن المساحة التي تركت للملاك تمكنهم من أن يعيشوا مع أسرهم، وفي إطار هذا التحديد يمكنهم من أن يخدموا أراضيهم بأنفسهم، وقد روعي في هذا التحديد تباين الأقاليم المختلفة (طبيعة التربة، طرق الزراعة المتبعة، المساحات المروية والغير المروية).

بالإضافة إلى أن كل مالك لا يستغل أرضه بنفسه متغيبا تؤمم أرضه وهذا بسبب تفشي ظاهرة التغيب عن الأرض بمختلف أشكاله المؤدي إلى إهمال استغلالها كليا أو جزئيا.

ــ المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة من الثورة الزراعية في 1976، وذلك بتطبيق قانون الرعي لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين وذلك بتطبيق " مبدأ الماشية لمن يرعاها " ولقد حددت المواشي بــ 300 إلى 400 رأس شرط أن لا يكون لمربيها أي نشاط آخر.

كما قامت في هذه المرحلة بتنظيم مناطق السهول المرتفعة حيث تقدر أراضي المراعي بــ 20 مليون هكتار حيث وزعت إلى 3 مناطق خصصت إحداهما للمستفيدين من الثورة الزراعية، والثانية للمراعي، أما الثالثة فقد بقيت للاستغلال، بينما الأراضي التي يتم استغلالها بطريقة جماعية تتراوح بين 1 إلى 4 هكتارات لكل رأس حسب طبيعة الأراضي.

3ـ4ـ التعاونيات الزراعية:

التعاونيات الزراعية هي منظمات اقتصادية واجتماعية للمنتجين يؤسسها مزارعون ومربو الحيوانات بكل حرية ويسيرونها ديمقراطيا وذلك لأهداف عامة[1] . لقد صدر أول قانون أساسي للتعاون الفلاحي في الجزائر بتاريخ 16 نوفمبر 1967 بموجب الأمر رقم (67-25)، كما صدر بعده قانون آخر في 02 نوفمبر 1970 بموجب الأمر رقم (70- 72).

يمارس الوصاية على تعاونيات القطاع الفلاحي وزير الفلاحة والثورة الزراعية ويساعده المجلس الأعلى للتعاون الزراعي، أما هيئات تسيير التعاونيات فهي الجمعية العامة ومجلس التسيير ورئيس التعاونية، مدير التعاونية ومدير الحسابات.

3ـ5ـ المشاكل الناتجة عن الثورة الزراعية:

من أهم المشاكل التي ظهرت بعد تطبيق الثورة الزراعية نذكر ما يلي:

المشاكل الاجتماعية:

ـ هجرة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن.

ـ احتقار مهنة الفلاح مما جعل معنويات الفلاح منهارة.

المشاكل الاقتصادية:

ـ نقص مياه الري للرفع من المساحات المسقية.

ـ استعمال بذور ذات مردودية ضعيفة وعدم وجود مراكز البحوث الزراعية لتطوير وتهجين هذه البذور قصد الرفع من مردوديتها.

المشاكل التقنية:

ـ ضعف المكننة وما فسر ذلك بقاء عدة أراضى دون استغلال لقلة العتاد الفلاحي وقلة الصيانة مما جعل الكثير منه عاطلا.

---

[1] القانون الأساسي للتعاون الزراعي المرسوم رقم (106/72) المادة 01.

ـــ غياب الأيدي العاملة المتخصصة من مهندسين وتقنيين وعدم مشاركتهم في العملية الإنتاجية مما جعل هذا القطاع لا يستعمل الطرق العلمية الحديثة في الزراعة لتطوير المنتجات الزراعية باستخدام الوسائل والمعدات وإدخال طرق حديثة في الزراعة.

ـــ انعدام الطرق الحديثة في الزراعة، وإتباع الطرق التقليدية.

ـــ الاستخدام الغير عقلاني للأسمدة والبذور لقلة اليد العاملة المتخصصة.

__المشاكل التنظيمية:__

ـــ انعدام غرف ووسائل التخزين داخل هذه المزارع مما عرض الإنتاج للتلف.

ـــ صعوبة وعدم انتظام عملية التموين بالمواد الضرورية لعملية الإنتاج وفي الوقت المناسب مما عرض العملية إلى التأخر وبالتالي التأثير السلبي على عملية الإنتاج.

ـــ قلة الطرق والمسالك الزراعية مع انعدامها في بعض المناطق مما عرقل عملية استغلال هذه الأراضي.

ـــ غياب الإرشاد الفلاحي وانعدامه خلال السبعينات.

__4ـــ إعادة الهيكلة:__

جاءت عملية إعادة الهيكلة لتطهير القطاع الزراعي من مختلف الانحرافات وتحسين المستثمرات الفلاحية وتوحيد القطاع الاشتراكي وقد انطلقت العملية في أعقاب الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب سنة 1980 وعلى إثر صدور التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 لتدخل حيز التنفيذ في 15 أكتوبر 1981 بمنشور وزاري رقم 707.

__4ـــ 1ـــ أسباب إعادة الهيكلة:__

تعود أسباب إعادة الهيكلة من الوجهة العقارية إلى ما يلي:[1]

ـــ اتساع مساحة الأراضي المزارع المسيرة ذاتيا.

ـــ تجزؤ أراضي المزارع والتعاونيات الإنتاجية وتشتتها على مسافات بعيدة.

ـــ تداخل أراضي المزارع والتعاونيات وعدم تعيين حدودها بدقة.

---

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

بالإضافة إلى التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي نتيجة تطبيق سياسة ارتجالية غير مدروسة خلق جهاز بيروقراطي غير كفء يسهر على تسيير القطاع مما عرضه إلى نكسات ومشاكل كثيرة.

4ـ2ـ أهداف إعادة الهيكلة:

ومن بين الأهداف إعادة الهيكلة ما يلي:[1]

ـ تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.

ـ تحسين المستثمرات الزراعية.

ـ إعادة تنظيم عقاري للأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام.

ـ استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية، وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي.

ـ تحرير وتشجيع مبادرات الفلاحين.

ـ تصحيح التعاونيات الزراعية للثورة الزراعية.

ـ التخصص في الإنتاج والابتعاد عن النشاطات الأخرى.

ـ خلق مزارع متجانسة.

ـ الاستقلالية في التسيير داخل المزارع، ومشاركة الفلاحين في إعداد القرارات الخاصة بكيفية تسيير شؤونها الداخلية.

4ـ3ـ مراحل تطبيق إعادة الهيكلة:

كانت على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: خصصت لإجراء الدراسات التقنية، الاقتصادية والمالية والتعاونيات الإنتاجية، لتحديد القابلة منها للاستمرار، وتلك التي يتعين إعادة تكوينها سواء بتجميع عدة تعاونيات أو بإدماج بعضها في بعض أو بتوزيعها في شكل استفادات فردية.[2]

---

[1] بوزيد قرين، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص27.

المرحلة الثانية: تناولت عملية الهيكلة الجديدة التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983، وأسفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية D.A.S على مساحة إجمالية قدرها 2830000 هكتار بمعدل 825 هكتار للمزرعة بدلا من 5000 مزرعة التي كانت مقررة.[1]

4ـ4ـ الهيئات والدواوين المساعدة لإعادة الهيكلة:

نشأت على مستوى الولاية هيئات خاصة بقطاعات التنمية الزراعية والتي تتكون من مهندسين وفنيين وكل قطاع كان يضم مجموعة من المزارع من 40/30 مزرعة ومهامها هي الإشراف والمتابعة لمختلف الخدمات الزراعية التي تحتاجها المزارع الفلاحية.

أما مؤسسات الدعم الإسناد أصبحت تتكون من بعد إعادة تنظيمها:

ـ الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.

ـ الدواوين الجهوية لتربية الدواجن، في الشرق والغرب والوسط.

ـ الدواوين الجهوية للحليب في الشرق والغرب والوسط.

ـ دواوين إنتاج الزيتون في الشرق والغرب والوسط.

ـ الديوان الوطني لإنتاج أغذية الأنعام في الشرق والغرب والوسط.

ـ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

بالإضافة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...

4ـ5ـ المشاكل التي صاحبت إعادة الهيكلة:

ـ وجود قطع هامشية لا تستغل في بعض المزارع نتيجة عملية الضم.

ـ نقص الإطارات والكفاءات في القطاع الزراعي.

ـ عدم اهتمام الشباب بالنشاط الزراعي.

ـ العجز المالي الذي كان يعاني منه القطاع.

ـ تشجيع القطاع الخاص بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي.

---

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص27.

5ـ استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية:

صدر القانون المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة استصلاح الأراضي بتاريخ 1983/08/13.

وتعني حيازة الملكية العقارية الفلاحية بالاستصلاح حسب قانون 83ــــــ18 اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي يستصلح أرضا بوسائله الخاصة.[1]

إن حيازة الملكية العقارية بالاستصلاح تؤدي إلى توسيع أراضي القطاع الخاص على حساب أراضي القطاع العام باعتبار إن القانون حصر الأراضي التي تكون محل توزيع بقصد الاستصلاح للتملك في أراضي الأملاك الوطنية.[2]

5ـ 1ـ أهداف قانون الاستصلاح:

يهدف القانون إلى:

ــ تشجيع المواطنين على استصلاح واستغلال أقصى ما يمكن من الإمكانيات الزراعية فى البلاد وذلك انطلاقا من الاعتماد على الثروة الإستراتيجية الدائمة التي هي فلح الأرض وهذا لزيادة المساحة الصالحة للزراعة.

ــ بعث التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية والشبه صحراوية.

5ـ2ـ الأراضي المتعلقة بقانون الاستصلاح:

من بين الأراضي التي يسمح القانون باستصلاحها وحيازتها بعد ذلك هي أراضى عمومية واقعة في مناطق صحراوية أو ذات طبيعة مماثلة لها. إضافة إلى ذلك أراضى غير القابلة للزراعة إلا بعد الاستصلاح باستثناء الأراضي التالية:

ــ أراضى قطاع التسيير الذاتي.

---

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

ــ أراضى الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

ــ الغابات ومساحات الحلفاء.

ــ الأراضي المخصصة لمشاريع الاستثمارات العمومية المختلفة.

ــ الأراضي الداخلة في المناطق العمرانية.

ــ أراضي القطاع الخاص.

ــ الأراضي المخصصة للجيش.

وللحصول على حيازة الملكية العقارية الفلاحية بعد عملية الاستصلاح يجب أن يقدم طلب الحيازة ثم يتم التداول في الطلب وأخيرا قرار الحيازة الذي يصدر من طرف الوالي بالقبول أو الرفض.

5ــ3ــ نتائج تطبيق قانون الاستصلاح:

في النصف الثاني من عام 1984 شرع في تطبيق قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية إلى غاية نهاية ديسمبر 1985 بحيث تم توزيع ما يقدر بـــ 76700 هكتار على 18600 مستفيد منها 54500هكتار وزعت على 14200 مواطن لولايات الجنوب (أدرار، بشار، بسكرة الوادي،ورقلة) كما تم توزيع 20700 هكتار على 4000 مستفيد وشملت ولآيات (الجلفة، النعامة، المسيلة، سعيدة، تيارت)، أما المناطق الشمالية وبالخصوص الولايات التالية (المدية، تيزي وزو، البويرة، بجاية) تم توزيع حوالي 1500هكتار على250 مستفيد.[1]

يمكن القول أن الدولة أتاحت الفرصة للقطاع الخاص لكي يحوز على ملكيات زراعية عن طريق استثمار أمواله، كما نشير إلى التعارض الواضح بين قانون الثورة الزراعية الصادر في 8 نوفمبر 1971 وخاصة في مواده (158–165) والمادة 168 من القانون رقم (18/83) المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية مما دفع بالمشرع الجزائري إلى إلغاء هذه المواد التسعة المذكورة في قانون الثورة الزراعية.

---

[1] بوزيد قرين، مرجع سبق ذكره، ص66.

5ـ4ـ أسباب ضعف عملية الاستصلاح:

ـ غياب مرشد للاستصلاح.

ـ طبيعة الأراضي الداخلة في مجال تطبيق القانون مما أدى في بعض الحالات إلى مؤامرات محلية لاختيار المستفيد.

ـ غياب الدعم المالي للأراضي الممنوحة للشباب مما أدى إلى إهمال هاته الأراضي.

ـ إن معاينة انجاز برامج الاستصلاح لم تتابع بطرقة صحيحة.

ـ عدم الالتزام في بعض الأحيان بالمعايير التي حددها القانون فيما يخص مقدار الأراضي الموزعة.

ـ قلة توفر الإمكانيات التي تتطلبها عمليات الاستصلاح كالأموال والآلات الضرورية لذلك، خاصة في المناطق الصحراوية النائية.

6ـ المستثمرات الزراعية:

قامت الدولة قصد إعادة إصلاح وتنظيم القطاع الزراعي بإصدار منشور وزاري مشترك خاص بالمستثمرات الزراعية بتاريخ 30 أوت 1987، وصدر قانون 87- 19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

6ـ 1ـ أسباب إصدار القانون:

إن أسباب ظهور قانون المستثمرات الزراعية عدة أسباب نذكر منها:

ـ الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.

ـ ارتفاع فاتورة المواد الغذائية مع ارتفاع أسعارها عالميا.

ـ ضعف مردودية القطاع الزراعي.

6ـ2ـ مضمون قانون المستثمرات الزراعية:

ـ تمنح الدولة للفلاحين حق الانتفاع الدائم بالأراضي مع بقاء الراضي ملك للدولة.

ــ إن حــق امتــلاك وسائــل الإنتـــاج ما عدا الأرض يمنح للمستفيدين بعد تقييمها نقدا ومطالبة المستفيدين منها بتسديدها في حساب لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ــ إن المستثمرة الجديدة المنبثقة عن هذا التنظيم تتكون وتنفصل عن غيرها من الجماعات بمجرد تقديم العقد التصريحي بتكوينها، حيث يسلم لها عقد إداري يحدد القطعة التي يمارس عليها أعضاؤها حقهم في الانتفاع وبحصص متساوية بعد نشر ذلك في سجل الحفظ العقاري.

ــ أما دور الدولة فيتمثل في التوجيه العام للأنشطة الفلاحية، تحديد المحاور الكبرى للخطة الفلاحية، التحفيز على التنمية، ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

6ــ3ــ أهداف قانون المستثمرات الزراعية:

إن إصلاح 87 كان له عدة أهداف منها:

ــ تشجيع المنتجين بجعلهم المستفيدين المباشرين من نتائج عملهم والمسيرين الفعليين لمزارعهم وعليهم أن يختاروا مخططاتهم الإنتاجية بكــل حريـــة ووفقا لقانون العرض والطلب أو أي عامل آخر.

ــ ضرورة مواجهة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة بعد الانخفاض الكبير لأسعار البترول.

ــ وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج إنتاجه.

ــ رفع الإنتاج والإنتاجية من أجل تلبية الحاجيات الوطنية، وتحقيق نجاعة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتجسيد التنمية الشاملة.

ــ الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية.

6ــ4ــ نتائج القانون:

ــ ترتب عن قانون المستثمرات الزراعية تحويل 3429 مزرعة اشتراكية إلى 51762 مستثمرة جماعية وفردية على مساحة إجمالية قدرت ب 2059348 هكتار. وان الحجم المتوسط للمستثمرات الفردية هو 13هكتارا وللمستثمرات الجماعية هو 66 هكتارا وخمسة مستفيدين[1].

ــ الاستغلال الجيد للأراضي لصغر مساحتها مقارنة بالمزارع الاشتراكية.

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص40.

ــ انخفاض مساحة القطاع العام لحساب القطاع الخاص الذي زادت مساحته.

ــ وفرت شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق أين أصبح يعتمد أساسا على احتياجات ومستلزمات السوق، حيث قامت الدولة بتقليص تدخلها في مجال تسويق الخضر والفواكه، كما سمحت بشكل محـــدود بالتسويــق الخـــاص لأغلب وسائل الإنتاج وقطع غيار التجهيز، هذا بالإضافة إلى تمكين الفلاحين الخواص من الحصول على وسائل الإنتاج والتجهيز والقروض إلى جانب الإصلاحات التي اتخذت بغرض تحسين نتائج الأملاك الفلاحية الاشتراكية.[1]

6ــ5ــ سلبيات إصلاح 87:

عرف قانون المستثمرات الزراعية العديد من السلبيات نذكر منها:

ــ استفادة أشخاص ليس لهم صلة بالزراعة من أراضي المستثمرات الزراعية.

ــ مشاكل خاصة بالتموين والتمويل.

ــ عدم التجانس بين العمال والإطارات نظرا لعدم احترام القانون فيما يخص حرية الأعضاء في اختيار بعضهم.

ــ ضعف الأراضي المستغلة ما يقارب ثلاثة بالمائة من المساحة الكلية للجزائر.

ــ تضارب الأسعار عند البيع والشراء.

ــ نقص العتاد الفلاحي.

ــ غياب عنصر الشباب العاملين في القطاع الزراعي مقابل شيخوخة اليد العاملة.

ــ التأخر الكبير المسجل في تسليم العقود الإدارية للمستثمرات، مما صعب عليها التعامل مع هياكل المحيط خصوصا البنك.[2]

ــ غياب مخطط إنتاجي واضح مما تسبب في تدهور الزراعات الإستراتيجية، وانحراف معظم المستثمرات الفلاحية عن المهام الأساسية وتحويلها إلى مزارع متخصصة في إنتاج المزروعات السوقية.[3]

---

[1] تقرير وزارة الفلاحة الصادر في أوت 2000، ص36.

[2] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] قرين بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص85.

7ـ قانون التوجيه العقاري:

صدر قانون التوجيه العقاري في 18 نوفمبر 1990 وقد حاول إيجاد مناخ ملائم الآثار السلبية السابقة، ويهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 كما يهدف إلى تجديد السياسة الزراعية وذلك بمراعاة الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للزراعة.

7ـ 1ـ أهداف قانون التوجيه العقاري:

إن هذا القانون يرمي إلى ثلاث أهداف:[1]

ـ حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي.

ـ ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية.

ـ مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها.

7ـ2ـ تقييم نتائج تطبيق قانون التوجيه العقاري:

ـ إن هذا القانون يتضمن أحكام جد خاصة تتعلق بخاصيتين هامتين ألا وهما الأمر رقم 71 ـ73 المؤرخ في 1971/11/08 المتضمن الثورة الزراعية والذي ألغى بموجب المادة 75 من هذا القانون. والأمر رقم 74ـ26 المؤرخ في 1974/02/20 المتضمن إنشاء الاحتياطات العقارية لصالح البلديات والذي ألغى البعض من أحكامه. فخلق تطبيق هذا القانون مشاكل خاصة بأراضي الملك الخاص التي أممت في إطار الثورة الزراعية ومشاكل خاصة بأراضي العرش البلديات أو العائدة لأملاك الدولة أو الولايات.

ـ زاد من شك وقلق المستثمرين في طريقة الانتفاع الدائم المطبقة، مع عدم تحديد الدولة لهوية المشتري وبأي ثمن يمكن أن تباع الأراضي الخاصة، مع العلم أن المستثمرين غير قادرين على شرائها لنقص الإمكانيات وقد أدى نقص الاستثمارات الموجهة للتحسينات العقارية إلى ارتفاع معدل نهب خصوبة الأرض دون تعويض.

---

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص43.

ـ تم استرجاع أغلبية المساحات التي تم تأميمها أثناء الثورة الزراعية بموجب هذا القانون الى ملاكها الأصليين.

8ـ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن سابقه من البرامج سمي بـ: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي. حيث أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 599 المؤرخ في جويلية 2000 المحدد لشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وكذلك كيفية تقديم الإعانات، ما تمحورت إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تشجيع وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال لقطاع الزراعة.

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربع محاور أساسية:

ـ إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

ـ تكييف الأنظمة الزراعية.

ـ دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.

ـ توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد.

8ـ 1ـ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تم وضع تسعة برامج وهي كما يلي:

1) ـ أربعة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي:

ـ برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.

ـ برنامج تكييف الإنتاج وتحسين الانتاجية.

ـ برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية.

ـ برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

2) ــ خمسة برامج موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي:

ــ البرنامج الوطني للتشجير.

ــ برنامج التشغيل الريفي.

ــ برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.

ــ برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

ــ برنامج حماية وتنمية الواحات.

8ــ2ــ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ويهدف إلى:[1]

ــ الحفاظ على الموارد الطبيعية للتنمية المستدامة.

ــ الاستعمال الأمثل للقدرات المتاحة (المياه، الموارد المالية،...الخ).

ــ تكثيف الإنتاج الفلاحي في الأراضي الخصبة وتنويعه من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ــ زيادة الصادرات من المنتجات الفلاحية.

ــ توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال القيام بعمليات الاستصلاح.

ــ توفير مناصب شغل للحد من الهجرة الريفية وبالتالي تقليص البطالة.

ــ تحسين المستوى المعيشي للفلاحين.

8ــ3 تنفيذ البرنامج:

عند التطبيق الفعلي لبرنامج التنمية الفلاحية حددت الوزارة جملة من العمليات لتأطير وتنشيط وتنفيذ البرنامج الخاص يدعم التنمية الزراعية من حيث:

8ــ3ــ1 التمويل:

تتم تغطية تكاليف الاستثمار عن طريق قروض مقدمة من طرف هيئات مخصصة وهي:

---

[1] نادية لوزري، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص41.

ـــ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).

ـــ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA).

ـــ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.

ـــ بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR".

بصفة عامة أعطت الدولة أولوية وعناية خاصة للقطاع الزراعي ولذا خصصت غلافات مالية معتبرة على شكل إعانات وتدعيمات وتسهيلات للحصول على القروض، ولقد ألحقت التنمية الريفية بهذا المخطط سنة 2002 ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).

8ـ3ـ2 التنسيق:

من أجل السير الحسن لتنفيذ البرنامج يتطلب وجود علاقات ربط بين مختلف الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات والمنظمات المهنية، وهذا ما يسمى بالتنسيق الذي يعتبر أساس ضبط وتحسين البرنامج المسطر بحيث تسمح بتضافر الجهود من أجل إحداث علاقة اشتراك جماعي في تنفيذ قواعد البرنامج وفقا لما يلي:

ـــ الشفافية والوضوح في تطبيق بنود البرنامج.

ـــ إشراك جميع الفئات العاملة في تنفيذ البرنامج.

ـــ يجب إشراك أصحاب المهن الفلاحية والهيئات التمثيلية من غرف فلاحية ومنظماتها المهنية والنقابية على جميع المستويات لبرمجة المشاريع في إطار تنشيط وبعث الديناميكية وتحسيس الفلاحين حول المشاريع ذات الأولوية من البرنامج.

8ـ3ـ3 المتابعة والمراقبة:

يتم متابعة ومراقبة المشاريع المتعلقة بالبرنامج الوطني من طرف المصالح اللامركزية والمتمثلة في:

ـــ المصالح الفلاحية.

ـــ محافظي الغابات.

ــ تكون المشاريع الفلاحية محل تقييم مستمر حيث يرتكز على وجهتين الوجهة الأولى تتمثل في مراقبة وتقييم الموارد المالية والقروض الممنوحة، الوجهة الثانية: تتمثل في تقييم مستوى التشغيل المحقق وكذا قياس القيمة المضافة الناتجة، إضافة إلى الاستثمار المنجز.

تختص الإدارات والهيئات في مراقبة الأعمال المنجزة قصد الاستفادة من الإعانات الممنوحة كما أنه يمكن الاستعانة بأشخاص مؤهلين في الرقابة على تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية.

في حالة وجود أي اختلالات في تنفيذ البرنامج المسطر يجب إعادة دراسة ومراقبة بنوده مع وضع اقتراحات تقويمية وتوصيات تتماشى مع الهدف المرغوب، وتحقق أهداف التنمية الزراعية، وعليه تتجلى ضرورة إلزامية الرقبة حتى تثبت فعالية البرنامج المسطر.

<u>8ــ4ــ تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:</u>

<u>8ــ4ــ1 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA</u>:

أنشئ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بموجب قانون المالية لسنة 2000م، وهو يدعم الاستثمارات في إطار الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج، تفاديا لتأخير عمليات الدعم ومنح القروض وبغية تقريب مصالح الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لمختلف المستفيدين ورفع فعالية خدماته عملت الحكومة على فتح فروع على مستوى كل ولاية ومنحت لكل فرد السلطة الكاملة في اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل الخاص بالاستغلال أو الاستثمار أي أنه يمنح القروض التالية:

ــ القروض القصيرة المدى: وتسمى بالقروض الموسمية.

ــ القروض المتوسطة المدى: وهي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض، وآلات السقي مدتها من 2 إلى 5 سنوات.

ــ القروض الطويلة الأجل: تصل مدتها أحيانا إلى25 سنة لاستردادها، وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثل: استصلاح أراضي وحفر آبار السقي ذات السعة الواسعة.

وتقدر مساهمة التعاونية أو الفرد 2% بالنسبة للقروض قصيرة المدى و 8% على الصندوق بينما تقدر نسبة مساهمة المستفيد من 5% إلى 6% والباقي على عاتق الدولة فيما يخص القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

8–4–1–1 ميزانية الصندوق:

تتكون ميزانية الصندوق من الموارد والنفقات التالية[1]:

موارد الصندوق:

يتحصل الصندوق على موارده من:

- تخصيص من ميزانية الدولة.
- الموارد شبه الجبائية.
- موارد التوظيف.
- هبات ووصيات.
- كل الموارد والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.

نفقاته:

يستخدم الصندوق موارده في العمليات التالية:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الوراثية الحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان التمويل الأمن الغذائي وخاصة الحبوب وبذورها.
- الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكافل بالمصاريف الناتجة الأسعار المرجعية المحددة.
- إعانات تدعيم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين والإرشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 2000/118، المؤرخ في 30 ماي 2000م.

ـــ تسويق الإنتاج وتكييفه وحتى تصديره.

8ـ4ـ1ـ2 المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق:

يهدف المقرر 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000م المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق:الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA إلى كيفيات دفع الإعانات والذي يعتبر كدليل للفلاح المتعامل مع الصندوق حيث يحدد شروط الاستفادة وكيفية الدعم. ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق[1]:

ـــ الفلاحون المربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات وتجمعات مهنية أو في جمعيات وافية التأسيس.

ـــ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تساهم في نشاطات الإنتاج والتحويل والتسويق وتصدير المنتجات الفلاحية والمنتجات الزراعية الغذائية.

ـــ المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية من طرف الوزارة.

8ـ4ـ1ـ3 النشاطات التي تستفيد من الدعم:

تتمثل النشاطات المدعمة من البرنامج كما يلي:

ـــ تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية.

ـــ تطوير الري الفلاحي.

ـــ حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية.

ـــ تأطير التشغيل (التكوين والإرشاد الفلاحي).

ـــ تسويق الإنتاج.

[1] المادة رقم 03.02 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000م المحدد لشروط التأهيل.

8-4-1-4 الفروع الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق:

يدعم الصندوق بعض النشاطات الفلاحية ذات الأولوية المدرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية وهي كالتالي:

- الإنتاج الحيواني ويتمثل في إنتاج الحليب وتربية النحل، تربية الدواجن وتربية المواشي.
- الإنتاج النباتي يتمثل في زراعة البطاطا والزراعة البلاستيكية وزراعة الحبوب والبقول الجافة وزراعة الأعلاف وزراعة النخيل وزراعة الحمضيات وزراعة الكروم، الزراعة الصناعية.
- المواد الطاقوية تتمثل في دعم الكهرباء والمازوت.
- تنمية السقي الفلاحي يشمل تجديد الموارد المائية وتجهيزات السقي، تهيئة وترقية شبكات توزيع مياه السقي.

8-1-4-5 كيفية الحصول على الدعم:

حسب التعليمة الوزارية رقم 313 المؤرخة في 08 جويلية 2000 التي تتضمن شروط الحصول على قرض مشروط من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتمويل الأنشطة والعمليات المسجلة في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي.

يمكن للمستفيدين من الدعم المالي الذي يوفره الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أن يطلبوا من صندوق التعاضد الفلاحي المختص إقليميا مشروطا من أجل ضمان تمويل مجمل أو جزء من العمليات أو الأنشطة المسجلة في دفتر الشروط الذي يربط المستفيدين بمديرية المصالح الفلاحية لولايتهم.

ويشمل ملف الاقتراض على وجه الخصوص، المقرر منح مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ودفتر الشروط يحمل توقيع الطالب للقرض وتأشيرة مديرية المصالح الفلاحية التي يودع لدى الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي المختص في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا من تاريخ التوقيع واستلام الطالب للقرض للمستفيدين السالف الذكر مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ودفتر الشروط.

يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في أجل لا يتجاوز 15 يوم بتوقيع اتفاقية القرض من طالبه للتمويل الكلي أو الجزئي لتكلفة الأنشطة والعمليات المسجلة في دفتر الشروط يدعم اتفاق القرض هذا بتأمين عام حسب إنجاز الأعمال أو العمليات المقرر إنجازها يكتبه في اليوم طالب القرض لدى شبابيك نفس الصندوق.

بعدها يكلف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مباشرة بالإنجاز المالي لاتفاق القرض لفائدة مؤدو الخدمة (الموردون، المقاولون، القائمون بالأعمال والعمليات المرخصة) وذلك حسب الإجراءات التعاقدية المقررة، يتم التسديد الكلي للقرض المستهلك عن طريق:

ـ الاقتطاع المقيد من حساب وزارة الفلاحة المفتوح لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في حدود المساهمة العمومية موضوع مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بالاستصلاح على شهادة أو شهادات الخدمات المؤداة التي يعدها ويوقعها مدير المصالح الفلاحية.

ـ المستفيد من القرض بالنسبة للفارق وفقا لرزنامة تحدد بالاتفاق مع الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

8ـ4ـ2 صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVC) :

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 لضمان عمليات استصلاح الأراضي العمومية عن طريق الامتياز ويمول من طرف المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية. وفي سنة 2002 توسع ليشمل المناطق الريفية وأصبح يسمى الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

ويستفيد منه: الفلاحين والمستثمرات الفلاحية الخاصة أو التعاونيات والمؤسسات العمومية أو الخاصة المستفيدة من حق الاستصلاح عن طريق الامتياز، يخص الامتياز القطع الأرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة الواقعة ضمن المساحة الاستصلاحية، والملف الخاص بالامتياز يقدم إلى مديرية المصالح الفلاحية، والامتياز محدد لمدة معينة قابلة للتجديد.

تقوم بعملية التمويل الكلي أو الجزئي العامة للامتيازات الفلاحية بالعلاقة مع مؤسسة مالية متخصصة، وتقوم محافظة الغابات بالإشراف والمراقبة على تحقيق العمليات والنشاطات ومطابقتها للمشروع.[1]

8ـ4ـ3 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) :

أسس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1995 ويقوم بالمهام البنكية بنشاط التأمينات، ومع ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية توسعت نشاطاته أكثر، وذلك بتقديم قروض مرتبطة بتحقيق المشروع، ودفع مستحقاته المالية، مع تأكد المصالح المالية من ذلك، والمشروع محمي من طرف مصالح التأمينات ضد الإخطار الخارجة عن نطاق المستثمرة، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يملك فروعا جهوية.

يستفيد من القرض الفلاحي كل الأشخاص الطبيعي أو المعنويين لقطاع الفلاحة الذين يستفيدون من الدعم المالي الذي يوفره الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي المختص إقليميا، ويشمل ملف القرض على وجه الخصوص مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ودفتر شروط يحمل توقيع صاحب الطلب للقرض وتأشيرة مدير المصالح الفلاحية.

إن نسبة الدعم الفلاحي في الجزائر تعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع دول أخرى، حيث لا تتجاوز 5% من قيمة الإنتاج الوطني الفلاحي، في حين تصل هذه النسبة في فرنسا مثلا الى55% ورغم ذلك فان نسبة ما يستهلك من هذا الدعم لا تتجاوز في العموم 10% سنويا.[2]

[1] مليكة جرمولي، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، ماجستير علوم سياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص 121.

[2] رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، فيفري 2004.

المبحث الثاني: الزراعة في الجزائر أرقام و دلالات:

لقد بذلت الجزائر مجهودا كبير وسخرت إمكانيات مادية وبشرية معتبرة خلال السنوات الأخيرة للنهوض بالقطاع الزراعي ورفع إنتاجه وذلك من خلال وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 وضم التنمية الريفية إليه سنة 2002، ولا يمكن معرفة نتائج تطبيقه إلا من خلال تطور الإنتاج الزراعي، مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام، مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل، تطور الصادرات والواردات ونسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية الغذائية، تطور عوامل الإنتاج الزراعي وهذا كله في الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006.

1ـ تطور الإنتاج الزراعي:

يتشكل الإنتاج الزراعي من فرع الإنتاج النباتي وفرع الإنتاج الحيواني.

1ـ1ـ الإنتاج النباتي:

يشمل هذا النوع عدة منتجات نباتية مختلفة تتمثل أهمها في الحبوب والخضر الأعلاف.

1ـ1ـ1 الحبوب:

نلاحظ من الجدول رقم (1):

- سجل إنتاج الحبوب خلال موسم 2003/2002 زيادة قدرت ب118%، وهذا بعدما انخفض خلال الموسمين السابقين وعموما زيادة إنتاج الحبوب من 35250465 قنطار في عام 2005 إلى 40128100 قنطار في سنة 2006 مما يمثل زيادة قدرها 13،84% مقارنة بسنة 2005 و17،78%بالمقارنة مع المتوسط (2006/2000). وترجع هذه الزيادة إلى الزيادة الشعير (19.75%) والشوفان (14.84%).
- القمح الصلب إنتاجه متذبذب حيث سجل ارتفاع كبير خلال موسم 2001/2000 ب 12388650 قنطار بعدما كان 4863340 قنطار في موسم 2000/1999، لينخفض موسم 2002/2001 ثم شهد ارتفاعا كبيرا خلال موسمي 2003/2002 و 2004/2003 حيث وصل إنتاج القمح الصلب إلى أعلى قيمة له ب 20017000 قنطار، لينخفض في موسم 2005/2004 وموسم 2006/2005.

- القمح اللين إنتاجه غير مستقر من موسم إلى آخر حيث شهد موسم 2001/2000 زيادة كبيرة حيث وصل إنتاجه إلى 8003480 قنطار ثم انخفض في الموسم التالي، وفي موسم 2003/2002 شهد أكبر إنتاج له 11625590 قنطار، ثم انخفض موسم 2005/2004 وبعدها شهد زيادة طفيفة.
- أما الشعير فكانت الزيادة فيه كبيرة طيلة هذه الفترة من موسم إلى آخر ماعدا موسم 2002/2001 الذي انخفض فيه قليلا، ولقد سجل موسم 2006/2005 أعلى إنتاج له 12358800 قنطار.
- الشوفان إنتاجه في موسم 2000/1999 كان 81700 قنطار، ارتفع في موسم 2001/2000 بإنتاج قدره 436610 قنطار، حيث سجل موسمي 2004/2003 و 2006/2005 إنتاج قدره 89000 قنطار كأقصى إنتاج خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (1): تطور إنتاج الحبوب **الوحدة: قنطار**

	1999/ 2000	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006
القمح الصلب	4863340	12388650	9509670	18022930	20017000	15687090	15558890
القمح اللين	2740270	8003480	5508360	11625590	7290000	8460185	9151300
الشعير	1632870	5746540	4161120	12219760	12116000	10320190	12358800
الشوفان	81700	436610	334950	775460	890000	775000	890000
المجموع	9318180	26575280	19514100	42643740	40313000	35250465	40128100

Source: MADR. Rapport Sur La Situation du secteur agricole 2006, P23.
MADR. Rapport sur la situation du secteur agricole 2002, P 11.

1ـ1ـ2 الأعلاف:

تعتبر الأعلاف الغذاء الرئيسي للبقر والغنم فإنتاجها يؤثر على تربية الحيوانات، من خلال الجدول رقم (2):

- نستنتج إن إنتاج الأعلاف سجل زيادة خلال الموسم 2001/2000 ثم انخفض الموسم التالي ليرتفع في موسم 2003/2002 بزيادة قدرها 102,77% ووصل إنتاج إلى أقصاه في موسم 2005/2004 ب 19500000 قنطار يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى زيادة إنتاج العلف الاصطناعي.
- إنتاج العلف الاصطناعي شهد خلال هذه الفترة زيادة كبيرة من موسم إلى آخر باستثناء موسم 2002/2001، ونذكر هنا انه وصل إلى أعلى قيمة له موسم 2006/2005 بإنتاج قدره 16458430 قنطار.
- العلف الطبيعي إنتاجه متذبذب من موسم إلى آخر حيث شهد أدنى قيمة له موسم 2002/2001 بانتاج قدره 1433260 قنطار، وفي موسم 2003/2002 سجل ارتفاع كبير كأعلى إنتاج له ب 4930880 قنطار، ثم انخفض في المواسم التالية.

جدول رقم (2): تطور إنتاج الأعلاف **الوحدة: قنطار**

	1999/ 2000	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006
العلف الاصطناعي	2802130	5544460	4901790	7914890	15551250	16644020	16458430
العلف الطبيعي	1769170	2535540	1433260	4930880	3498750	2855980	2888780
المجموع	4571300	8080000	6335050	12845770	19050000	19500000	19347210

Source: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2003, P12.
MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P24.

1ـ1ـ3 الزراعة الصناعية:

من الجدول رقم (3) نستنتج:

- إن الزراعة الصناعية تعتمد على الطماطم الصناعية والتي تشكل النسبة الكبيرة في الإنتاج.

- سجلت الطماطم الصناعية خلال المواسم الأولى انخفاضا في الإنتاج ثم تزداد خلال موسم 2004/2003 ، وخلال موسم 2005/2004 وصل الإنتاج إلى أقصاه ب 5785520 قنطار، موسم 2006/2005 انخفض كثيرا حيث قدر الإنتاج فيه 2472265 قنطار.
- أما التبغ فسجل أقصى إنتاج موسم 2001/2000 ب 77760 قنطار ثم لينخفض خلال موسمي 2002/2001 و2003/2002 ويعود إنتاج التبغ إلى الزيادة موسم 2004/2003، لكن في موسم 2005/2004 انخفض ونفس الشيء موسم 2006/2005.
- أما إنتاج الفول السوداني فهو متذبذب لكن خلال موسم 2006/2005 سجل أدنى إنتاج ب 29950 قنطار.

جدول رقم (3): تطور إنتاج الزراعة الصناعية **الوحدة: قنطار**

	1999/ 2000	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006
الطماطم الصناعية	4753920	4569970	4135770	4301640	5785520	5096590	2472265
التبغ	71530	77760	58470	56740	76000	65005	68890
الفول السوداني	38940	46210	46160	38420	42690	33040	29950

Source: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P 26.
MADR, Rapport sur la situation de secteur agricole 2003, P 15.

1ـ1ـ4 الخضر والبطاطا:

نلاحظ من الجدول:

- أن إنتاج الخضر الجافة في ارتفاع مستمر حيث وصل خلال هذه الفترة من 218640 قنطار موسم 2000/1999إلى 580000 قنطار موسم 2004/2003، لكن انخفض في موسمي 2005/2004 و 2006/2005.

- أما إنتاج محاصيل الخضر نلاحظ زيادة كل سنة ليصل الإنتاج إلى أقصاه في موسم 2006/2005 ب 59291430 طن.
- أما عن إنتاج البطاطا فهو متذبذب من سنة إلى أخرى مع تسجيل أقصى إنتاج له سنة 2005 ب 21565499 قنطار.

جدول رقم (4): تطور إنتاج البطاطا والخضر

	/1999 2000	/2000 2001	/2001 2002	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006
الخضر الجافة (قنطار)	218640	384360	435340	577480	580000	471060	440690
محاصيل الخضر (طن)	3308156	33622030	38374160	49088610	54800000	59265500	59291430
البطاطا (قنطار)	12076900	9672320	13334650	18799180	18962700	21565499	17357327

Source: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2003.
MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006.

1_1_5 مجال إنتاج الفواكه:

نستنتج من الجدول:

- إن إنتاج الكروم في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة ما عدا موسم 2001/2000 حيث انخفض الإنتاج.
- أما إنتاج الزيتون فقد كان متذبذب حيث سجل أعلى إنتاج موسم 2004/2003 ب 4688000 قنطار.
- وأيضا إنتاج التمور كان متذبذب وفي موسم 2005/2004 وصل إلى أقصى إنتاج ب 5200000 قنطار.

- إنتاج الحمضيات في تزايد مستمر من موسم إلى آخر بإنتاج قدر موسم 2006/2005 ب 6803450 قنطار.

جدول رقم (5): تطور إنتاج الفواكه

	-1999 2000	-2000 2001	-2001 2002	-2002 2003	-2003 2004	-2004 2005	-2005 2006
الكروم 1000 (ق)	2038000	1961600	2344000	2779680	2839000	3340210	3980180
الزيتون (ق)	2171120	2003390	1919260	1676270	4688000	3164890	2647330
التمور (ق)	3700000	4400000	4200000	4900000	4400000	5200000	4920000
الحمضيات (ق)	4326350	4700000	5195000	5599300	6091110	6274060	6803450

Source: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006.
MADR, Rapport sur la situation de secteur agricole 2003.

1ـ1ـ6 تطور مردودية الإنتاج النباتي:

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن مردودية المنتوجات النباتية متباينة من موسم إلى آخر ومختلفة فيما بين المنتوجات وهذا يرجع إلى تطور الإنتاج من موسم إلى آخر أو زيادة أو نقصان المساحة المزروعة، ويمكن نستنتج ما يلي:

- مردودية الحبوب شهدت ارتفاعا كبيرا موسم2001/2000 ب 8،3 ق/ه بعدما كانت موسم 2000/1999 2،7ق/ه، ثم انخفضت موسم 2002/2001، أما موسم 2003/2002 فسجلت أعلى قيمة لها ب 14ق/ه ثم انخفضت موسمي 2004/2003 و2005/2004 وتعود إلى الارتفاع 2006/2005.
- مردودية الأعلاف في ارتفاع مستمر طيلة هذه الفترة حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها 2005/2004 ب 31 ق/ه، ماعدا موسم 2006/2005 أين انخفضت لتسجل قيمة قدرها 24،5 ق/ه.

- مردودية الخضر الجافة في ارتفاع من موسم 2000/1999 إلى غاية موسم 2003/2002 بقيمة من 3،5 ق/ه الى 8،5 ق/ه، ثم انخفضت في المواسم الثلاث التالية.
- تعتبر البطاطا ثاني اكبر مردودية في الإنتاج النباتي، وهي في ارتفاع مستمر ماعدا موسم 2001/2000 الذي انخفضت قليلا، وكانت أكبر قيمة لها موسم 2006/2005 ب 220،7 ق/ه.__
- مردودية التبغ متقاربة طيلة مواسم هذه الفترة وشهدت اكبر قيمة لها موسم 2004/2003 ب 13،8 ق/ه.
- مردودية الفول السوداني هي أيضا متقاربة مع أعلى قيمة لها موسم 2005/2004 ب 11 ق/ه. مردودية الطماطم الصناعية أكبر مردودية مقارنة بالمنتوجات النباتية الأخرى سجلت ارتفاعا خلال موسم 2001/2000 حيث قدرت ب 198،1 ثم لتخفض في الموسمين التاليين، لتعاود الارتفاع موسمي 2004/2003 و2005/2004 أين وصلت في هذا الأخير إلى أكبر قيمة لها ب 239،7 ق/ه، ثم انخفضت انخفاض طفيف موسم 2006/2005 أين قدرت ب 233،9ق/ه.
- أما مردودية الحمضيات فهي ثالث أكبر مردودية في الإنتاج النباتي، لقد شهدت زيادة مستمرة طيلة مواسم هذه الفترة من موسم إلى آخر حيث كانت تقدر موسم 2000/1999 ب 105 ق/ه لتصل موسم 2006/2005 إلى قيمة قدرها 4،148 ق/ه.
- مردودية الكروم موسم 2000/1999 قدرت ب 40، ثم نقصت موسم 2001/2000، لترفع طيلة المواسم التالية أين شهدت أكبر قيمة لها موسم 2006/2005 ب 9،52 ق/ه. الزيتون كانت مردوديته غير مستقرة لكن موسم 2004/2003 سجلت أقصى قيمة ب 2،29 ق/ه ثم لتنخفض موسمي 2005/2004 و2006/2005 وفي هذا الأخير قدرت ب 1،15 ق/ه.

جدول رقم (6): تطور مردودية المنتوجات النباتية الوحدة: قنطار/هكتار

	1999/ 2000	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006
الحبوب	2,7	8,3	6,2	14	12,3	11,2	12,28
العلف	9,5	20,9	15,8	22,5	29,9	31	24,5
الخضر الجافة	3,5	6,5	7	8,5	8	6,8	6,6
محاصيل الخضر	120,3	121,2	132	153,4	158,6	163,3	159,3
البطاطا	166	147	184	197	203,6	216,3	220,7
الطماطم الصناعية	174,8	198,1	167,5	158,8	214,4	239,7	233,9
التبغ	11,1	12,3	10,8	10,6	13,8	13,3	13,5
الفول السوداني	9,7	10,9	12,3	11,4	10,5	11,6	11,0
الحمضيات	105	113	123	130,4	139,8	142,3	148,4
الكروم	40	38,1	43,2	46,0	45,4	48,0	52,9
الزيتون	14	13,3	13	10,8	29,2	18,7	15,1

source: MADR, Rapport sur la situation de secteur agricole 2003 et 2006.

1-2- الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني مهم جدا بالنسبة للاحتياجات الغذائية وتموين القطاع الصناعي بالمواد الأولية التي تدخل في تركيب المنتجات الصناعية مثل الألبان و السمك والجلود والصوف وغيرها. والجدول رقم (7) يوضح تطور تعداد الثروة الحيوانية.

نستنتج من الجدول أن:

- الموجود من البقر في تذبذب من سنة إلى أخرى حيث وصل إلى أقصاه سنة 2001 ب 1613700 رأس. أما عن الأغنام فعددها انخفض في سنة 2001 حيث قدرت ب 17289790 رأس بعدما كان موسم 2000 عددها 17615930 رأس، وزاد قطعان الغنم خلال الفترة 2002 إلى 2006 من17587742 رأس إلى 19615730 رأس.
- قطعان الماعز في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصل العدد سنة 2006 إلى 375459 رأس. وكذلك الحال بالنسبة للإبل حيث تلاحظ زيادة مستمرة في موجود الإبل حيث كان موسم 2000 عددها 234220 رأس ووصل إلى أكبر عدد لها موسم 2006 ب286670 رأس.
- أما عن النحل فهي في تزايد مستمر خلال الفترة 2002 إلى 2006، حيث وصل سنة 2006 عدد الخلايا 964026 خلية. أما عن الدواجن فعددها متذبذب سواء المنتج للبيض أو المنتج للحم الذي سجل نسبة زيادة موسم 2006 ب 101,07٪.

جدول رقم (7): تطور تعداد الثروة الحيوانية **الوحدة: رأس**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
بقر	1595380	16130400	1551568	1560545	1613700	1590249	1607890
غنم	17615930	17289790	17587742	17502790	18293300	18825141	19615730
ماعز	3026730	3129400	3280540	3324740	3450580	3626268	3754590
الإبل	234220	245490	249690	253050	273140	279004	286670
النحل(عدد الخلايا)	–	–	565686	718503	891497	916860	964026
دواجن للبيض	–	–	7044099	71397402	76791654	77003400	154831000
دواجن للحم	–	–	17349263	16344580	17705702	14428000	17132011

Source: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole2006,P30.

المصدر: لوزري نادية، مرجع سبق ذكره،ص 95.

الجدول رقم (8) يبين تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2006 ومنه نلاحظ ما يلي:

- اللحوم الحمراء شهدت زيادة خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2004 من 250000 طن إلى 320000 طن ثم انخفضت سنة 2005 بإنتاج قدره 301568 طن وسنة 2006 أيضا شهد الإنتاج تراجع طفيف.
- أما اللحوم البيضاء فكان إنتاجها متذبذب، لكن في سنة 2006 سجلت زيادة ب67،97%.
- إنتاج الحليب في تزايد من سنة إلى أخرى حيث كان سنة 2000 حوالي 1550 مليون لتر ليصل سنة 2006 حوالي 2244 مليون لتر.
- العسل شهد إنتاجه تزايد مستمر من سنة 2000 ب 1100 طن إلى سنة 2004 ب 2800 طن، ثم نقص سنتي 2005 و2006 حيث قدر على التوالي ب 2666 طن و2543 طن.
- إنتاج الصوف شهد ارتفاعا مستمرا من سنة 2000 أين كانت قيمته 17462 طن إلى غاية سنة 2005 حيث بلغ حوالي 25296 طن، ثم نقص سنة 2006 بلغ 20375 طن.
- إنتاج البيض يعتبر في تحسن من سنة 2000 إلى سنة 2004 حيث إنتقل من 2020 مليون بيضة إلى 3629 مليون بيضة، ثم شهد انخفاض طفيف سنة 2005، ليزداد قليلا إنتاجه سنة 2006.

جدول رقم (8): تطور الإنتاج الحيواني

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
لحوم حمراء (طن)	250000	259800	290762	300459	320000	301568	298554
لحوم بيضاء (طن)	198000	201000	150600	156 800	170000	143578	241166
حليب (10^6 لتر)	1550	1637	1544	1610	1915	2092	2244
عسل (طن)	1100	1600	1950	2 051	2800	2666	2 543
صوف (طن)	17462	18146	19752	19908	20000	25296	20357
بيض (10^6بيضة)	2020	2160	3220	3302	3629	3528	3570

SOURCE: MADR: Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P31.

2ـ مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام:

يبقى القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في القيمة المضافة الإجمالي نلاحظ من الجدول ورغم الارتفاع الطفيف في القيمة المضافة للزراعة إلا أن هذا صاحبه زيادة في الإنتاج الداخلي الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية حيث نلاحظ أن مساهمة القيمة المضافة للزراعة في القيمة المضافة الإجمالية ارتفعت قليلا خلال الفترة 2003/2000، حيث وصلت 11،72% سنة 2003 بعدما كانت سنة 2000 حوالي 9،58%، ثم انخفضت نظرا للارتفاع المستمر والكبير للقيمة المضافة الإجمالية شهدت سنة 2006 أدنى قيمة 7،7%. ونفس الحالة بالنسبة لمساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج الوطني الخام بعد قطاعي المحروقات وقطاع الخدمات[1]، ارتفاع خلال الفترة 2003/2000 حيث وصلت سنة 2003 و2001 إلى أكبر قيمة حوالي 9،70%، ثم نقصت خلال السنوات التالية لتصل إلى أدنى قيمة سنة 2006 حوالي 6،6%. قيمة الإنتاج في تزايد مستمر ففي سنة 2000 كانت 359،1 مليار دج وبلغت سنة 2006 حوالي 668،0 مليار دج.

نلاحظ وجود علاقة ضعيفة بين نمو الناتج الزراعي مع الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة الزراعية مع القيمة المضافة الإجمالية حيث الارتفاع القليل في الناتج المحلي الزراعي والقيمة المضافة الزراعية صاحبه ارتفاع كبير في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة الإجمالية ويعتبر هذا مؤشر على وجود ترابط هش مابين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى وعلى عدم الاعتماد النمو الاقتصادي الجزائري على تطور القطاع الزراعي. وإذا كان الناتج المحلي الداخلي هو ترجمة فعلية لتوظيف الإمكانيات المادية والمالية والبشرية فان الجزائر بعيدة عن استغلال طاقاتها المادية والبشرية وإن القطاع الزراعي ضعيف في مساهمته الاقتصادية.

---

[1] Slimane bedrani. Algérie l'agriculture, l'agroalimentaire, La Pèche et Le Développement rural. Les Monographies du CIHEAM, 2008. P40.

جدول رقم (9): المؤشرات الكلية القطاع الزراعي 2000ـ2006 الوحدة: مليار دج

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة الإنتاج	359,1	421,1	419,1	528,9	624	647,0	668,0
القيمة المضافة للزراعة VAA	322,01	411,50	415,1	496,3	511,7	524,2	547,7
القيمة المضافة الإجمالية VA	3360,01	3 485,00	3645,40	4234,00	5027,2	6686,6	7133,0
الناتج الداخلي الخام PIB	4022,01	4241,80	4455,30	5124,00	6101,3	7518,9	8338,0
VAA/VA%	9,58	11,81	11,39	11,72	10,18	7,8	7,7
VAA/PIB%	8,05	9,70	9,32	9,70	8,38	7,0	6,6

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P7.

3ـ مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل:

نتناول أولا إنشاء مناصب العمل من سنة 2000 إلى 2006

من الجدول رقم (10) انه تم إنشاء مناصب عمل في إطار عدة برامج سطرت كبرنامج السهوب وتنمية الجنوب والتنمية البلدية وبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز حيث شهدت سنوات 2001 و2002 و2003 ما يقارب 170000 منصب عمل في كل سنة، أم باقي السنوات فتراوحت ما بين 100 ألف منصب عمل و140 ألف منصب عمل.

جدول رقم (10): تطور إنشاء مناصب العمل في القطاع الزراعي

البرنامج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
استصلاح الأراضي بالامتياز	31122	20441	25069	21967	27574	22896	19645
Reconversion (اعادة تحويل)	16952	95095	74910	83283	72441	49568	34580
الغابات	51574	29073	29088	31151	22 155	23277	24774
السهوب	11642	18619	21428	21002	15247	22416	19030
CDRARS	1014	274	69	43	172	16	460
PSDبرنامج تنمية الجنوب	5930	6549	9297	3770	2341	2588	4106
PCDالتنمية البلدية	24055	347	3 638	18075	26572	11767	1728
المجموع	**142289**	**170398**	**179291**	**179291**	**166502**	**132528**	**104323**

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation de secteur agricole 2004, P12.
Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P10.

جدول رقم(11) تطور عدد العمال الموسميون والدائمون

	2002	2003	2004	2005	2006
العمال الموسميون	388847	442388	391480	426082	407030
العمال الدائمون	1816142	1844965	1843471	1811785	1805589
المجموع	**2204989**	**2287353**	**2234951**	**2237867**	**2212619**

SOURCE: MADR, Rapport de le situation du secteur agricole 2004, P10.
MADR, Rapport de la situation du secteur agricole 2006, P10.

من الجدول رقم (11) نستنتج أن:

- عدد العمال الموسميون بلغ موسم 2003 أعلى قيمة له حيث بلغ 442388 عامل بعدما كان سنة 2002 حوالي 388847 عامل، ثم شهد انخفاض سنة 2004 ويعاود الارتفاع سنة 2005 حوالي 426082 عامل، لينقص عدد العمال سنة 2006 حوالي-4،47%.
- عدد العمال الدائمون شهد زيادة طفيفة سنة 2003 حيث بلغ عدد العمال حوالي 1844965 عامل، ثم لينقص خلال السنوات الثلاث التالية حيث شهد انخفاض سنة 2006 قدره ـ6،59% مقارنة بسنة 2005.

♦ مجموع العمال في قطاع الزراعة كان متذبذبا وبلغ أكبر قيمة سنة 2003 حوالي 2287353 عامل، ونقص سنة 2006 حوالي -1،12% مقارنة بسنة 2005.

جدول رقم(12): مساهمة التشغيل الزراعي في التشغيل الإجمالي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المشتغلين في الزراعة	872880	1312069	2204989	2287353	2234951	2237867	2212619
عدد المشتغلين الإجمالي	6179992	6228772	——	7275000	8416238	8900867	9471790
النسبة بالمائة	14,12	21,06	21	29	26,6	25,14	23,36

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P11. ET Rapport 2005, 2004, 2003, 2002 page respectivement: 11, 11, 37, 7.

من الجدول السابق نستنتج انه خلال الفترة 2000 إلى 2003 كان عدد المشتغلين في الزراعة في تزايد مستمر مما أدى إلى تزايد نسبة عدد المشتغلين في الزراعة إلى عدد المشتغلين الإجمالي لتصل سنة 2003 أعلى قيمة لها بنسبة 29٪ لتنخفض في السنوات 2004 و 2006 و 2005 نتيجة زيادة عدد المشتغلين الإجمالي وانخفاض المشتغلين في الزراعة.

4ــ التجارة الخارجية للمنتوجات الزراعية الغذائية:

نتناول تطور الصادرات والواردات للمنتوجات الزراعية الغذائية ثم الميزان التجاري.

4ــ1 تطور الصادرات للمنتوجات الزراعية و الغذائية:

نلاحظ من الجدول رقم (13) ما يلي:

- صادرات منتوجات الحبوب شهدت تزايد من سنة 2000 حوالي 90 ألف دج إلى سنة 2003 حوالي 36703 ألف دج كأكبر قيمة لصادرات منتوجات الحبوب، ثم سجلت تدهور كبير سنة 2004، لتزداد سنة 2005 بلغت حوالي 352956 ألف دج، ثم سنة 2006 سجلت انخفاض طفيف. خلال الفترة من 2000 إلى 2003 تزايد مستمر لصادرات منتوجات الخضر والفواكه

من 1166159 ألف دج إلى 1382527 ألف دج، ثم نقصت سنة 2004 لتعاود الزيادة خلال سنتي 2005 و2006 حيث بلغت على التوالي 1480432 ألف دج، 1771703 ألف دج.

- صادرات المنتوجات النباتية ككل في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى طيلة هذه الفترة ما عدا سنة 2001 التي نقصت فيها بنسبة 20،61%، ولقد بلغت أكبر قيمة لها سنة 2006 حوالي 5200336 ألف دج بنسبة زيادة تقدر ب 33،82%.
- مجموع صادرات المنتوجات الحيوانية غير مستقر وبلغ أقصى قيمة سنة 2006 حوالي 2472853 ألف دج أي نسبة نمو 33،30%، نتيجة ارتفاع صادرات البعض من منتوجات الحيوانية مثل البيض والأسماك والعسل وغيرها من المنتوجات الحيوانية.
- صادرات المنتوجات الغابية غير مستقرة خلال هذه الفترة فبعد أن شهدت انخفاض في سنوات 2001 و 2002 ب 12،91% و48،7% على التوالي وهذه الأخيرة سجلت تدهور كبير في صادرات المنتوجات الغابية، لترتفع في سنتي 2003 و2004 و 2006 بنسب 35،46% و 6،32% و 2،80 على التوالي.
- صادرات الأسمدة والعتاد الفلاحي كانت متذبذبة فبعد أن إنخفضت سنة 2001 بنسبة 29،98% حيث بلغت صادراتها حوالي 2472853 ألف دج، ارتفعت سنة 2002 ثم لتعود إلى الارتفاع خلال السنوات 2005 بنسب 9،91% و 20،93%، وانخفاض كبير سنة 2006 حوالي 37,52%.
- إن الصادرات ارتفعت بين سنتي 2000 و 2001 بنسبة قدرها 40،10% وهذا نظرا إلى ارتفاع صادرات المنتجات الحيوانية، ثم انخفضت بين سنتي 2001 و2002 بنسبة 11،2% وارتفاع ضئيل بين 2002 و 2003 ب3،94% وسبب هذا الانخفاض هو انخفاض المنتجات الغابية والذي تسببت فيه عملية الاستنزاف الذي تعرضت له الثروة الغابية، وكذا انخفاض منتجات الأسمدة والعتاد الفلاحي. ثم في سنة 2004 ارتفعت الصادرات بنسبة 3،89% وهذا راجع إلى ارتفاع في صادرات المنتجات النباتية، أما في سنة 2005 فصادرات المنتجات النباتية والأسمدة والعتاد الفلاحي ارتفعت مع انخفاض في صادرات المنتجات الحيوانية ب10,26% عن 2004 وهذا أدى إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 11،41% بين سنتي 2005 و 2006 انخفاض طفيف للصادرات لكن تسجيل ارتفاع صادرات المنتجات الحيوانية بنسبة 33،3% وارتفاع صادرات المنتجات النباتية أيضا

بنسبة 33,8% ليسجلا أعلى قيمة لهما من2000 إلى 2006 لكن سبب انخفاض الصادرات هو انخفاض صادرات الأسمدة والعتاد الفلاحي بنسبة قدرت ب 37،52% .

جدول رقم (13): تطور صادرات المنتجات الزراعية الغذائية **الوحدة: %**

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتجات نباتية	20،61-	66،87	2،64	9،40	16،44	33،82
منتجات حيوانية	78،41	0،22-	4،91	17،10-	10،27	33،30
منتجات غابية	12،19-	48،78-	35،64	17،36	6،32	2،80
أسمدة و عتاد فلاحي	29،98-	70،84	1،91-	9،91	20،93	37،52-
المجموع	40،10	11،12-	3،94	3،89	11،40	0،96-

من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات:

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, 2003, 2002.

4ـ2ـ تطور واردات المنتوجات الزراعية الغذائية:

جدول رقم (14): تطور واردات المنتجات الزراعية الغذائية **الوحدة: %**

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتجات نباتية	1،26	27،81	19،70	13،23	0،94	7،57
منتجات حيوانية	73،93	38،6-	12،2	56،68	4،83-	10،82-
منتجات غابية	429،76	14،23	1،54	30،60	2،9-	228،48
أسمدة و عتاد فلاحي	54،21	4،77-	2،77	12،01-	52،70	65،43-
المجموع	11،69	17،84	1،00	21،65	6،7-	2،00

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, 2003, 2002.

من الجدول رقم(14) نستنتج أن:

- واردات منتوجات الحبوب بين 2000 و2003 كانت غير مستقرة حيث انخفضت سنة 2001 وسنة 2003، أما بين 2003 و2004 كانت في تزايد مستمر حيث بلغت اكبر قيمة سنة 2006 حوالي 100659831 ألف دج. واردات الخضر والفواكه في تزايد مستمر طيلة هذه الفترة ماعدا سنة 2003 التي شهدت انخفاض طفيف، وكانت أكبر قيمة لواردات منتوجات الخضر والفواكه سنة 2006 حوالي 22635604 ألف دج. واردات البن والسكر والشاي في تزايد من سنة 2003 إلى سنة 2006، سجلت أصغر قيمة سنة 2000 ب28229243 ألف

دج، وأعلى قيمة سنة 2006 حوالي 48255327 ألف دج. واردات الزيوت والدهن والتبغ والقطن في ارتفاع من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 2005 أين نقصت قليلا.

- مجموع واردات المنتوجات النباتية في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى حيث كانت سنة 2000 حوالي 15447185 ألف دج، لتبلغ سنة 2006 حوالي 230123478 ألف دج.
- مجموع واردات المنتوجات الحيوانية غير مستقر بين الزيادة والنقصان، فشهد اصغر قيمة له سنة 2000 حوالي 42614096 ألف دج، أعلى قيمة لمجموع واردات المنتوجات الحيوانية سنة 2005 حوالي 80063038 ألف دج نتيجة ارتفاع منتوجات اللحوم والبيض ومشتقات الحليب والأسماك وغيرها من المنتوجات الحيوانية التي ارتفعت اغلبها في هذه السنة.
- أما عن المنتوجات الغابية فوارداتها في زيادة من سنة إلى أخرى وبلغت اكبر قيمة لها سنة 2006 حوالي 80063038 ألف دج.
- واردات الأسمدة والعتاد الفلاحي في تذبذب حيث أصغر قيمة لها سنة 2000 حوالي 9034363 آلف دج وأكبر قيمة لها سنة 2005 حوالي 18318368 ألف دج.
- واردات المنتوجات الزراعية الغذائية في تزايد مستمر حيث بلغت 11,69% بين سنتي 2000 و 2001، و 17,84 % بين 2001 و 2002، وارتفاع طفيف بين عامي 2002 و 2003 ب 1%، و 21,66% بين عامي 2003 و 2004، ثم بين عامي 2004 و 2005 انخفاض في الواردات بنسبة ضئيلة لترتفع مجددا بين سنتي 2005 و 2006 بنسبة 2%. وهذا يدل أن الإنتاج الزراعي لا يغطي حاجيات الاستهلاك من المواد الغذائية ومستلزمات القطاع الزراعي وكذا التبعية للخارج في مجال استيراد بالرغم من الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة في سبيل التقليل من الفاتورة الغذائية.

4ـ3 الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية:

نلاحظ من الجدول أن الميزان التجاري للمنتجات الزراعية سجل عجزا خلال هذه الفترة نظرا للفارق الكبير بين الصادرات والواردات حيث أن الميزان التجاري للمنتجات النباتية يمثل أصغر قيمة للعجز طيلة الفترة منتقلا العجز سنة 2000 إلى 2006 من ــ15220378 ألف دج إلى ــ224923142 ألف دج حيث زادت حدة العجز فيها سنوات 2001 و2004 و2005 بنسب ــ1،5% وــ13،2% وــ0،6% على التوالي وتقلص العجز سنوات 2002 و2003 و2006

بنسب 26% و5،5% و7% على التوالي. أما المنتجات الحيوانية فانتقل العجز سنة 2000 إلى 2006 من ـــ41259887 إلى ـــ65519461 ألف دج حيث زادت حدة العجز فيها سنوات 2001 و2003 و2004 بنسب ـــ8،5% وـــ42% وـــ60% على التوالي وتقلص العجز سنوات 2002 و2005 و2006 بنسب 23،7% و4،5% و11،9% على التوالي. انتقل العجز في المنتجات الغابية من ـــ1804269 ألف دج سنة 2000 إلى ـــ28825348 ألف دج سنة 2006 حيث زادت حدة العجز فيها سنوات 2001 و2002 و2003 و2004 و2006 بنسب ـــ734% وـــ18% وـــ27،49% ـــ3% وـــ2،2%على التوالي وتقلص العجز سنة 2005 بنسب 0،6%. منتجات الأسمدة والعتاد الفلاحي انتقل العجز فيها من ـــ5502673 ألف دج سنة2000 إلى ـــ8553902 إلف دج سنة 2006 حيث زادت حدة العجز فيها سنوات 2001 و2003 و2005 بنسب ـــ35% وـــ4،9% وـــ8،03% على التوالي وتقلص العجز سنوات 2002 و2004 و2006 بنسب 21% و85% و33% على التوالي. وكانت المنتجات الغابية مثلت اكبر قيمة للعجز سنة 2000 والأسمدة والعتاد الفلاحي اكبر قيمة في السنوات التي بعدها أي حتى 2006. الميزان التجاري للمنتجات الزراعية كان الانخفاض فيه بين 2000 و 2006 نسبة 63،28% حيث زادت حدة العجز فيها سنوات 2001 و2002 و2004 و2006 بنسب ـــ10% وـــ19% وـــ3،22% و2،1% على التوالي وتقلص العجز سنوات 2003 و2005 بنسب 0،1% و1% على التوالي.

مما سبق يتضح أن الميزان التجاري للقطاع الزراعي تميز بالعجز خلال هذه الفترة و التي من أسبابها إرتفاع الفاتورة الغذائية.

جدول رقم (15): الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية الوحدة: %

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتجات نباتية	1،5-	26	5،5	13،2-	0,6-	7
منتجات حيوانية	8،5-	23،7	42-	60-	4،5	11،9
منتجات غابية	734-	18-	27،49-	3-	0،6	22-
أسمدة و عتاد فلاحي	35-	21	4،9-	85	8،03-	33
المجموع	10-	19-	0,1	22.3-	1	2,1-

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

.MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, 2003, 2002

5ـ تطور نسب الاكتفاء الذاتي:

الاكتفاء الذاتي هو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، أما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن.[1]

نسب الاكتفاء الذاتي نلاحظ من الجدول رقم (16) أنها متقاربة بالنسبة للسنوات فالتغير حسب السنوات كان طفيف سواء بالزيادة في بعض المواد أو بالنقصان، ونلاحظ الاكتفاء الذاتي تحقق في مادتي البيض واللحوم البيضاء، بينما كانت قريبة من الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء والخضر والفواكه والأسماك والشعير والبطاطا، بينما مادة القمح في سنة 2004 كانت تحت المتوسط بعدما كانت قريبة من الاكتفاء الذاتي في السنوات التي سبقتها، المواد الأخرى كانت نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيفة.

جدول رقم (16): تطور نسب الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية الغذائية الوحدة: %

	متوسط 1997ـ2000	2003	2004
مجموعة الحبوب	22،67	38،02	36،60
القمح والدقيق	98،84	97،85	35،11
الذرة الشامية	0،03	0،04	0،04
الشعير	54،21	93،12	96،95
البطاطس	91،98	94،91	111،77
جملة البقوليات	18،77	25،93	26،96
جملة الخضر	99،42	99،77	98،69
جملة الفاكهة	92،48	90،88	90،27
جملة الزيوت والشحوم	0،35	6،62	7،88
جملة اللحوم	95،82	91،29	83،80
لحوم حمراء	93،70	87،69	77،56
لحوم بيضاء	99،91	99،18	99،06
الأسماك	91،91	83،90	82،89
البيض	100،00	100،00	100،00
الألبان ومنتجاتها	43،36	47،67	45،19

المصدر: الطاهر مبروكي، المرجع السابق، ص23.

[1] الطاهر مبروكي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، عدد 2007/05، ص15.

6ـ تطور عوامل الإنتاج:

6ـ1 موارد التربة:

لقد تم البدء في تطبيق برنامج يهدف إلى تطوير الأراضي الزراعية، المشروع في إطار سياسة التنمية الريفية والفلاحية ويموله الصندوق الوطني لاستصلاح الأراضي بالامتياز (FNMVTC)، بإعطاء تنازلات للمزارعين ومساعدات تتألف من الحفر ومعدات الري في تحسينات الخاصة بالأراضي، ولقد سجلت الأراضي المستصلحة نسب 60% في المناطق السهبية و3% في الصحراء و37% في المناطق الجبلية[1]، نلاحظ من الجدول انه في سنة 2004 شهدت المساحة المستصلحة أعلى قيمة ب 149068 هكتار.

جدول رقم (17): تطور موارد التربة

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المشاريع	173	180	123	93	42	9	17
المساحة(هكتار)	75475	106530	137916	65804	149068	1710	7512
التنازلات	11531	7620	4680	4271	1326	480	3316
التشغيل (وظائف دائمة)	44410	39036	25905	13159	13159	1920	13264
التكلفة الإجمالية (ألف دج)	18430000	17320561	7782562	8364549	4725088	1226160	5803360
مبلغ الدعم(FDRMVTC) ألف دج	15750000	13704443	5843262	6065113	3091790	858312	5459810

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P32.

6ـ2 الموارد الغابية:

من الجدول رقم (17) نلاحظ أن المساحات الغابية المزروعة كانت في زيادة من سنة 2000 إلى سنة 2001 ثم سجلت انخفاض من سنة إلى أخرى حتى 2005 أين قدرت بأدنى قيمة

[1] Slimane Bedrani, OP.Cit. P50.

لها ب 24519 هكتار وهذا ناتج عن انخفاض المساحة لبعض الأنواع مثل الفواكه، وفي سنة 2006 المساحات الغابية المزروعة سجلت زيادة قدرها81،61% مقارنة ب 2005.

جدول رقم (18): تطور الموارد الغابية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المساحات المزروعة (هكتار)	28642	41874	36379	33209	28431	24519	44530
أشجار غابية (هكتار)	11325	6839	8138	12115	14285	16641	34593
الفواكه (هكتار)	16893	33553	27298	18954	12174	6860	9871
الأنواع الكروم(هكتار)	406	1474	861	2044	1937	851	63
النخيل (هكتار)	0	8	82	96	35	167	3
مساحات الإشغال الحراجية (هكتار)	8000	18563	19138	27819	19648	28602	32857
Mises en défens de parcours h	0	10000	0	20000	48850	1695	9302
تحسين الأراضي (هكتار)	3700	1772	2006	3956	6214	6672	4505
افتتاح مسارات (كلم)	210	801	758	1788	870	714	703
تهيئة مسارات (كلم)	242941	377148	418602	712623	843686	838313	621091
Correction torrentielle (التصحيح الساحلي)($م^3$)	2513	1326	833	2748	662	1531	3117
Réfection banquette (هكتار)	0	15	72	237	246	380	300
تهيئة نقاط المياه (وحدة)	400	1140	1321	1833	1223	1832	2768

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P32.

6_3 الري:

تم التوسع في المساحات المسقية والزيادة فيها عندما أدركت الحكومات أن التوزيع السنوي لكميات تساقط الأمطار يجعل إستغلال الأراضي جد متذبذبا وبالتالي تردي مردوديتها وعدم استقرارها، فعامل الماء يعتبر محددا للإنتاج الفلاحي لذلك تم إعطاءه أهمية كبرى ضمن العملية

الفلاحية من خلال انتهاج أساليب سقي اقتصادية، كالسقي بالتقطير، ترشيد استعمال المياه الجوفية والمحافظة عليها والاستفادة من الأمطار عن طريق إقامة السدود وتهيئتها.

جدول رقم (19): تطور المساحات المروية

	2000	2001	2001	2003	2004	2005	2006
المساحة المروية هكتار	350 000	617 427	644 978	722 320	793 337	825 206	835 197
نسبة زيادة كل عام ٪	—	**76,40**	**4,46**	**11,99**	**9,8**	**4,02**	**1,21**

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P37.

7ـ نتائج المخطط الوطني للتمنية الفلاحية والريفية من 2000 الى 2006:

عرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من 2000 إلى سنة 2006 ومن بين الأهداف التي يصبوا إليها المخطط نجد: ضمان الأمن الغذائي، ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية وعصرنة المستثمرات الفلاحية، مما يستلزم استخلاص جملة من الملاحظات وقد ترتب عن مجموع هذه الملاحظات أثرين اثنين هما: الأثر على النمو وكذا الأثر على التشغيل. لقد عرف قطاع الفلاحة تطورا هاما منذ بدء العمل بالمخطط، حيث أخرجه من الجمود الذي وقع فيه لسنوات عديدة، وبما أن حجم المبالغ المالية التي تم ضخها في القطاع كانت متجاوزة 164 مليار دج، فضلا عن الدعم المقدم من طرف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب:55,9 مليار دج، فإن النتائج جاءت جد مرضية.

إذا ومع متوسط مساهمة قدرها 9,5% في الناتج الداخلي الخام، أصبح قطاع الزراعة يشغل الرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والخدمات، أمام قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن وقطاع الصناعة وهو ما يعد انجازا كبيرا للمخطط بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين الزراعة عندنا والظروف التي تلعب دورا كابحا لنمو هذا القطاع. وقد دخل القطاع الزراعي فترة تميزت بالاستقرار النسبي على الرغم من الظروف المناخية الصعبة التي شهدها خلال بعض السنوات، كما يدل على ذلك النمو الايجابي ففي سنة 2004 بلغت نسبة النمو 6،41% وسنة 2005 بلغت 2،02% و 4،71% سنة 2006. القيمة المضافة شهدت ارتفاع خلال هذه الفترة حيث كانت سنة

2000 حوالي 359 مليار دج لتصل سنة 2006 آلة 668 مليار دج، ورغم الانخفاض الكبير في ميزانية القطاع سنة 2006 بقيمة ثابتة 73 مليار دج مقابل 79 مليار دج سنة 2005 بنسبة 3% من الميزانية الوطنية.

فيما يخص التشغيل سمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء 74700 منصب شغل منها 336000 منصب شغل دائم (أي بنسبة 45%) و 41000 منصب شغل مؤقت (أي بنسبة 55 %) وبهذا يكون ما تم تحقيقيه قد تجاوز نسبة 15% بمجموع 650000 منصب.[1] وبلغ متوسط مناصب العمل الدائمة المستحدثة 151290 منصب/ سنة، بمتوسط تكلفة قدرت ب 300000 دج وقد تم الاعتماد على حاملي الشهادات من مهندسي الزراعة، البياطرة، التقنيين السامين في إنشاء مشاريع زراعية صغيرة ومتوسطة وبتدعيم من البنوك.

وبالتوازي مع خلق فرص العمل على مستوى القطاع فقد عزز المخطط الوطني بإنشاء وتنشيط شركات الخدمات الخاصة بالقطاع الزراعي حيث بلغت 22000 مؤسسة. إنشاء مشاريع مصغرة 7000 مؤسسة خاصة بالقطاع الزراعي على رأسها حاملي الشهادات من (في الهندسة الزراعية مختبرات التحاليل الزراعية، معالجة الصحية النباتية)، مع وجود 9000 منصب لليد العاملة المؤهلة في السنوات الثلاث الأخيرة. فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان له آثاره على التنمية حيث وفي إطار الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ) خصص ثلث المشاريع الجديدة للقطاع الزراعي.

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فقد تحسنت كما وكيفا وخاصة الحبوب والفواكه والخضروات واللحوم الحمراء والحليب والبيض، الطاقة المحاصيل للأشجار والكروم فقد زادت من 517000 هكتار سنة 2000 إلى ما يقارب مليون هكتار سنة 2006، كما تم تحسين تغطية الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية إلى 55% عن طريق إنتاج 25 مليون قنطار من الشعير، لكن نتيجة للاضطرابات الناجمة عن العوامل الخارجية كالظروف المناخية أثرت على بعض المنتجات خلال هذه الفترة مثل البطاطا والفواكه.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، ص 79.

أما بالنسبة للري فقد شهدت المناطق المروية زيادة معتبرة إذ كانت سنة 2000 حوالي 350000 هكتار لتصل سنة 2006 حوالي 835197 هكتار، ولقد تم تجهيز أكثر من 350000 هكتار بأنظمة ري فعالة وكفؤة واقتصادية للمياه (179488 هكتار استعمل الري بالتنقيط فيها)، أما حجم توفير المياه قدر بأكثر من 850 مليون م^3، أي ما يعدل 5 سدود متوسطة ويوفر احتياجات مساحة 106000 هكتار، كما تم تحسن نقاط سقي الماشية من نقطة واحدة عن 6000 هكتار غالى نقطة مياه عن 2400 هكتار.

رغم ما حقق في القطاع الزراعي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فانه مازال بعيدا عن الأهداف المرجوة منه، فالجزائر مازالت تتخبط في تبعية غذائية شبه مطلقة. فكانت زراعة منكمشة وندرة في الموارد الغذائية[1]، ولرفع التحدي بإنجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي وترقية الصادرات خارج المحروقات يتطلب تدخل الدولة وذلك من خلال:

ــ تشجيع و تدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات إستراتيجية.[2]

ــ توفير التمويل الضروري في الوقت المناسب.

ــ حل مشكلة الملكية العقارية.

ــ وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري.

ــ وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري وبيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور.[3]

---

[1] علي كساب، محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص27.

[2] احمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص114.

[3] المرجع نفسه، ص114.

خلاصة:

يمكن أن نستنتج مما سبق أن القطاع الزراعي ورغم تعدد السياسات التي شهدها والإصلاحات التي طبقت عليه والقوانين التي في كل مرة يحاول من خلالها حل المشاكل المتعلقة بالقطاع مثل ملكية الأراضي، إلا انه لم يأخذ المجرى المراد منه ولم يصل إلى حد تحقيق الأهداف المرجوة منه وهذا يعود إلى مشاكل تعترض هذه الإصلاحات وفي محتويات الإصلاحات التي غالبا لم تطبق بحذافيرها، بالإضافة أن هذا القطاع ظل يحتل مكانة ثانوية في إطار الإصلاحات الاقتصادية فلم يعطى له المكانة الحقيقية التي يجب أن يحتلها، إلا انه وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعطي أهمية مقارنة بالمراحل الأخرى ووضع فيه أهداف جديدة كالتنمية المستدامة وإعطاء أولوية للتنمية الريفية، ولكن رغم التحسن في بعض الجوانب من خلال تطبيق هذا المخطط فانه في الفترة من 2000 إلى 2006 لم يساهم كثيرا في الاقتصاد الوطني وهذه المرحلة التي شهدت ارتفاع في الفاتورة الغذائية وزيادة التبعية الغذائية مما أثقل كاهل الاقتصاد الوطني، وساهم في الانخفاض المستمر للميزان التجاري الزراعي طيلة سنوات هذه المرحلة.

الفصل الثالث: علاقة البيئة بالزراعة

تمهيد:

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يعمل من خلال استراتيجيات متكاملة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي تتمشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما له الأثر في رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الإنتاجية المحصولية وزيادة الصادرات وزيادة رقعة الأراضي المستصلحة وتعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية وترشيد استخدام الكيماويات الزراعية من أسمدة ومبيدات، والذي يؤدى إلى حماية البيئة من التلوث والتدهور وتحقيق الأمن الغذائي الصحي، وتتعرض التنمية الزراعية إلى بعض المفاهيم الحديثة في البيئة ومن أهمها الزراعة البيولوجية والتنمية الزراعية المستدامة وغيرها من نظم الزراعة الصديقة للبيئة. وقد اهتمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف هيئاتها بحماية البيئة الزراعية وضمان استدامتها من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في مجالات البحث والإنتاج الزراعي لأحداث طفرة في الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومحاولة للتصدير بمواصفات يقبلها السوق العالمي واستدامة القطاع الزراعي مما يجعلها آمنة على صحة الفرد والحد من مشكلة التلوث.

في هذا الفصل نتطرق المبحث الأول إلى طبيعة العلاقة بين البيئة والزراعة من خلال الخوض في أنماط وأخطار تدهور البيئة الزراعية، نظم الزراعة الصديقة للبيئة، المؤشرات البيئية المستخدمة في الرصد البيئي الزراعي.

المبحث الثاني حالة البيئة في الجزائر بالتطرق إلى المشاكل البيئية في الجزائر، الجهود الوطنية لحماية البيئة وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

في المبحث الأخير نتناول وضعية البيئة الزراعية في الجزائر من خلال تناول الأنظمة البيئية (الأراضي، الغابات، الجبال، السهوب، الصحراء) ومشاكلها البيئية، ومساهمات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في حماية البيئة الزراعية.

المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين البيئة و الزراعة:

تتميز الزراعة باعتمادها على الموارد الطبيعية كالتربة والمياه واالمناخ وتغيراته، وهذه الموارد الطبيعية حساسة من الناحية البيئة للتغيرات التي تطرأ عليها سواء كانت في صورة التدهور لبعض الموارد أو التلوث الذي يمس مكونات البيئة الزراعية أو استنزاف موارد غير متجددة.

1ـ أنماط تدهور البيئة:

ساهم التطور التقني والتكنولوجي للإنتاج في النشاطات الصناعية والزراعية في تدهور عناصر البيئة ويتمثل التدهور في تلوث البيئة عناصر البيئة كالأرض، والمياه والهواء واستنزاف مصادر الثروة الطبيعية، يمكن تقسيم المواد الملوثة للبيئة كالآتي:

1ـ1ـ تقسيم الملوثات حسب خواص مكوناتها:

1ـ1ـ1 الملوثات البيولوجية:

مثل حبوب اللقاح التي تنتشر في الربيع وتسبب أمراض الحساسية في الجهاز التنفسي، والبكتريا التي تنتشر أنواعها فى الهواء والماء وتسبب أمراضاً للكائنات الحية، الفضلات البشرية التي تضيف إلى مياه المصارف والبحار أحمالا بيولوجية تجعل من المياه مصدراً خطراً على صحة الإنسان والحيوان.[1]

1ـ1ـ2 الملوثات الكيميائية:

لاشك بان استخدام المبيدات الكيميائية لأغراض مختلفة في الإنتاج الزراعي قد نتج عنه بعض التأثيرات الضارة على البيئة.[2] مخلفات احتراق الوقود والغازات المتصاعدة من المصانع ومخلفات

---

[1] ثناء مليجي عودة، عبد الرحمان السعدني، التطورات الحديثة في علم البيئة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008 ص26.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثيا في المنطقة العربية، السودان، 2003، ص186.

الصناعة ومبيدات الآفات والأسمدة الكيماوية ، وكل هذه المخلفات تفسد المسطحات المائية وتجعلها غير صالحة للاستعمال كما وأنها تفسد نقاء الهواء وتؤثر بالضرر على التربة الزراعية.[1]

1ـ1ـ3ـ الملوثات الفيزيائية:

مثل الضوضاء الناتجة من المصانع والطائرات الضخمة ووسائل النقل وازدحام المدن، التغير في درجات حرارة المياه الساحلية نتيجة إلقاء مياه التبريد الساخنة من المصانع محدثاً تلوثاً حرارياً والذي يؤثر بالضرر على حياة الأسماك، وكذلك الأتربة والغبار المتصاعد من البراكين التي تؤثر في الصفات الفيزيائية للهواء.[2]

1ـ2ـ تقسيم الملوثات حسب نشأتها:

1ـ2ـ1 الملوثات الطبيعية:

وهى الملوثات التي تنتج من مكونات البيئة دون تدخل الإنسان مثل حبوب لقاح بعض النباتات المزهرة، والغازات والأتربة التي تقذفها البراكين وأكاسيد النيتروجين.[3]

1ـ2ـ2 الملوثات المستحدثة:

وهى الملوثات التي تتكون نتيجة ما يستحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات مثل النفايات الصناعية والذرية ووسائل النقل والمواد الكيماوية.[4]

1ـ3ـ تقسيم الملوثات حسب قابليتها للتحلل:

الملوثات القابلة للتحلل مثل المخلفات الآدمية ويصبح هذا النوع ضاراً فقط للبيئة عندما يفوق معدل تراكمها في البيئة معدل تحللها. الملوثات غير القابلة للتحلل وهى الملوثات التي لا يمكن

---

[1] احمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة الكويت، 1990، ص100.

[2] المرجع نفسه، ص2.

[3] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مراقبة البيئة والتلوث، المملكة العربية السعودية، ص11.

[4] المرجع نفسه، ص11.

تفتيتها عضوياً أو أن تفتيتها يستغرق وقتاً طويلاً، مثل العناصر الثقيلة والمبيدات المكلوره وعلب الألمونيوم والبلاستيك والمخلفات الصناعية كمساحيق ومواد النظافة والكيماويات المختلفة.[1]

2ـ أخطار تدهور البيئة:

التدهور البيئي الزراعي يعرف بأنه "الفساد الذي يصيب الزراعة فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية بشكل يجعلها تؤثر سلباً بصورة مباشرة أو غير مباشرة على من يعيش فوق سطحها من إنسان وحيوان ونبات" ويتوقف التلوث التدهور البيئي الزراعي على نوع التلوث، صفات الأرض، الظروف المناخية والعوامل الطبيعية. وقد يكون بصورة فورية مثل الزلازل والبراكين أو بصورة تدريجية مثل الإسراف في استخدام المبيدات والأسمدة المعدنية وإعادة استخدام المياه العادمة في ري الأراضي. وهناك تدهور بيئي على الزراعة سببه النشاطات الغير زراعية وكذلك تدهور بيئي سببه النشاط الزراعي واستعمالاته.

2ـ1ـ اثر تدهور البيئة نتيجة النشاطات الغير الزراعية على الزراعة:

إن مشاكل البيئة الأكثر إلحاحا تلك التي تتصل بالموارد الأرضية والمائية، وإشكال التلوث الناتجة عن التصنيع والتوسع العمراني، ولا تدخل كثير من هذه المشاكل في حساب نسبة العائدات إلى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية عند تقييم المشاريع الاقتصادية. من أهم الآثار البيئية نتيجة النشاطات الغير زراعية على الزراعة ما يلي:

2ـ1ـ1 اثر تلوث الهواء في الأراضي الزراعية:

يرجع التلوث إلى وجود شوائب في الهواء سواء وجدت طبيعيا أو بفعل الإنسان، وهذا ما يلحق الضرر بحياة الإنسان والحيوان والنبات، ويحدث التلوث في الأراضي الزراعية نتيجة الغبار الجوي المتساقط من دخان المصانع، والمناطق الحضرية المجاورة للمزارع مما يؤدي إلى وقوع

[1] ثناء مليجي عودة، عبد الرحمان السعدني، مرجع سبق دكره، ص26.

الأمطار الحمضية والتلوث بالمعادن الثقيلة، مما يؤثر على التربة وإنتاجيتها، ويلوث المنتجات النباتية والحيوانية.[1]

2ـ1ـ2 اثر تلوث المياه في الزراعة:

لاشك أن الماء من أهم العوامل المؤثرة في إنتاجية المحاصيل الزراعية وهو العامل الأول المحدد لمدى التقدم الزراعي، ويشمل تلوث المياه التلوث مياه البحار والمحيطات والأنهار والمياه الجوفية، ويحدث تلوث المياه السطحية والجوفية نتيجة مخلفات الصناعة الصلبة والسائلة، وتشكل مصانع الكيمياويات والبتروكيمياويات اكبر مصدر لتلوثها ويؤدي تلوث المياه السطحية والجوفية إلى انخفاض كميات المياه الصالحة للشرب وللري وإنتاجية المحاصيل الزراعية.[2]

2ـ1ـ3 التصحر:

الأرض المنتجة خارج الحدود الطبيعية للصحراء تتدهور وتفقد قدرتها على الإنتاج (محاصيل الزراعة، كلأ المراعي، الخشب وأحطاب الوقود)، وتتحول إلى ما يشبه الصحراء شحيحة الإنتاج.[3]

قضية تدهور الأراضي مسألة شائعة في النطاقات الجغرافية جميعا، ويتمثل ذلك فيما تتعرض له التربة في المناطق غير الجافة من الانجراف والتعرية، ولكن النظام البيئي في الأراضي غير جافة اقدر على استرجاع عافيته، والأرض في النطاقات الجافة وشبه الجافة نظم بيئية هشة قدرتها محدودة على استرجاع عافيتها إذا تعرضت للتدهور.[4]

---

[1] احمد شكري الريماوي، اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها، الشركة العربية للتسويق القاهرة، 2007، ص418.

[2] المرجع نفسه، ص419.

[3] محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر (تدهور الأراضي في المناطق الجافة)، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص5.

[4] محمد عبد الفتاح القاص، مرجع سبق ذكره، ص6.

2ـ2ـ جوانب تهديد الزراعة للبيئة:

ساهمت الزراعة بشكل كبير في التنوع الحيوي وفي تحقيق التوازن للاقتصاديات الحديثة المعاصرة، ولقد ساهم تحسن الكفاءة الإنتاجية الزراعية في توفير الاحتياجات الغذائية، وتوقف النشاطات الزراعية يسبب الأضرار بالبيئة، إذ يزيد من مشاكل انجراف التربة والتصحر واهم جوانب تهديد الزراعة للبيئة ما يلي:

2ـ2ـ1 الزراعة والإضرار بجودة المياه:

إن التوسع في استخدام الأسمدة النيتروجينية، والمخلفات العضوية للحيوانات تؤدي إلى الأضرار بنوعية المياه، فالتوسع في استخدام المبيدات التي يمكن أن تتسرب إلى المياه الجوفية المستخدمة في الشرب يؤدي إلى رفع محتوى مركب النترات الذي يعتبر من العناصر المتسرطنة، ومن بين العناصر التي تحتويها الأسمدة النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم، فالاستخدام غير الرشيد لعنصر النيتروجين هو الأكثر ضررا بالصحة العامة.[1]

2ـ2ـ2 الزراعة والإضرار بجودة التربة:

إن أهم أسباب أضرار النشاطات الزراعية على جودة التربة هي :

ـ يؤدي التوسع في استخدام الأسمدة النيتروجينية إلى زيادة حموضة التربة الحامضية.

ـ الرعي الجائر يؤدي إلى ترك التربة بدون غطاء نباتي وانجراف التربة والحد من صلاحيتها.

ـ إن مواصلة استخدام بعض أنواع الأسمدة والمبيدات يؤدي إلى تراكم المعدن الثقيلة السامة في التربة.

ـ التوسع في استخدام الكيماويات يخل بالتوازن الحيوي في التربة.

2ـ2ـ3 الزراعة والإضرار بجودة الهواء:

نتيجة الانشطة المختلفة والمتعلقة بالزراعة تكون هناك بعض الملوثات التي تتناثر في الهواء ومنها مبيدات الآفات التي تستخدم لرش النباتات، والغبار والاتربة التي تتصاعد اثناء

---

[1] محمد عبد الفتاح القاص، مرجع سبق ذكره، ص422.

عمليات تسوية التربة وتقصيبها والانشطة الزراعية المختلفة مثل حصد ودرس وتذرية بعض المحاصيل.[1]

2ـ2ـ4 الزراعة والإضرار بجودة الغذاء:

أهم مصادرها:

ـ المواد المتبقية من المبيدات، المواد البيطرية، المواد الحافظة في المنتجات النباتية والحيوانية.

ـ التوسع في استخدام الأسمدة النيتروجينية يمكن أن يزيد بشكل خطير من محتوى النتريت في منتجات الخضار.

2ـ2ـ5 الزراعة والإضرار بالغابات:

تؤدي إزالة الغابات لغايات الزراعة إلى زيادة معدلات انجراف التربة والتصحر وزيادة الترسبات في السدود والتأثير في المياه الجوفية والحد من تنوع الحياة البرية. إن زيادة الطلب على منتجات الأخشاب وطلب تحويل أراضي الغابات الى انتاج المحاصيل ورعي الماشية يسبب عنف الضغوط على الغابات، وإذا استمرت اتجاهات إزالة الغابات، فان فقدان قدرة الغابات الإنتاجية والأكثر أهمية من ذلك فقدان الخدمات الرئيسية التي تقدمها الغابات.[2]

3ـ نظم الزراعة الصديقة للبيئة:

تتطلب جهود التنمية تبني نظم زراعية مكثفة تحقق تنمية مستدامة من خلال إعطاء أولوية عالية لاستغلال المياه، والحفاظ على التربة، كما تتطلب تشجيع التكامليين الإنتاج النباتي والحيواني لتوفير الأعلاف للحيوانات، وتوفير الأسمدة المناسبة لاحتياجات التربة. ويتعين أن تعمل جهود التنمية على تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الأرض، وتحسين تخطيط استخدامها، ودعم النشاطات التي تهدف للمحافظة عليها. ومن بين النظم الزراعية الصديقة للبيئة مايلي:

---

[1] ادمسون انتانو، الاضطرابات البيئية الاضرار الاقتصاية والانسانية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 49.

[2] ليستر ر.براون ، الاقتصاد التحليلي علوم الأرض واقتصاد البيئة، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007، ص181.

3ـ1ـ الزراعة العضوية:

الزراعة العضوية هي نظام إنتاجي يتحاشى أو يستبعد إلى حد كبير استخدام المخصبات المركبة صناعيا، المبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني. وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على: الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة، وعلى أساليب بيولوجية لمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها ولتوفير العناصر الغذائية للنبات ولمكافحة الحشرات والآفات الأخرى.[1]

إلا أن مفهوم الزراعة العضوية، بما فيه الجانب المستدام منه، لا يقتصر على تبني نظام زراعي يخفف استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية بل يقوم على حسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والمدخلات الزراعية. فالزراعة العضوية هي نظام متداخل ومتفاعل ومتساند حيث أن المزارع والمجتمع يؤثرون ويتأثرون بالنظام وبالدورة الحيوية. كما أن النظام العضوي يمتاز بالصفة التنظيمية الذاتية لأنه يمكن العوامل الطبيعية أن تتفاعل وتحقق التوازن بانسجام منتظم ومتواصل بدلا من تغليب عنصر أو أكثر من مكونات هذا النظام.[2]

وهناك عدة نظم تندرج في إطار الزراعة العضوية مثل:

ـ ***الزراعة الحيوية:*** التي تركز على استخدام المخلفات العضوية بعد تخميرها، المبيدات ذات الأصل العضوي وألا تستخدم الأسمدة الكيماوية أو المبيدات.

ـ ***الزراعة الدائمة:*** وهو نظام متكامل يتضمن زراعة محاصيل حولية أو دائمة متجددة بشكل ذاتي وتربية الحيوانات.

ـ ***الزراعة الطبيعية:*** يكون التدخل الإنساني فيها في حده الأدنى، ولا تستخدم الآلة في الزراعة، أو المركبات الكيماوية أو المخلفات العضوية المتخمرة أو مبيدات الأعشاب أو الحراثة لإزالة الأعشاب.

---

[1] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998 ، ص 90.

[2] ريتا حاصباني، المؤتمر العربي للزراعة العضوية من اجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس 27ـ28 سبتمبر 2003، ص47.

3ـ2ـ المكافحة الحيوية:

المكافحة الحيوية هي استخدام الأعداء الطبيعية للآفات لمكافحتها وتكثيرها والمحافظة عليها من خلال الأعداء الطبيعية لبيئة الأهداف المستهدفة، وبذلك يجري في المكافحة الحيوية تخفيض أعداء الآفات من خلال أعدائها الطبيعية مثل الطيور والفطريات والبكتيريا أو تغطيتها بالنباتات. والمكافحة الحيوية هي من طرق المكافحة الانتقائية الفعالة وقليلة التكلفة الصديقة للبيئة، أما عيوبها حساسيتها لظروف المناخ ونوع المحصول ومساحة المزرعة، وقد لا تكون سريعة بما يكفي للحد من وقوع الأضرار.[1]

3ـ3ـ الإدارة المتكاملة للقضاء على الآفات الزراعية:

وذلك تحسين جودة البيئة من خلال مكافحة الآفات باستخدام مجموعة من الوسائل بشكل متكامل تشمل استخدام الأصناف المقاومة للآفات، والأعداء الطبيعية للآفات والتخلص من الأجزاء المصابة والرش الانتقائي بالمبيدات لتقليل عدد الآفات عن الحد الذي يمكن أن يسبب ضررا اقتصاديا.[2]

3ـ4ـ الممارسات الزراعية الجيدة:

تعرف الممارسات الزراعية الجيدة على أنها معايير للإنتاج الزراعي من شأنها ضمان سلامة وأمان الغذاء والعاملين في إنتاجه. فالممارسات الزراعية الجيدة اتساع في رفع كفاءة العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بدءا بالممارسات الزراعية الجيدة في مجالات التربة والمياه، والمحاصيل والإنتاج الحيواني.[3] وهي تؤدي إلى تطور الزراعة المستدامة وتقلص التأثيرات السلبية على البيئة وثقة المستهلك في الإنتاج الغذائي.

---

[1] احمد شكري الريماوي، مرجع سبق ذكره، ص428.

[2] المرجع نفسه، ص430.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، 2007، ص1 .

3ـ5ـ الزراعة المحافظة على الموارد:

الزراعة المحافظة على الموارد "تبدو من شدة حسنها أنها بعيدة عن الواقع" فبدلا من حرق مخلفات المحاصيل بعد الحصاد أو حرث الكتلة الحيوية في الأرض، فانك تترك كل ذلك في مكانه كغطاء للتربة. وعند بداية الموسم المحصولي التالي، لا تقوم بحرث الحقل على الإطلاق وبدلا من ذلك تستخدم معدات خاصة لغرس البذور بصورة مباشرة في التربة. فإلى جانب الحد من عمليات التسميد وتعرية التربة وخسارة المياه، فان تغطية سطح التربة تحول دون تبرعم الأعشاب الضارة وتحمى الكائنات الدقيقة في التربة وتساعد على تكوين المادة العضوية. والنتيجة: خفض الوقت والعمل المستخدمين في تمهيد الأرض، الحد من استهلاك الوقود، الحد من تلوث الهواء، التقليل من الحاجة إلى المدخلات الكيماوية، وزيادة الغلات والدخل الزراعي ومن الطبيعي أن الأمر ليس بهذه البساطة، فالزراعة المحافظة على الموارد تقتضى أيضا تخطيطا متأنيا للدورة المحصولية ومناهج جديدة لمكافحة الأعشاب والتعامل مع الآفات وطائفة من المهارات الأخرى المتعلقة بالزراعة الدقيقة، إن الزراعة المحافظة على الموارد تعتبر حالة من حالات تبادل المنافع، ولا يعنى ذلك أنه لا توجد مشكلات على الإطلاق. فعلى سبيل المثال قد تتطلب الزراعة المحافظة على الموارد، استعمال مبيدات الأعشاب حيثما تكون الإصابة بالأعشاب شديدة، كذلك فانه قد يحدث خلال المرحلة الانتقالية من الزراعة التقليدية إلى الزراعة المحافظة على الموارد أن تتسبب بعض الآفات أو العناصر الممرضة التي تحملها التربة في حدوث مشاكل جديدة نتيجة للتغير في التوازن البيولوجي، غير أنه بمجرد أن تستقر بيئة الزراعة المحافظة على الموارد فإنها تصبح أيسر في الإدارة والإنتاج من الزراعة التقليدية. ولم تظهر حتى الآن أية مشكلات تتعلق بالآفات لم يمكن التغلب عليها في الزراعة المحافظة على الموارد، الزراعة المحافظة على الموارد شأنها شأن الإدارة المتكاملة للآفات تعزز العملية البيولوجية وتوسع من نطاق ممارسات الإدارة المتكاملة للآفات من إدارة المحاصيل والآفات لتشمل مجموع عمليات العناية بالأراضي.

4ـ المؤشرات البيئية المستخدمة في الرصد البيئي الزراعي:

4ـ1ـ الرصــد البيئي:

هو أخذ عينات دورية من مواقع ثابتة من المجارى المائية بأنواعها والرواسب داخل وفى قاع المجرى وكذلك النباتات الطافية ومن التربة الزراعية والنباتات النامية عليها والثمار بغرض التعرف على ملوثات المياه والتربة والنبات وإصدار نشرات سنوية دورية وعمل قاعدة بيانات تحقق التنمية الزراعية المستدامة.

4ـ1ـ1 مجالات الرصد البيئي الزراعي:

وتشمل شبكه الرصد البيئي الزراعية ما يلي:

ــ مياه المصارف الزراعية وكذلك مياه الآبار الجوفية.

ــ التربة الزراعية والتي تروى بهذه المياه.

ــ النبات والمحاصيل المزرعية وكذلك الثمار.

ــ مصادر التلوث للمياه والتربة الزراعية من الصرف الصحي والصناعي والمخلفات الزراعية والكيماويات الزراعية من أسمدة ومبيدات.

4ـ1ـ2 أهداف الرصد البيئي للزراعة:

تهدف إستراتيجية الرصد البيئي للبيئة الزراعية إلى الحفاظ على الموارد المتاحة وكذلك الموارد الأرضية بالإضافة إلى الحفاظ على الصحة العامة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال:

ــ تنمية الموارد المائية وتشمل:

- حماية مصادر المياه من التلوث.
- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي وكذلك الصرف الصحي بعد معالجتها وفقاً للمعايير الدولية.
- الاهتمام بمشروعات الصيانة الوقائية وإزالة الحشائش لرفع كفاءة الشبكة.

ـ زيادة الرقعة الزراعية على حسب الموارد المائية المتاحة وكذلك زيادة إنتاج الثروة السمكية.

ـ تعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية من خلال خلق نظام فعال للإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة وإزالة التراكمات وخفض تولد المخلفات وتحسين طرق النقل والتخزين والجمع والاسترجاع والتخلص الآمن من المخلفات الضارة الخطرة.

ـ ترشيد استخدام الأسمدة المعدنية والمبيدات الزراعية.

ـ الحد من الإنبعاثات التي تؤدى إلى تلوث الهواء وحماية صحة المواطنين وإنشاء الصناعات في المناطق الصناعية الجديدة ودراسة التأثير البيئي لهذه الصناعات قبل التصريح بإقامتها.

ـ تنمية وتدعيم القدرات في مجال الصحة والبيئة وتجميع المعلومات والاستفادة بها في التخطيط وتحديد السياسات وتجميع الدراسات والبحوث التي تمت والتي تحدد العلاقة بين العوامل البيئية الضارة وصحة الإنسان.

ـ الاهتمام بالتخطيط العمراني وإنشاء مناطق صناعية بعيدة عن المناطق المأهولة وكذا إنشاء أحزمة خضراء ورصف الطرق وعدم حرق القمامة وتحديث المعايير المسموح بها والتحكم في مصادر التلوث.

ـ المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية.

4ـ2ـ المؤشرات البيئية للزراعة:

لقد وضعت منظمة التعاون والتنمية الأوروبية مجموعة من المؤشرات البيئية الخاصة بالزراعة وهي كالتالي:

4ـ2ـ1 التربة:

تعزيز نوعية التربة ضروري للحفاظ على الإنتاجية الزراعية. ويمكن أن يكون التدهور من خلال ثلاث عمليات هي: المادية (على سبيل المثال تآكل التربة)، الكيميائية (على سبيل المثال تحمض الطين)، تدهور بيولوجي (على سبيل المثال انخفاض المواد العضوية). هذه العمليات هي تدهور ترتبط بالتغيرات في ممارسات إدارة المزارع، والمناخ والتكنولوجيا. والمؤشرات الخاصة بها هي:

أولا تـــآكل التربة:[1]

ـــ1 المنطقة وحصة من الأراضي الزراعية المتضررة من تآكل الحرث في شروط مختلفة من التعرية من حيث مقبولة، منخفضة ومتوسطة وعالية وحادة.

ـــ2 المساهمة من الزراعة إلى خارج المزرعة (تدفقات الرواسب في الهيئات المناظر الطبيعية والمياه وتآكل مصادر أخرى).

ـــ3 إجمالي تآكل التربة على مستوى المزرعة.

ـــ4 التكاليف الاقتصادية من تآكل التربة على مستوى المزرعة وخارجها.

ثانيا التنوع البيولوجي للتربة:[2]

ـــ مؤشر المخزون: تقديم معلومات عن التنوع البيولوجي للتربة وتقييم منهجيات ودراسات وطنية للكشف عن استخدام هذه المؤشرات لتحليل السياسات.

4ـــ2ـــ2 المياه:

المجالات الرئيسية للقلق بشأن الزراعة ونوعية المياه تعود إلى التلوث في المياه السطحية والجوفية، ومستويات الفوسفور في المياه السطحية والتلوث بالمبيدات الحشرية، آثار ضارة من التربة ورواسب الأملاح المعدنية، ومؤشراتها هي كما يلي:

أولا استخدام المياه:[3]

ـــ1 كمية ونسبة استخدام المياه الجوفية الزراعية المياه الجوفية الكلية.

ـــ2 الرسوم النسبية لمياه الري للمزارعين على المياه الرئيسية للمستخدمين الآخرين.

ـــ3 الحصة السنوية من الأنهار والبحيرات.

ـــ4 تأثير استخدام المياه الزراعية على صحة النظم الإيكولوجية.

ـــ5 متوسط قيمة المنتجات الزراعية المروية (ق) في وحدة مياه الري المستهلكة .

ثانيا المياه:[4]

ـــ1 النيتروجين ومجموع شحنات الفوسفات في جودة المياه الساحلية.

ـــ2 تركيز الملح في المياه السطحية والمياه الجوفية.

---

[1] OECD. Environmental Indicators for Agriculture, France, 2000, P30.
[2] IBID, P30.
[1] IBID, P32.
[2] IBID, P32.

ــ3 الأمراض (البكتيريا المسببة للأمراض) في تركيزات المياه السطحية والمياه الجوفية.

ــ4 حصة التلوث المستمدة من الزراعة في المياه السطحية والمياه الجوفية.

4ــ2ــ3 تغير المناخ:

ــ رصيد الانبعاثات الزراعية من صافي غازات الدفيئة ،[1] من حيث مساهمة الزراعة في عملية تغير المناخ والاحترار العالمي و تأثير تغير المناخ على الزراعة.

4ــ2ــ4ــ التنوع البيولوجي:

الزراعة باعتبارها النشاط البشري التي تحتل النصيب الأكبر من المساحة الكلية للأراضي، والنظم الإيكولوجية الزراعية تعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي. ومؤشراته هي:[2]

اولا تقييم التنوع:

ــ1 مجموع أنواع المحاصيل النباتية (على سبيل المثال: القمح، الأرز...)، المحصول النباتي/ العدد الإجمالي لأنواع المحاصيل النباتية.

ــ2 الحصة من السلالات الحيوانية الرئيسية في كل من الفئات أعداد الثروة الحيوانية (مثل: الأبقار، الماشية...)، الثروة الحيوانية/ عدد السلالات الحيوانية.

ــ3 أصناف المحاصيل الوطنية الأصلية التي تعتبر في خطر الانقراض (أي حالة حرجة خطرة أو المهددة بالانقراض).

ـــــ4 البرامج الوطنية لضم و حفظ الأنواع المتاحة.

ــ5 نوعية وكمية من مميزات الموائل و الملاجئ البرية.

ثانيا النظام الايكولوجي:[3]

ــ الموائل والملاجئ البرية وتكوينها المكاني عبر الأراضي الزراعية.

ثالثا البرية:[4]

ــ1 كمية و نوعية الأنواع البرية باستخدام الأراضي الزراعية لأنها موطن التنوع الابتدائي.

ــ2 عدد من أنواع البرية الزراعية كدليل باستخدام إيكولوجيا الأرض.

ــ3 توزيع السكان وأثره على تهديد النظم الإيكولوجية الزراعية.

---

[1] OECD, OP.Cit, P36.
[2] IBID, P38.
[1] IBID, P38.
[2] IBID, P39.

رابعا الروابط:[1]

ــ1 الربط بين تغيرات موئل الأنواع البرية في المنطقة وإدارة الأراضي الزراعية.

ــ2 مؤشر رأس المال الطبيعي: قياس بين الحالة الراهنة للنظام الإيكولوجي الزراعي والحالة الأساسية الضرورية.

4ــ2ــ5ــ مناظر الأرض والنظام الايكولوجي للأرض:

الزراعة تلعب دورا رئيسيا في تشكيل نوعية المناظر الطبيعية. ويتم التفاعل بين الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة ويشمل الراحة والسياحة والقيم الثقافية والاجتماعية وغيرها. ومؤشراتها كما يلي:

أولا المشهد:[2]

ــ1 استخدام الأراضي الزراعية في تحسين المناظر الطبيعية.

ــ2 وظائف المناظر للطبيعة في الترفيه والهدوء.

ــ3 النظام الإيكولوجي ودوره الشامل في التنوع البيولوجي.

ــ4 القيمة النقدية للمناظر الطبيعية الزراعية.

ثانيا الأرض:[3]

ــ1 كمية المياه التي يمكن الاحتفاظ بها في الأراضي الزراعية على المدى القصير.

ــ2 تخزين مياه الري (مثل السدود، والقنوات...).

ــ3 مؤشر التخفيف من تدهور التربة من نسبة الأراضي الزراعية المدارة ضمن مساحة الأراضي الزراعية المعرضة لخطر التدهور.

4ــ2ــ6ــ إدارة المزرعة:

أولا المنطقة:

ــ وحصة الأراضي الزراعية في المنطقة.[4]

ثانيا الآفات:

ــ ادارة تخزين ومرافق التنظيف من نفايات مبيدات الآفات الزراعية.[1]

---

[3] OECD, OP.Cit, P39.
[1] IBID, P42.
[2] IBID, P42.
[1] IBID, P7.

ثالثا التربة:

ــ عدد ونسبة المزارع التي رصدت الخصائص البيوفيزيائية للتربة فيها.[2]

رابعا المياه:

ــ حصة من الأراضي الزراعية التي استنزفت تحت أشكال مختلفة من الصرف من المنطقة.[3]

خامسا المشهد:

ــ إدارة المنطقة في إطار خطط القطاعين العام والخاص لصيانة المناظر الطبيعية وتعزيزها.

سادسا المزرعة:[4]

ــ1 المزارعون: مستوى المشاركة من قبل المزارعين في البيئة الزراعية وإدارة القدرات التعليمية.

ــ2 المؤسسية: الإنفاق على الإدارة الزراعية البيئية والبحوث.

ــ3 الاقتصادية: صافي دخل المزارع من النشاطات الزراعية.

4ــ2ــ7ــ المدخلات الزراعية:

ومؤشراتها هي كالتالي:[5]

ــ1 مجموع الطاقة الواردة في المدخلات الزراعية.

ــ2 كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج الزراعي والقيمة النقدية لكل وحدة طاقة تستهلكها الزراعة في الإنتاج الزراعي السنوي.

ــ3 إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة في الزراعة.

ــ4 انبعاثات الغازات الدفيئة من استخدام الطاقة المباشرة وغير المباشرة في الزراعة.

[2] OECD, OP.Cit, P7.
[3] IBID.P7.
[4] IBID.P7.
[1] IBID.P7.
[2] IBID, P8.

المبحث الثاني: حالة البيئية في الجزائر:

منذ العشرية الاخيرة من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات، وهي مطلب رئيسي لتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، فبادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة خاصة بيئيا معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم ومتخصص، مراقبة النشطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، وضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم انجازها بالشكل المرسوم أو المخطط.

1ـ المشاكل البيئية في الجزائر:

توجد معوقات كبيرة منها صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن في التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة.

على مستوى المؤسسات:

ـ محدودية الإمكانات في جمع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها.

ـ ضعف الإعانات المالية الموجهة للمؤسسات من اجل وضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.

ـ الإقبال الضعيف على وضع أنظمة للإدارة المطابقة للمواصفات القياسية.

ـ غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج أنشطتها الاجتماعية والبيئية.

على المستوى العام:

ـ مشكل التصحر: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.

ـ مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من

الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار في عام 1980، يتوقع أن تقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

ــ تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، وما يصحبه من ضغوط في مجالات السكن والعناية الصحية، الطاقة والمياه والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية. فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات خلال الفترة مابين سنة 1962 و2002 بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020.

ــ تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها من الاستعمال، إضافة الى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 120 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و2 ألف طن فضلات سامة.

ــ تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه:[1]

ــ قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.

ــ التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.

ــ تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية.

يخلف تلوث المياه آثارا صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها: الكوليرا، الدفتيريا الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، البلهارسيا وأمراض جلدية إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.

وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و 45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة.

[1] Ministère de L'Aménagement Du Territoire Et De L'Environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005, P175.

وفيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004.

2ـ الجهود الوطنية لحماية البيئة:

تم إجراء تشخيص لوضع البيئة في الجزائر وقدمت السلطات العمومية تقريرها حول واقع ومستقبل البيئة في الجزائر والذي تم اعتماده كأرضية لوضع البرنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

2ـ1ـ من الناحية التشريعية:

تم صياغة جملة من القوانين أهمها:

* قانون 89ـ02 المؤرخ في 1989/02/7 المتعلق بالقواعد العامة لحماية صحة المستهلك.
* قانون 98ـ04 المؤرخ في 1998/07/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي.
* قانون 01ـ19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
* قانون01ـ20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
* قانون 03ـ10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
* قانون 04ـ03 المؤرخ في 2004/07/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
* قانون 04ـ09 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
* قانون 04ـ20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
* قانون 06ـ07 المؤرخ في 2007/07/13 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.
* وتم صدور قانون تنفيذي أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

2ـ1ـ1 القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

المواطن في صلب الترتيبات الجدية: أدمج القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في جويلية 2003 مصطلح التنمية المستدامة الذي يندرج ضمن الاهتمامات النابعة من الخطوط الرئيسة المحددة خلال قمة الأرض بريو دي جانيرو 1992، والتي شاركت فيها بلادنا بنشاط وبأخذ القانون الجديد بعين الاعتبار على الخصوص الإلزامات الدولية التي انضمت اليها بلادنا واستلهم مبادئ عصرية للتنمية المستدامة، ويركز على مبادئ الحقوق الجديدة للبيئة المصادق عليها على المستوى الدولي و المتمثلة في:[1]

* مبدأ التنوع البيولوجي.
* مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
* مبدأ الاستعاضة.
* مبدأ التكامل.
* مبدأ العمل الوقائي والتصحيح حسب الأولوية عند المصدر.
* مبدأ الإعلام والمشاركة.

ويمنح أهمية جد خاصة للإعلام ومشاركة المواطن لفائدة وضع نظام إعلامي بيئي وتأسيس الحق في الإعلام البيئي.[2]

2ـ1ـ2 القانون المتضمن تسيير ومراقبة و القضاء على النفايات:

يرمي هذا القانون النوعي إلى وضع حد للتسيير العشوائي للنفايات وإلى مراقبة ظروف التخلص منها. يكرس هدا القانون من خلال هذه الترتيبات الرئيسية المبادئ القاعدية للتسيير البيئي العقلاني للنفايات، وتقسم الإجراءات التشريعية الجديدة للنفايات إلى ثلاث فئات: النفايات المنزلية وشبه المنزلية، النفايات الجامدة، النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخاصة الخطيرة.[3]

---

[1] Ministère De L'Aménagement du Territoire et de L'Environnement, OP.Cit, P286.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 يوليو 2003، ص10.

[2] Ministère De L'Aménagement Du Territoire et De L'Environnement, OP.Cit. P287.

2ــ1ــ3 القانون المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة:

يدعم هذا القانون إدارة تتقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية في تحديد إنتاج الغاز المسبب للاحتباس الحراري وفي ضمان إدخال الطاقات المتجددة، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة، متجددة وغير خطيرة على البيئة.[1]

2ــ1ــ4 القانون المتضمن حماية و تثمين الساحل:

يحدد هذا القانون الساحل ويضع المبادئ الأساسية لاستعماله، تسييره وحمايته، تندرج معظم أعمال التنمية من الآن فصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم والبيئة ويتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم أي استصلاح في إطار الاحترام التام لطبيعة المناطق الساحلية المعنية، وفي هذا الإطار يحدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.[2]

2ــ1ــ5 القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة:

يهدف هذا القانون إلى ترقية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لسكان الجبال بإشراف الدولة والجماعات المحلية على القيام بأعمال ترتبط بتحسين الخدمات (النقل ، التموين ، الصحة)، ويهدف إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين إطار الحياة وهيكلة ملائمة للفضاء الجبلي.[3]

2ــ1ــ6 القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم:

يستهدف التنمية المستدامة للأقاليم على تنوعها وخاصيتها ويشارك في السياسات العمومية للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية وحماية وتثمين القدرات والموارد الطبيعية إن القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي صدر في 2001 يهدف إلى:[4]

---

[3] Ministère De L'Aménagement Du Territoire et De L'Environnement, OP.Cit. P288.
[1] IBID, P289.
[2] IBID, P291.

[4] كربالي بغداد، حمداني محمد، إستراتيجية والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45ــ2010، ص20.

إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات السكان ووسائل التنمية.

مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.

المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.

وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.

دمج البعد المغاربي والمتوسطي.

ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية من هذا القانون فهي تكرس التنمية المستدامة بواسطة:

ــ بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.

ــ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي.

ــ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

2ــ1ــ7 القانون المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة وتهيئتها:

يحدد هذا القانون الصادر في 2002 شروط خلق المدن وتهيئتها، فالمدينة ذات أهمية وطنية الأمر الذي لأجله ينص القانون على إدراج إنشاء المدن الجديدة في السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للأقاليم.

2ــ2ــ أهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة في إطار التنمية المستدامة:

تبرز الدروس المستخلصة من تحليل أسباب وعوامل الأزمة الاقتصادية بوضوح اتساع وخطورة المشاكل البيئية في الجزائر والتي تمس صحة ونوعية حياة السكان، الإنتاجية وديمومة رأس المال الطبيعي، فعالية استعمال الموارد وتنافسية الاقتصاد بصفة عامة والبيئة على المستويين الجهوي والوطني. واهم الأهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة هي:

1. تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين بواسطة:

ــ تحسين الماء الشروب والتطهير.

ــ تقليص المخاطر المرتبطة بالتلوث الصناعي.

ـــ تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وبضواحي المناطق الصناعية.

ـــ التخلص من البنزين الذي يحتوي على مادة الرصاص وتحسين نوعية المازوت.

ـــ تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي.

ـــ تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية والإدارة البيئية.

2. حماية الثروة الطبيعية وتحسين إنتاجها بواسطة:

ـــ توضيح الطبيعة العقارية (حقوق الملكية، الدخول والاستعمال) للأراضي الفلاحية والسهبية.

ـــ توزيع عقلاني للموارد من الماء واعتماد تكنولوجيات إنتاج واستعمال أكثر ملائمة.

ـــ بلوغ أهداف الأمن الغذائي من خلال إنتاج ذو قيمة مضافة عالية، وسياسة سقي مستدامة، وتحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التجارة.

ـــ زيادة الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية.

ـــ حماية الأنظمة البيئية الهشة وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية.

ـــ صياغة إطار قانوني لإشراك السكان المحليين والمجاورين وبقية الشركاء في المشاريع المرتبطة بحماية التراث الطبيعي.

3. تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية من خلال:

ـــ عقلنة استعمال الموارد المائية.

ـــ عقلنة استخدام الموارد الطاقوية.

ـــ عقلنة استعمال المواد الأولية في الصناعة.

ـــ رفع معدل رسكلة النفايات واستعادة المواد الأولية.

ـــ تحسين التسيير البيئي، التحكم في تكاليف الإنتاج، صورة وسمعة القيمة التجارية للمؤسسات.

ـــ تحويل (وربما إغلاق) المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا والأقل مردودية ماليا.

4. حماية البيئة الشاملة وذلك ب:

ـــ زيادة الغطاء الغابي، كثافته وتنوعه البيولوجي.

ـــ زيادة عدد الفضاءات المحمية، المناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة الفلاحية، الغابية، الرعوية).

ـــ حماية الواحات من النفايات المنزلية والملوحة.

2ـ3ـ الهيئات و المنظمات المعنية:

تم إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية بحماية البيئة والتنمية المستدامة وهي:

ـ المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف (CNTPP).

ـ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD).

ـ المركز الوطني للتكوين في البيئة (CNFE).

ـ المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة (HCEDD).

ـ المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بالجزائر(CNADDT).

ـ المجلس الوطني للجبل (CNM).

ـ المركز الوطني للموارد البيولوجية (CNRB).

ـ اللجنة الوطنية للساحل (CNL).

ـ الوكالة الوطنية للنفايات (AND).

ـ الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث (FNED).

2ـ4ـ أدوات الإدارة البيئية:

تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات في الجزائر ما يلي:

ـ القيام بحوالي 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.

ـ مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية ايزو14001 في 2004.

ـ إبرام عقود للفعالية البيئية تتضمن: تحديد الإجراءات المتعلقة بالحد من التلوث وتطبيقها، الإجراءات الخاصة بادراة النفايات الصلبة.

يشمل العقد التزامات للطرفين الوزارة والمؤسسة من ضمن التزامات الوزارة:

ـ تقديم الدعم لمنظمات الأعمال في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعدها في تحقيق الإنتاج النظيف والخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة منها ذات البعد البيئي.

ـ إسهام المنظمة في كل البرامج التي تديرها الوزارة والتي من خلالها يتم التفكير والتخطيط في القوانين والمعايير البيئية.

ـ مساعدة المنظمة في وضع أنظمة للإدارة البيئية.

ـ مساعدة المنظمة في وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات ومكافحة التلوث.

ـ المساعدات التقنية وإبرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية متخصصة: تطبيقا لبرنامج التأهيل البيئي نفذت الجزائر جملة من الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة ومن بينها:

ـ مشاريع التعاون التقني الجزائري الألماني (GTZ): يتضمن هذا التعاون القيام بجملة من المشاريع وأهمها:

1/ مشروع كون فورم 1997.

2/ مشروع الإدارة البيئية المربحة ويهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف هي تحقيق لفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف وتحقيق الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى وتوفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير. ساعد هذا المشروع بعض منظمات الأعمال في الحصول على شهادة ايزو14001.

3/ مشروع ايزو14001 لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم ويهدف إلى وضع أنظمة لإدارة البيئة بغية الحصول على شهادة الايزو14001.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد المسجل من قبل الدولة وعلى أصعدة متعددة واجتماعية وبيئية فان الوضع البيئي لا يزال متدهورا نتيجة العديد من الممارسات السلبية.

2ـ5ـ الرسوم البيئية:

سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، وذلك أن الجزائر من بين الدول النفطية ونعلم ان للصناعة النفطية آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية. غير أن الجباية على التلوث في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة، ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية

المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة. وسوف نتطرق في ما يلي إلى أهم الأدوات الجبائية المستخدمة:

2ـ5ـ1 الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة:

ابتداءا من قانون المالية لسنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بمعدلين أساسيين:[1]

ـ بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ 30000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، 3000 دج إذا كان للمؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح.

ـ أما بالنسبة للمؤسسات التي لا تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى 750 دج للمؤسسات الخاضعة للتصريح.

قانون المالية 2000:

ـ بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ 20000 دج إذا كانت خاضعة لإجراء الترخيص، و 9000 دج إذا كانت خاضعة لإجراء التصريح.

ـ أما بالنسبة للمؤسسات التي لا تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 3000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى 2000 دج للمؤسسات الخاضعة للتصريح.

المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها تأثيرات على ملائمة الجوار والصحة، الملائمة الصحية العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية. أما المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح فهي تلك التي لا تسبب أي خطر أو مساوئ للمصالح المذكورة.

[1] ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46ـ2009،ص124.

2-5-2 إتاوة المحافظة على جودة المياه:

جاء قانون المالية لسنة 1996 ليؤسس إتاوة على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية ، ولائية وجهوية)أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية و جهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تملك وتستغل آبارا أو تقنيات، توجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها. وتطبق المعدلات التالية:

4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد.

2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف ، بشار، إيليزي، تامنراست، أدرار، بسكرة، ورقلة، بالنسبة للإتاوة الخاصة.

ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصرفة، نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه، الاستعمال السفلي للمياه) يمكن تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه، تراوح ما بين 1 و 1.5 كحد أقصى.

2-5-3 رسوم أخرى:

ويتعلق الأمر برسم التطهير والرسم على البنزين غير الخالي من الرصاص، فقد حدد مبلغ رسم التطهير كما يلي:

375 دج على كل منزل واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة.

500 دج على كل منزل واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها 50000 نسمة أو أكثر.

1000 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة.

1250 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية عدد سكانها 50000 نسمة أو أكثر.

بالنسبة للمحلات التي تحدث كمية فضلات أكبر من الأصناف المذكورة أعلاه وهي عادة المصانع أو المحلات التجارية أو الحرفية الكبرى، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد مبلغ الرسم المحصور في المجال 2500 دج – 5000 دج، ذلك مهما كان عدد سكان البلدية.

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية. وفي المقابل انشأ قانون المالية لسنة 2000 الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص – سواء كان بنزين عادي أو ممتاز – بحيث يفرض بـــ 1 دج لكل لتر، وهو يحصل لحسابي التخصيص الخاصين بالصندوقين: الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وذلك مناصفة.

2-5-4 تطوير الجباية البيئية:

سمح قانون المالية لسنة 2002 ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع فإشراك المسؤولين عن الأضرار المتسبب فيها للبيئة في تحمل جانب من تكاليف التغطية التي تقتضيها عملية إعادة التأهيل وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة وإزالة التلوث من خلال ترتيبات ايجابية عديدة يحتويها:

- رفع قيمة رسم إخلاء النفايات المنزلية لكي يقارب تكاليف التسيير.[1]
- فرض رسوم تشجيعية تحث على عدم تخزين النفايات الخطرة والنفايات ذات الصلة بأعمال العلاج.[2]
- رفع قيمة الرسم المفروض على الأنشطة الملوثة (معاملات مضاعف أكثر أهمية) وفرض رسم تكميلي على تلويث الجو الصناعي(تطبيق لمبدأ الملوث الدافع).[3]
- تأسيس رسم على أنواع الوقود الملوث (البنزين المشوب بالرصاص).
- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.[4]

[1] Le Gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2005, P69.
[2] IBID, P69.
[3] IBIDEM.
[4] كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث العدد 2007/05، ص102.

ــ يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة 200000 دج إلى 500000 دج كل من يترك أو يرمي مواد كيميائية سامة.[1]

ــ الرسم على تخزين النفايات الصناعية: حدد قانون المالية لسنة2002 قيمة الرسم ب10500دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية و/ أو الخطرة، وحصص العائدات هذا الرسم ب 10% لفائدة البلديات، 15%لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.[2]

ــ الرسم على تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج: حدد بسعر مرجعي قدره 24000 دج عن كل طن من النفايات المخزنة، ويتم توزيع حاصل الرسم ب10% لفائدة البلديات، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.[3]

ــ الرسم المتعلق بالنفايات الحضرية: تم تحديد هذه الرسوم مابين 500 دج و1000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني، وما بين 1000 دج و10000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه، وما بين 5000 دج و20000 دج على كل ارض مهيأة للتخييم والمقطورات، وما بين 10000 دج و100000 دج عن كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه[4] .

<u>2ــ6ــ تطور الوسائل والموارد الخاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم:</u>

من الجدول رقم (21) نلاحظ تطور التوظيف في إطار تهيئة الإقليم والبيئة خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2005، حيث شهدت هذه الفترة تطور ملحوظ وبلغ التوظيف أعلى قيمة له سنة 2001 ب201 منصب عمل.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد43، 20 يوليو2003، المادة14، ص5.

[2] وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان 2007، ص83.

[3] المرجع نفسه، ص84.

[4] المرجع نفسه، ص85.

جدول رقم (20): تطور التوظيف الخاص بالبيئة وتهيئة الإقليم

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
عدد أشخاص	16	17	98	51	29	48	359
التأطير	44	84	40	72	10	62	312
المجموع	60	201	138	123	39	110	671

SOURCE: Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005. P306.

من الجدول رقم (22) الذي يوضح تطور الميزانية الخاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2005، حيث نلاحظ أنها في زيادة مستمرة طيلة هاته الفترة بعد أن كانت 288،166 مليون دج سنة 2000، وصلت الميزانية سنة 2005 إلى 702،436 مليون دج.

جدول رقم (21): تطور الميزانية الخاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم

السنوات	2000	2001	2002	2004	2005
الميزانية (مليون دج)	288،166	379،509	523،285	611،564	702،436

SOURCE: IBID, P306.

الجدول رقم(23) يوضح تطور الاستثمارات العامة في مجال البيئة خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2005، حيث طيلة هاته الفترة الاستثمارات في مجال البيئة تشهد تطور مستمر من سنة إلى أخرى، رغم أنها في سنة 2004 انخفضت مقارنة بسنة 2003.

نستنتج أن كل من التوظيف والاستثمارات والميزانية في مجال البيئة في تطور ملحوظ ومستمر، وهذا في إطار جهود الدولة في حماية البيئة والتنمية المستدامة، هاته المجهودات ورغم ارتفاع الأرقام الخاصة بها إلا أنها تبقى غير كفاية، نظرا للمشاكل البيئية التي هي أيضا في زيادة مستمرة ويبقى جزء منها غير ظاهر ولا يمكن تقييمه.

جدول رقم (22): تطور الاستثمارات في مجال البيئة

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تسريح البرامج (ألف دج)	774855	1448533	1795205	2387767	1754827	2915726
الزيادة	————	807000	529000	1087000	4400	1165000
نسبة الزيادة %	————	55	30	45،50	25	39،96

SOURCE: Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement. OP.Cit, P306.

3ـ آفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

تحققت انجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في الجزائر فهناك مشاريع محققة وأخرى في طور الانجاز كما بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36،5 مليار دج كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال انجاز المشاريع التالية:

ـ مشروع حماية الساحل.

ـ مشروع حماية التنوع البيولوجي.

ـ انجاز مشروع خاص بالبيئة.

ـ مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب مثلا على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر.

ـ عمليات تحسين المحيط الحضري.

ـ إعداد إستراتيجية لإعادة توازن لتوزيع النشاطات السكان ووسائل التنمية.

ـ مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.

ـ المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.

ـ تضع بيئة حضارية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.

ـ ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

ـ تسيير ومراقبة إزالة النفايات، مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

ــ في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل.

ــ في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية في البلاد.

ــ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

ــ وضع جهاز مراقبة الهواء.

ــ إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط.

ــ تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رامسار في أحواض ابيرة، العصافير، طونقا بالطارف.

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى سبع مناطق نذكر منها: غابات الأرز بخنشلة وغابات الستبلة بالجلفة ومنطقة واد الطويل بتيارت ومنطقة تين هنان بتمنراست.

إن هذا المسعى التنموي يرتكز على مبادئ التضامن والتنسيق والحكم الراشد والمشاركة التي تشمل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة وحماية البيئة، إذ يجب على كل الهيئات والمنظمات المعنية بحماية البيئة والتنمية المستدامة التنسيق والتعاون فيما بينها وعلى كل منها أن تلعب الدور المهم في هذا الإطار مع توعية المواطن ومشاركته في مختلف العمليات الخاصة بالبيئة وضمان استدامتها لأنه هو المسؤول الأول والأخير.

المبحث الثالث: وضعية البيئة الزراعية في الجزائر:

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2 وتمتد من الشرق إلى الغرب مسافة 1200 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب مايقارب 2000 كلم، وتتميز الجزائر بتنوع أقاليمها ومناخها، حيث نجد في المنطقة الشمالية مناخ البحر الأبيض المتوسط ويتمركز فيها 90% من السكان، ومساحتها تمثل 12% من المساحة الإجمالية للجزائر، أما تساقط الأمطار فيها فيتراوح بين 1000ملم في المناطق الرطبة الساحلية إلى 100 ملم على مشارف الأطلس الصحراوي، وتتميز هذه المنطقة بنظامها البيئي الغابي وتنوعه. ثم نجد منطقة الهضاب العليا مساحتها حوالي 20 مليون هكتار، مناخها قاري وتساقط الأمطار فيها غير منتظم ويوجد فيها النظام البيئي السهبي، وفي الجنوب المنطقة الصحراوية التي نسبة مساحتها 80% من المساحة الإجمالية وتساقط الأمطار فيه اقل من 100ملم وسنوات بدون تساقط ومعامل التبخر يتجاوز 80% .[1]

يعتبر هذا التنوع الطبيعي والحيوي مهدد بالأخطار على المدى الطويل، والتي لها نتائج ضارة على المستوى البيئي، وحتى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فالمناطق الجبلية تهددها الحرائق وعدم تجدد غطاء الثروة الغابية، إضافة إلى مشاكل الزراعة الجبلية وكذلك انجراف التربة الناجم عن أمطار الشتاء وكذا تضرر السدود ومشكل الفيضانات. والجفاف يهدد المناطق السهبية، ومع التأخر في التجدد الطبيعي للاحراج مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التصحر. وعلى المستوى الصحراوي فالاختلالات التي تحدث في الواحات واضحة جدا كالاستعمال المفرط للموارد المائية الجوفية.

إن إعادة الاعتبار للثروة الغابية والحفاظ على التنوع الأصلي والذي أصبح متطلب رئيسي تسعى جميع الدول إلى الحفاظ عليه بشقيه النباتي والحيواني وهذا الاخير جزء كبير منه مهدد بالانقراض. يجب القبول اليوم بان أنظمتنا البيئية تعيش كارثة حقيقية بيئية ذات نتائج سلبية اقتصاديا واجتماعيا وتؤثر على الأمن الغذائي والبيئي. من حيث الثروة المائية فتوجد ثروة مائية هائلة جوفية وسطحية ولكن تعاني من مشكل الهدر[2]. فالقطاع الزراعي وحده يستهلك 65% من

---

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit, P48.

[2] علي كساب، محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص13.

الموارد المائية في حين انه لا يتجاوز نصيبه في الدخل الوطني الخام 15%[1]، إنتاج السلع الغذائية يتأثر بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية كالحرارة وموجات الصقيع.

هذه الوضعية ناجمة على عدم فعالية بعض النشاطات والتدخلات الغير مدروسة. إشكالية التوازن البيئي(الإنسان ــ الوسط) لا نستطيع حدها في بعض التدخلات التقنية الزراعية والغابية والى علاقة الرعي ولكن ترجع إلى تسيير إقليمي مستدام مع إدخال نشاطات تنموية (الصناعة، السياحة) للحصول على عائدات خارج الزراعة وتمتص البطالة لتجنب الضغط على المصادر الطبيعية.

1ــ الأراضي:

1ــ1ــ التوزيع العام للأراضي:

تقدر المساحة الإجمالية الزراعية (SAT) ب 40،7 مليون هكتار وتمثل 17 % من المساحة البلد، وتضم:

ــ الأراضي المحمية والغير خاضعة للاستغلال في مدة اقل من 5سنوات والتي دورها في الثروة الحيوانية وتقدر مساحتها ب 31،6 مليون هكتار بنسبة 77،6 % المساحة الإجمالية الزراعية (SAT) .

ــ المساحة الزراعية المستغلة (SAU) مستغلة أكثر من 5 سنوات تمتد على مساحة 8،2 مليون هكتار وهو ما يعادل 20،2 % من المساحة الزراعية الإجمالية، وهي موزعة كما يلي:[2]

ــ زراعة حرجية 3،8 مليون هكتار (46،3% من المساحة الزراعية المستخدمة SAU)

ــ أراضي في وضع راحة 3،7 مليون هكتار (45،5% من المساحة الزراعية المستخدمة SAU)

ــ زراعة الفواكه 576990 هكتار (7،01% من المساحة الزراعية المستخدمة SAU)

ــ الكروم 1% من (SAU) والمحميات الطبيعية 0،3% من (SAU) .

---

[1] Hakima lakhdariK et Atmane ayad, Les Conséquences Du Changement Climatique sur Le Développement De L'Agriculture en Algérie, 5[eme] colloque international: énergie, changements climatique et développement durable, Tunisie, Juin 2009.

[2] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit, P50.

وتقدر مساحة أراضي الحلفاء ب2،7 مليون هكتار وتمثل 1،1% من مساحة البلد، والأراضي الغابية 4،3 مليون هكتار بنسبة 1،8% من المساحة الإجمالية، أما عن الأراضي الغير المنتجة أي الغير خاضعة للاستغلال الزراعي لا ينتظر منها أن تزرع والتي هي عبارة عن كثبان أو أراضي صخرية أو أراضي مشغولة بالتجمعات والطرق تقدر ب 190 مليون هكتار أي 80% من مساحة الأراضي الإجمالية.

1-2- تحليل أسباب تدهور التربة:

التربة هي العنصر الأساسي للنباتات وتحتوي على الماء وهي حيوية في جميع الأنظمة البيئة، إن ضياع وتدهور التربة لديه آثار مباشرة على الإنتاج، ونفتقد في الجزائر إلى خرائط توضح نوعية التربة وهناك بعض الدراسات التي أجرتها الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRA) وبعض المنظمات تبين أن ما يقارب 8 مليون هكتار قد تم جردها في خرائط على كم من صعيد، كمساحة التربة القابلة للزراعة والتي تتوفر على الماء اعتمادا على خصائصها الفيزيائية والكيميائية وكذلك بعض العوامل البنيوية والطبوغرافية كالمناخ ومن أسباب تدهور التربة نذكر:

1-2-1 التعرية:

سببها نقص الغطاء النباتي وفقر التربة بالمواد العضوية، التعرية المائية مرتبطة بالمناخ المتوسط وهي فصلية بصفة غير منتظمة ومرتبطة بتساقط الأمطار. الإنسان بعدم احترامه لطرق الزراعة جعل الوسط ضعيف، مما أدى إلى انجراف التربة، إضافة إلى الرعي المفرط وتأثيره على نزع الغابات. وفي المناطق الرطبة الساحلية 50% من الأراضي يميل قدره 12%، نجد 85% من المساحة الزراعية المستخدمة توجد في مناطق جبلية من التل و63% من الأراضي التلية ترتفع ب800 متر على سطح البحر، والباقي يوجد في ميل 25%، باعتبار هذا المعيار الطوبوغرافي بالإضافة إلى طبيعة هذه المناطق فيها صخور هشة تتعرض للتعرية بسهولة.[1] وتقدر المساحة المهددة بالتعرية بسهولة ب 12 مليون هكتار، نتيجة للمناخ والارتفاع والطبيعية التكوينية ونقص القطاع النباتي ما يقرب 2000 طن/كلم^2 في السنة من الأطلس التلي وأكثر 120 مليون طن يلقى

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Op.cit , P52.

بها في البحر وضياع أراضي نتيجة امتلاء السدود حيث أن 11،2% من السعة الابتدائية ل 23 سد في الجزائر ضاعت من جراء مشكل ارتفاع الطمي الناتج عن تعرية التربة.

1ـ2ـ2 نزع الغابات والرعي الجائر، التصحر:

بالرغم من المجهودات المبذولة لإعادة التشجير المحققة منذ الاستقلال إلا أن 10% إلى 12% من الغطاء النباتي يتعرض سنويا إلى الحرائق أي ما يقدر ب 36 ألف هكتار سنويا، إن التصرف السيئ للإنسان والقطع الغير المنظم للأشجار والرعي الغير منظم أدى كل هذا إلى تدهور جزء كبير من الغطاء النباتي خصوصا في المناطق ذات أنظمة بيئية ضعيفة ونتج عنه التصحر. تحصى مابين التربة المتضررة والمتضررة جدا سنويا 7 مليون هكتار.

يمس التصحر جميع المناطق شبه صحراوية والسهبية (تساقط الأمطار فيها 100ـ400 ملم سنويا).[1] واثر هذه العملية أدى إلى ظهور مناطق كثبانية والى جعل الأراضي قاحلة، فالزراعة في الجزائر مطبقة وتمارس في المناطق التي يشكل التصحر خطر عليها ففي المنطقة القارية الجافة بلغت 3،5 مليون هكتار سنة 2002 وفي شرق البلاد الزراعة المطبقة في مساحات واسعة انحصرت في بعض المناطق السهبية، وفي الوسط الوضعية دقت ناقوس الخطر، ففي السهوب الغربية نقصت فيها المناطق السهبية بشكل ملاحظ.

الاستعمالات الغير عقلانية لبعض الأدوات والتجهيزات الصناعية على التربة الضعيفة في المرتفعات السهبية والصحراوية ومع تأخر في تجديدها بالنظر إلى المساحة الفلاحية أدت إلى نتائج معكوسة لما كان متوقع ومن جهة أخرى تحقيق بعض الفلاحات والنباتات والأشجار المثمرة غير ملائمة لنوعية التربة.[2]

[1] Rapport national Algérie pour le sommet mondial du développement durable, Johannesburg, 2002, P22.
[2] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Op.cit, P54.

1ـ2ـ3 التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

إستراتيجية النمو منذ السبعينات ومع زيادة في النمو الديمغرافي أدت إلى سوء التمركز في منطقة معينة من الأقاليم خاصة في الشمال بجوار المدن الكبرى أين نجد أن 80% من السكان يعيشون في 14% من المساحة الإجمالية، على الشريط الساحلي أين توجد الصناعات. وفي السنوات الأخيرة النزوح الريفي نحو المدن قدر ب 5 مليون نسمة. كل هذا أدى إلى توسع في البناء والتعمير على حساب الأراضي الزراعية كمتيجة والشلف وبني موسى في الشرق والهضاب الغنية في الغرب وكذلك الواحات الخصبة في الجنوب خاصة في بسكرة وغرداية. من سنة 1962 إلى غاية سنة 2002 ضاعت 160 ألف هكتار من الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني، توسع المناطق العمرانية ونزوح من الأرياف ومن المناطق الجبلية والسهبية زادت من بعض الظواهر كالتعرية والتصحر وهجر الأراضي الزراعية أي أدى إلى تدهور النظام البيئي والثروة الطبيعية.

1ـ2ـ4 الملوحة وعقم الأراضي المروية سابقا:

إن العجز في مياه السقي وضعف القدرة على الترميم وسوء التسيير للمصادر المائية كالوديان والآبار ونقاط المياه تكبح إمكانية عدم تركيز الزراعة والري، وكذلك ظاهرة صعود الملح الناجمة عن سوء الري على سبيل المثال المناطق الصحراوية كالواد، ادرار، ورقلة والمناطق السهبية. إن بعض الصناعات لها آثار سلبية مثل النفايات الصلبة والغازية التي تساهم في عمق الكثير من الأراضي الزراعية، زيادة على ذلك النفايات العشوائية التي أضرت بالفضاء الزراعي وتلوث تربته.

2ـ النظام البيئي الجبلي ومشاكله البيئية:

2ـ1ـ مكونات النظام البيئي الجبلي:

ويمكن تقسيم الجبال في الجزائر إلى ثلاث سلاسل:

ـ الأطلس التلي في الشمال.

ـــ الأطلس الصحراوي في الجنوب.

ـــ مرتفعات الطاسيلي والهقار في أقصى الجنوب.

الأطلس التلي والأطلس الصحراوي يغطيان 12130000 هكتار، الأطلس التلي وحده 7765000 هكتار وهو الأكثر رطوبة والأكثر غطاء نباتي وغابي ومتنوع أكثر من الأطلس الصحراوي، وهذا الأخير متنوع أكثر من الطاسيلي والهقار.[1]

تلعب الجبال دورا كبيرا في التنوع البيولوجي (إختلاف المناظر الطبيعية وأنواع النباتات...) وفي تنوع المناخ (مناخ أكثر رطوبة)، وفي المصادر المائية والمعدنية، والسكان القاطنين بها حيث أن ربع السكان يعيشون في المناطق الجبلية، ولها دور تاريخي (مقر الحضارات القديمة، ورمز الثورة التحريرية الجزائرية).

حاليا المناطق الجبلية تشكل أنظمة ضعيفة الاندماج في الاقتصاد الوطني، بعض المناطق الجبلية تعرضت للتدهور وضياع التنوع البيولوجي (تجمعات بني شقران)، هذا يؤثر على الأمن الغذائي وإحياء المناطق الريفية سلبيا. الجبال تضم 25% من السكان و11% من المساحة الزراعية المستغلة (SAU) بمعدل 0،2 إلى 0،3 هكتار للفرد الواحد. لا يمكن اعتبار الجبال مناطق للحفاظ أو التخصص فقط بل يمكن استغلالها في إنتاج ثروات عديدة وجلب أنشطة أخرى مثل السياحة.[2]

2ـــ2ـــ خصائصه:

التجمعات التلية المدروسة تمثل نوعين من الأوساط، نجد المناطق الرطبة للشمال الشرقي تمتد من شرق الجزائر إلى غاية الحدود التونسية، الارتفاعات فيها لا تتجاوز 2300 متر عن سطح البحر (أعلى قمة هي جرجرة ب 2305 متر) ، وهي الأكثر رطوبة وفيها من الأشجار والأكثر تعداد في السكان. المناطق الوسطى والغربية على العموم اقل أشجار وتعرضت إلى تدهور كبير جدا ومتزايد والارتفاعات متوسطة عموما إلى مرتفعة كما نلاحظ في الجدول التالي:

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit, P55.
[2] IBID, P56.

جدول رقم (23): أصناف الارتفاعات في الشمال

الارتفاعات	الوسط	المساحة	%
اقل من12%	أراضي منخفضة	615000	8
12،5ـــ25%	هضاب	5078000	67
اكبر من25%	جبال	1872000	25
المجموع		7565000	100

SOURCE: Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit. P57.

وتتميز المناطق الجبلية بهشاشة الوسط وهامشية أراضيها ونشاطاتها الاقتصادية، وهذه الأخيرة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (24): النشاطات الاقتصادية للمناطق الجبلية في الشمال

النشاطات	%
الرعوية	4
الزراعية	13
الغابية	31
شبه الرعوية	52
المجموع	100

SOURCE: IBID, P57

2ــ3ــ برنامج التنمية للمناطق الجبلية:

استرجاع الأوساط الغابية والمناطق الجبلية يشكل محل اهتمام للسلطات العمومية، حيث نجد مشروع التشغيل الريفي (PER) في 7 ولايات في الغرب الجزائري لحماية المصادر النباتية والغابية وهذا المشروع استفاد منه 22 ألف شخص، 19 ألف شخص استفادوا من أشجار الفاكهة و 1768 شخص استفادوا من الكروم 529 شخص استفادوا من مصدات الرياح 140 شخص استفادوا من تحسين المحيط. والعائدات الايجابية من هذا المشروع هي على عدة مستويات (الفلاحة، البيئة، التشغيل الريفي).

جدول رقم (25): تآكل التربة حسب المناطق

المناطق	الكتلة التلية	كتلة الأطلس الصحراوي	مناطق أخرى	المجموع
الغرب %	16	8	23	47
الوسط %	21،5	——	5،5	27
الشرق %	21	2	3	26
المجموع%	58،8	10	31،5	100

SOURCE: Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit. P60.

جدول رقم (26): تآكل التربة في مختلف أنواع الأراضي

المناطق	أراضي غير مفيدة	أراضي زراعية مستخدمة	المساحات المفتوحة	Maquis	اخرى	المجموع
الغرب %	3،5	58	21	4،5	12	100
الوسط %	4	58	21	12	5	100
الشرق %	1	37	23	27	12	100
المجموع%	3	51	22	14	10	100

SOURCE: IBID, P60.

إن المساحة التي تم تشجيرها في عدة برامج هي مليون هكتار بنسبة سنوية قدرها 11% وهي منخفضة عن النسبة المرجوة 25% وهي الضرورية لاستمرار واستدامة النظام البيئي والبيولوجي.

والتشجير يشجع بواسطة ما يلي:

- التحكم في تقنية التشجير.
- متابعة المساحات المزروعة.
- مساهمة السكان المحليين.
- استعمال الأشجار المثمرة الأكثر نجاعة.

والمناطق الجبلية يجب أن تفتح على عدة مجالات أخرى كالسياحة وغيرها من النشاطات الاقتصادية مع المراعاة حماية البيئة واستدامتها، والسكان المحليين يجب أن يساهموا في هذا.

3ـ النظام البيئي الغابي ومشاكله البيئية:

الغابات في الجزائر مرتبطة مباشرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يميز شمال الجزائر هذه الغابات غير متجانسة وكثافتها غير موزعة بانتظام، بدلالة توزع الوسط المناخي والعامل الجبلي والعامل البشري، هذه الخصائص ميزت الغابات كوسط ضعيف متأثر بالاستعمال الدائم منذ آلاف السنين. لقد شهدت الغابات اختلالات كبيرة بين المساحات المتواجدة سابقا والمساحات المتبقية منها فالغابات المناخية سجلت نقص كبير ومساحات كبيرة منها أصبحت خالية، وتعتبر المناطق الساحلية الشرقية من الجزائر هي الأكثر غابية والأكثر رطوبة. فضاءات الغابات مرت بعدة سياسات لإعادة حمايتها وتأهيلها واستغلالها في إطار التنمية المستدامة وذلك باستعمال المصادر المتجددة للمناطق الجبلية. لقد تأثرت الغابات من جراء الحرائق السنوية التي تشهدها فمنذ سنة 1963 أتلفت الحرائق ما معدله 36603 هكتار سنويا، والمناطق الأكثر تأثرا هي بني شقران والحضنة، وكذلك القطع الغير منظم والغير مرخص لأشجارها، وشغلت مساحات الغابات للرعي واستعمالها كأراضي للفلاحة.

تساهم الغابات بطريقة مباشرة وغير مباشرة في حماية البيئة والتنمية المستدامة وفي الإنتاج يعتبر الصنوبر الحلبي الأكثر انتاجا ب70% من الإنتاج الغابي والباقي موزع بين الفليين والصنوبر البحري والكاليتوس.

ولأجل التنمية المستدامة للغابات يجب الوقاية من الحرائق ومكافحتها، ووضع دراسات علمية تجرى لتحديد الحرائق، وتوعية السكان بنشر المعلومات الخاصة بهذا مع وضع التقنيات الحديثة لحصر الغابات، ومكافحة بعض الطفيليات التي تمس المناطق التي يوجد بها الصنوبر والبلوط وغيرها وتسيير الغابات يجب أن يتم على مستويين محلي ووطني. فالوضعية الحالية للغابات وتأثيراتها على الوسط كالتعرية والتصحر والنظام البيئي تدفع إلى إيقاف هذا التدهور البيئي.

4ـ النظام البيئي السهبي ومشاكله البيئية:

هي منطقة امتداد نبات الحلفاء محدودة من الشمال بمنطقة مناخ المتوسط إلى مشارف الصحراء جنوبا، وهي منطقة تساقط الأمطار ما بين 400ملم و100ملم، تبلغ مساحة السهوب حوالي 190000 كلم^2 وعدد السكان حوالي 3،4 مليون نسمة في 2004[1]. هذا النظام البيئي يغطي مساحة 20 مليون هكتار التي يمكن تقسيمها كما يلي:[2]

ـ نباتات سهبية مثل الحلفاء والشيح وغيرها ب 15 مليون هكتار.

ـ الزراعة 1،1 مليون هكتار.

ـ الغابات 1،4 مليون هكتار.

ـ أراضي قاحلة، رمل، سبخات 2،5 مليون هكتار.

ومن ناحية المادة العلفية تنتج السهوب 1مليار وحدة علفية وهو ما يمثل ربع احتياجات القطعان.

إن عوامل تدهور النظام البيئي السهبي هي: الجفاف، الرعي الجائر، عدم تجدد الغطاء النباتي، نزع نباتات الحلفاء، ملوحة الأراضي استغلال النباتات لأغراض طبية وصناعية التي تخفض من الغطاء النباتي. إضافة إلى التصحر الذي يهدد المنطقة السهبية والجدول التالي يوضح درجة حساسية أراضي المناطق السهبية للتصحر.

جدول رقم (27): مساحة الأراضي حسب أصناف الحساسية للتصحر

الأقسام	المساحة بالهكتار
منطقة متصحرة	487902
منطقة حساسة جدا	2215035
منطقة حساسة	5061388
منطقة متوسطة الحساسية	3677680
منطقة قليلة او منعدمة الحساسية	2379170

SOURCE: Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit. P76.

1 Abelhamid abdelaziz, Quelle Agriculture pour L'Algérie, OPU, Algérie, 2009, P15.
2 Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit, P73.

إن الجفاف ليس هو العامل الوحيد المتسبب في التصحر فالنشاط البشري الغير منظم الذي يضر بالثروة الطبيعية هو أيضا متسبب في هذا. بالرغم من تدهور المناطق السهبية للحلفاء والتي مازالت مستغلة في بعض المناطق وهذا النوع مهم جدا للنظام البيئي السهبي وهو على وشك أن يصبح نوع نادر في طريق الانقراض، واستعمالها مستمر بطريقة عشوائية. لقد وضعت عدة برامج لتنمية المناطق السهبية مثل برنامج الانجازات الكبرى والذي تطلب انخراط السكان المحليين فيه، وتقوم برعايته والإشراف عليه المحافظة العليا لتطوير السهوب (HCDS) والمديرية العامة للغابات (DGF) ، والجدول التالي يوضح انجازاتهما.

جدول رقم (28): انجازات المحافظة العليا لتطوير السهوب والمديرية العامة للغابات2002/97

النشاطات الخاصة ب HCDS	انجازات HCDS	النشاطات الخاصة ب DGF	انجازات DGF
نباتات رعوية(هكتار)	33714	تشجير(هكتار)	72428
مساحة محمية(هكتار)	2448100	صيانة مساحات نباتية(هكتار)	7379
مناطق أشجار مثمرة(هكتار)	1509	تحسينات رعوية (هكتار)	9140
انجازات آبار ارتوازية(وحدة)	2+154 جارية	نباتات مثمرة(هكتار)	17259
انجازات آبار(وحدة)	114	نباتات علفية (هكتار)	423
انجازات جب DJOUBS	2+72 جارية	تثبيت الرعي(هكتار)	1966
انجازات البرك	3+71 جارية	إعادة التسكين (هكتار)	975
ABRIS DE FORGE	126	تثبيت الكثبان (هكتار)	659
تهيئة DJOUBS	3+51 جارية	الكروم (هكتار)	50
إشغال C.E.S (متر)	83799	مصدات الرياح (كلم)	305
انجازات سدود صغيرة (وحدة)	2+29 جارية	تهيئة طرق ريفية (كلم)	789
انجازات سواقي	107627	فتح طرق (هكتار)	846
تهيئة آبار (وحدة)	3+213 جارية	تحسين الأراضي(هكتار)	806
تهيئة المنابع (وحدة)	6+154 جارية	تصحيح السكب ($م^3$)	51226
تهيئة السدود الصغيرة (وحدة)	8+35 جارية	إعمال حرجية (هكتار)	46156
تجهيزات الطاقة الشمسية(وحدة	6	مخافر الغابات (وحدة)	10
تجهيزات الآبار العميقة(وحدة)	117	نقاط المياه (وحدة)	3
تجهيزات الرياح (وحدة)	7	الحزام(هكتار) الأخضر	353
مناطق مروية (هكتار)	31500	إنتاج النباتات (مليون)	116

SOURCE:Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit. PP: 78/79

إن تجنيد جميع الوسائل والتنسيق الأحسن للمجهودات المبذولة من طرف مختلف المؤسسات والمنظمات التي لها علاقة مثل المحافظة العليا لتطوير السهوب والمديرية العامة للغابات والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة لضمان التعاون، والارتباط لجميع السياسات المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة للمصادر الطبيعية وحماية بيئتها ومكافحة التصحر كخطر يهدد النظام البيئي السهبي.

5ـ النظام البيئي الصحراوي:

إن الصحراء الجزائرية كبيرة إذا تمثل ما يقارب 84% من المساحة الإجمالية للبلد أي أكثر من 2 مليون كلم^2، الحرارة مرتفعة بها ومدى حراري يومي وشهري وسنوي مرتفع، تساقط الأمطار فيها ضعيف جدا، نسبة الرطوبة متدنية.

تمتلك الجزائر في الصحراء بعض المناطق الجمالية مثل: القصور، الواحات، التي تأسست على مصادر المياه مثل: منطقة تاغيت، بني عباس، ادرار، غرداية، جانيت، وغيرها من المناطق ذات بعد جمالي وسياحي. أما عن الغطاء النباتي الصحراوي فانه يختلف حسب المنطقة والوسط ومن أهم نباتاته نذكر: نباتات العرق، نباتات الحمادة، نباتات المرتفعات والفلزات، نباتات المالحة، نباتات المائية قرب مصادر الماء.

تعتبر الواحات المناطق الرئيسية للنشاط الزراعي الصحراوي، جنوب الأطلس الصحراوي، فيها ما يقارب 100000 هكتار من الأراضي الزراعية المستخدمة وتخضع للمناخ فوق القاري (hyper-aride)، أما الزراعة فيه زراعة تقليدية ضعيفة التكنولوجيا أي استغلال زراعي على نطاق ضيق وصغير ومتقطع، والإنتاج الزراعي فيه متعلق بالنخيل، والثروة الحيوانية فيه تتمثل في الإبل، ان المعايير الطبيعية والمناخية تتغير من واحة إلى أخرى وكذلك مصادر المياه وتساقط الأمطار.

هناك محاولات فلاحية لإدراج بعض الزراعات في الصحراء مثل: القمح، الأشجار المثمرة وتربية الأبقار في الصحراء والبيوت البلاستيكية، وزراعة المقاولات، وقد أعطت نتائج مدهشة ولكنها في بعض الأحيان خاضعة إلى سوء الاختيار لبعض الأصناف، التي تكون غير متأقلمة مع

الشروط المناخ الصحراوي. إن نظام الإنتاج الواحات التقليدي الذي يعتبر الدعامة الأساسية للزراعة الصحراوية والمتوارث عبر أجيال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يهمل هكذا ويتم إحلال مكانه أنظمة جديدة غير مقبولة اجتماعيا وإلا كيف يفسر إن اغلب المستثمرين الذين خاضو تجربة الزراعة الصحراوية ليسو أصلا فلاحين بل مضاربين[1] .ونشير هنا إلى أن مرض البيوض يهدد زراعة النخيل ولقد تضررت 3 مليون شجرة نخيل بسببه.[2] وتعمل الجزائر على حماية مواردها الأرضية والمائية من خلال برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب والذي يعرف بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار وتجديد النخيل والواحات وتوسيعها.[3]

6ــ مساهمات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في حماية البيئة الزراعية:

اعتمدت سياسات زراعية غير ملائمة لمدة طويلة لم تشجع الاستثمار ولا المحافظة على المصادر الطبيعية واستدامتها، سنة 2000 شهدت إتباع سياسة فلاحية متلازمة تراعي الإنتاجية والحفاظ على المصادر الطبيعية مع ضمان استدامتها. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنطلق في نفس السنة سمح ببداية منهاج إجمالي يهدف إلى تحقيق الهدفين المرجوين من هذا المخطط وهما:

* تكثيف الإنتاجية وتوسيع المساحة الزراعية المستخدمة (SAU).
* التنمية المستدامة المرتكزة على الاستغلال العقلاني للمصادر الطبيعية.

والبرامج الخاصة بحماية البيئة والتنمية المستدامة تتضمن مجالات التدخل الآتية:[4]

- تنمية الفلاحة في المنطقة الصحراوية.
- التشجير وإعادة التشجير.
- استصلاح الأراضي.
- مكافحة التصحر.
- تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.
- المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها.

---

[1] موسى رحماني، تجربة زراعة المقاولات ــ حبوب الرش إلى أين؟، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد12ــ2005، جامعة الجزائر، ص63.

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, OP.Cit. P82.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2009، ص65.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 46، 10 أوت 2008، المادة 11، ص7.

في الواقع هذا المخطط يعتمد على مبدأ أساسي وهو قيادة التنمية الفلاحية مع الاحترام الصارم لتوازن الأنظمة البيئية. هذا المبدأ يتسبب في اختيار النظام الإنتاجي المكثف والمتأقلم في مناطق ذات اختلاف من حيث المناخ الزراعي في مختلف أقاليم الوطن، في كل مرة يكون هذا ضروري في تحويل الأنظمة الإنتاجية على الممارسين الزراعيين بهدف تحفيز عودة توازن النظام البيئي المتدهور منذ عدة سنوات بعد الاستعمال المفرط والغير العقلاني وأحادية النمط الزراعي. زيادة على ذلك المجهودات المبذولة للتشجير والتوسيع في الغطاء النباتي في شمال البلاد (الهدف الوصول الى نسبة تغطية 11ـــ14% في سنة 2020 على المستوى الوطني) المتضمنة كذلك في المخطط. هذه المجهودات تأتي في خدمة التنمية الفلاحية بتهيئة مكان مفضل إلى أنواع الأشجار المثمرة وتنمية الريف، إن التكفل الحديث بالقضايا الريفية سمحت بنشوء سياسات والانخراط في برامج نشطة سمحت باندماج أحسن للتنمية المحلية وزيادة فرص العمل والحفاظ على المصادر الطبيعية في الريف.

من بين برامج وانجازات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نذكر مايلي:

1ـــ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مساهمة فعالة لحماية وإعادة الاعتبار للمناطق السهبية: فهو يعمل على التسيير المستدام لهذه المناطق بالاعتماد على شراكة مع السكان المحليين، التأهيل بزرع في مساحة قدرها 74500 هكتار وبذر المناطق المتدهورة والحفاظ على المناطق المعرضة للتدهور (1،5مليون هكتار)، كذلك تكثيف شبكة نقاط المياه الموجهة لإرواء القطعان والحفاظ على المناطق المتواجدة حاليا من مصادر المياه ومضاعفة وسائل الري (سدود، حواجز مائية، آبار...) لزيادة قدرات التخزين للمياه. لأجل تحفيز السكان قانون المالية سنة 2000 قرر تقسيم الرسوم المخصصة للرعي 70% للبلدية و30% للخزينة الوطنية، وفي سنة 2002 مشروع المالية التكميلي أقر بتأسيس صندوق محاربة التصحر والتنمية الرعوية والسهوب (FLDDPS)، هذا الصندوق تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى هذا الصندوق هناك مساهمة المحافظة العليا لتطوير السهوب والتي تقوم بجهود في نفس الصياغ، في سنة 2001 ساهمت في زرع النباتات الرعوية والحفاظ على المكتسبات الرعوية، انجاز وتأهيل نقاط المياه، لكنها لم تحل المشكل الأساسي لمساحات الأراضي بسبب عدم قدرة المشرع على الفصل في حقوق الملكية واستغلال المساحات وبغياب دراسات مشاركة تسمح باقتراح حلول حية.

2ــ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسير نحو التخلي عن المواد الكيميائية في الزراعة وتأهيل الزراعة البيولوجية: هذا المفهوم يوفر لنا آفاق واسعة للتقليل من تلوث مصادر المياه بالمواد الكيميائية (المبيدات، المضادات الحيوية...)، وانطلق في موسم 2003/2002 أول برنامج للزراعة البيولوجية من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهناك خلية تابعة للوزارة مكلفة بإجازة المنتجات البيولوجية وأنشأت في ديسمبر2002، وقد أعطت الدولة مساعدات تقدر ب3000دج للهكتار في السنة وكذلك منحة إنتاج تقدر 3دج لكل كلغ للحدائق و5 دج للتمور، 4 دج لجميع أنواع الفواكه، كذلك منح أخرى متعلقة بتصدير المنتجات الزراعية البيولوجية.

3ــ دعم جهود التشجير: تطور نسبة المحيط الغابي في الجزائر ويجب الوصول إلى نسبة 22% التي تعطي التوازن البيئي[1] ، تهدف هذه السياسة إلى مكافحة تدهور التربة ومكافحة التصحر وإضافة مصادر أكثر وتحسين دخل السكان وتكملة جهود السد الأخضر، إضافة إلى إدخال أنواع جديدة ذات أهمية اقتصادية كالبلوط والفلين والصنوبر، أو نافعة مباشرة للسكان كالكروم والحمضيات. في إجمال تطبيق البرنامج الوطني للتشجير ضمن توسيع الغطاء النباتي بالتحسين والمحافظة على التربة (2،8 مليون هكتار المرجوة)، إن برنامج التشجير تعترضه مشاكل من بينها الحرائق ولقد وضعت مصالح الغابات في أولوياتها المحورية مكافحة الحرائق إذا سجلت انخفاض سنة 2002 ب23% عن سنة2001. والجدول التالي يوضح جهود التشجير:

جدول رقم (29): التشجير وإزالة الغابات ومكافحة الآفات

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مساحة الغابات المزروعة(ألف هكتار)	4100	4100	4100	4100	4100	4100	4782	4753	4753
المساحة المزالة من الغابات المزروعة(ألف هكتار)	–	—	21،98	—	—	—	1،98	3،6	497
مساحة التشجير السنوي من الغابات(ألف هكتار)	28948	42965	36921	34485	31110	28355	44690	72886	73417
مساحة الغابات المستخدمة فيها المكافحات كلم^2)	27،28	50،67	20،22	9،84	32،36	970،10	27،24	963،49	452،14

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.www.aoad.org

[1] Le Gouvernement Algérien, OP.Cit, P70.

4ـ التنمية الريفية مقاربة متكيفة مع الوسط مع توسعة وزارة الفلاحة وإضافة التنمية الريفية إليها، وضم التنمية الريفية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فأصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية واتخاذ إجراءات في إطاره من بينها: تدخلات استعجالية لتشجيع النشاطات الحراجية الزراعية الرعوية للمناطق الريفية الأكثر تضررا وتدعيم وعقلانية مختلف الموارد الموجهة لتمويل ودعم النشاط الفلاحي والريفي. 194 مشروع خاص بالتنمية الريفية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) .[1] وفي 2004 كانت التوجهات الكبرى بمشروع (الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة)، وفي 2006 مشروع (السياسة التجديدية الريفية PRR).[2]

5ـ الفوائد البيئية لمشاريع التشغيل الريفي رقم1 و2 في مكافحة التعرية والتسيير المستدام للمصادر الطبيعية ويهدف أساسا إلى امتصاص البطالة الريفية بفضل الاستثمارات المكثفة باليد العاملة.

6ـ اتفاقية الأمم المتحدة بمكافحة التصحر وقد وقعت الجزائر الاتفاقية في 1996/01/22، وفي إطار برنامج الأمم المتحدة للمحيط البيئي (PNUE) عينت الجزائر كدولة مضيفة لليوم العالمي للبيئة سنة 2006 في 5 جوان هذا اليوم تحت عنوان الصحاري والتصحر مع شعار (لا لتصحر الأراضي).

7ـ منذ سنة 2000 التي شهدت المخطط الوطني للتنمية الفلاحية العديد من الأحداث المميزة ميزت التنوع البيولوجي في الجزائر من حيث المصادر البيولوجية والمصادر الوراثية والأمن البيولوجي والجدول التالي يوضح تعدد الأنواع البيولوجية في الجزائر.

---

[1] Slimane Bedrani, Op.cit. P49.

[2] Omar Bessaoud. La Stratégie De Développement Rural En Algérie, CIHEAM, série A/n 71, 2006, P84.

جدول رقم (30): تعدد الأنواع البيولوجية حسب المناطق في الجزائر

طبيعة المنطقة	الأنواع	تعداد الأنواع	النسبة %	التكرار %
متوطنة	1	247	8،5	
شمال افريقية	2	302	10،5	19
متوسطية	3	1079	36	55
صحراوية	4	115	4	59
اورومتوسطية	5	341	12	71
أطلنطية	6	180	8	79
استوائية	7	43	1،5	80،5
Circum boreales	8	378	14	94،5
عالمية	9	154	5،5	100

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement. OP.Cit. P415.

8ـ في إطار مكافحة التصحر وتنمية المراعي قد سجلت النتائج التالية:[1]

* التجديد 2817194 هكتار

* إعادة التأهيل 25891 هكتار عن طرق زرع الحلفاء في المناطق المتدهور للغاية.

* انجاز من526532 م^{2}التصحيح الغزيرة.

* الري من 22053 هكتار من خلال إنشاء 282 سد صغير.

* انجاز 631 نقاط مياه (آبار، جب...)

* انجاز 206253 ملم السواقي.

* تجهيز 1177 وحدة طاقة شمسية.

9ـ في إطار حماية صحة الثروة الحيوانية وإنتاجها حيث كما هو مبين في الجدول رقم (32) فانه: الحمى القلاعية فقد تم إطلاق حملة تلقيح مست 760017 رأس، أي 53% من الإجمال، ونسبة التلقيح زيادة 4،46% في سنة 2006 عن 2005.

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement. OP.Cit, PP:121-141

جدول رقم (31): صحة ومعالجة الثروة الحيوانية

		2003	2004	2005	2006
الحمى القلاعية	عدد التطعيم	545123	551374	727596	760017
	نسبة التغطية	36،34	36،80	50،81	53،08
الأغنام	عدد التطعيم	8491130	10967900	12966675	14304481
	نسبة التغطية	53	62،31	68،7	75،79
الحمى المتموجة للأبقار	الكشف	98191	98626	144313	143847
	الايجابية	796	688	1046	1438
	معدل	0،81	0،70	0،72	0،99
الحمى المتموجة الماعز	الكشف	37866	43174	98166	87752
	الايجابية	2030	2145	5922	4777
	معدل	5،36	4،97	6،03	5،44
مرض السل البقري	الكشف	84842	93353	138390	135256
	الايجابية	312	311	326	297
	المعدل	0،37	0،33	0،24	0،21
اللسان الأزرق	عدد الولايات المعالجة	-	-	-	42
	عدد المواقع المعالجة	-	-	-	7603
	عدد البلديات المعالجة	-	-	-	1036
أنفلونزا الطيور	العينات	-	-	400	3534
	الايجابية	-	-	0	0
داء الكلب	عدد التطعيم	126371	178580	453180	585664

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P38.

أما فيما يخص الأغنام فقد بلغت نسبة التغطية سنة 2006 ب 75،79%. أما فيما يخص المعالجة من مرض داء الكلب فقد بلغ تلقيح العدد 585664 حيوان في سنة 2006 بنسبة زيادة قدرها 29،23% مقارنة ب 2005. بالنسبة لانفولونزا الطيور فقد أخذت العينات 3534 في أواخر

2006 وكانت النتائج سلبية. مرض اللسان الأزرق واصلت عملية المسح في 42 ولاية والمواقع المتضررة 7603 والبلديات المعنية عددها 1036. داء السل البقري سجل 297 حالة ايجابية من 135256 رأس تم الكشف عليه بنسبة 0،21%.

كل هذه المجهودات تدخل في إطار حماية الثروة الحيوانية ومعالجة مختلف الإمراض والاوباء التي تصيبها والجدول رقم(33) يبن الصيدلة البيطرية والأدوية.

جدول رقم(32): الأدوية البيطرية

	2003	2004	2005	2006
عدد الشركات المعتمدة لبيع الأدوية البيطرية	194	194	212	221
عدد المتخصص في البيطرة المسجلة	661	690	736	772
سوق الأدوية $	27881688	35324821	42666305	42854919
الإنتاج الوطني $	3628224	7111748	11025474	13816688
تصدير الأدوية البيطرية $		203332	493289	505928

SOURCE: MADR, OP.Cit, P40.

كما نلاحظ أن سوق الأدوية البيطرية في زيادة من سنة إلى أخرى والحال نفسه بالنسبة للإنتاج الوطني الخاص بالأدوية البيطرية، الصادرات الخاصة ب الأدوية البيطرية قدرت نسبة الزيادة فيها سنة 2006 ب 2،56% مقارنة ب2005.

10ــ لحماية الموارد الطبيعية والصحة النباتية كانت هناك جهود بالقيام بتحاليل على الصحة النباتية والمحاصيل الزراعية ومكافحة الآفات التي تصيب العديد من عناصر الإنتاج النباتي والحيواني، بالإضافة إلى القيام بتفتيش ومراقبة المنتجات الغذائية واللحوم بمختلف أنواعها والأسماك، الجدول التالي يوضح عدد التحاليل التي أجريت من اجل الصحة النباتية وتقنيات المحاصيل.

جدول رقم(33): عدد التحاليل الخاصة بالصحة النباتية وتقنيات المحاصيل

نوع النشاط	عدد التحاليــــــــــــــل						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تحاليل الصحة النباتية	4877	9040	566	806	2880	2114	1705
تحاليل تقنيات المحاصيل	7764	4249	7095	9046	9800	165	7547
المجموع	**12641**	**13289**	**7661**	**9852**	**12680**	**2279**	**9252**

SOURCE: MADR, OP.Cit, P42.

جدول رقم (34): مراقبة ومكافحة الآفات الزراعية

نوع الآفة	المساحة المعالجة بالهكتار						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجراد	6000	0	0	9000	4100000	550000	—
الجراد المغربي والجندب	60300	21000	15400	35720	66400	145828	71135
بق الحبوب	0	6000	9900	22960	26500	21900	47130
Rongeur arvicoles	0	0	8300	31800	142470	406005	171530
Boufaroua et myélois	0	5400	32100	34300	33160	35177	543370
ناقلات مرض لسان الأزرق	107000	42000	19375	34784	0	23584	34310
العصافير المحلية(وحدة تدمير وكر)	0	0	0	221000	371300	726506	1125005

SOURCE: IBID, P43.

وفيما يخص المراقبة الخاصة بصحة التغذية فالجدول التالي يوضح كل ما يتعلق بهذا

جدول رقم(35): عمليات التفتيش الخاصة بصحة الغذاء

	2004	2005	2006
المؤسسات التي تم تفتيشها في إطار نشاطات مكاتب الصحة البلدية	169273	161284	170639
المؤسسات التي تم تفتيشها في إطار نشاطات التفتيش المختلطة	21510	23163	28924
التحذيرات	10036	9894	9271
الانطلاق في التوقيف	7908	8173	7357
إغلاق	929	1442	1074
محضر اجتماع	3054	2825	3623

SOURCE: MADR, OP.Cit, P39.

أما التفتيش الخاص ب اللحوم والأسماك فكان كالتالي:

جدول (36): التفتيش الخاص باللحوم والاسماك

		2003	2004	2005	2006
تفتيش خاص باللحوم الحمراء	**لحم البقر**	54350739	42043095	42782242	52245888
	لحم الغنم	29200263	21651910	27741465	32322502
	لحم الماعز	3453924	2502843	3223075	4180952
	لحم الحصان	435010	316826	308465	271863
	لحم الجمل	4474612	4794362	4673919	4979046
تفتيش لحوم بيضاء		40284507	78729104	56430159	59590058
تفتيش الأسماك		23194698	27304167	28450237	34523170
المجموع		155393753	177342307	163609598	188113479

SOURCE: IBID, P39.

فيما يخص المراقبة والتفتيش نلاحظ من الجدول رقم (36) نلاحظ زيادة في عمليات التفتيش كل سنة. وتفتيش اللحوم بأنواعها والأسماك شهدت تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ما عدا سنة 2005 الذي شهد تناقص طفيف، وكل هذه العمليات من اجل حماية المستهلك وتوفير الأمان الغذائي، ومكافحة الغش الذي شهدت بعض الأسواق حالات منه.

خلاصة:

بالاعتماد على الموارد الطبيعية الزراعية المحلية وتراثنا الزراعي الطبيعي الذي لم يعرف قبل عشرات السنين الآفات الزراعية الكثيرة التي غزت محاصيلنا مع قدوم الزراعة الحديثة، وذلك أن الآفات لم تشكل آنذاك مشكلة جدية بالنسبة لهم لأنهم بممارستهم الزراعية الطبيعية كانوا يحافظون على التوازن الطبيعيين الآفات والحشرات الضارة وبين أعدائها الطبيعيين، إذ بإمكان المزارعين والمهندسين الزراعيين وغيرهم من المعنيين في ممارسة وتطوير تقنيات لحماية النباتات والحيوانات من الآفات التعلم من التراث الزراعي القديم وتبني تقنيات مناسبة لمقاومة الآفات، تطوير البحث الزراعي الهادف إلى النهوض بواقعنا الزراعي باتجاه بلورة أنظمة وأنماط زراعية مستدامة، وضعية البيئة الزراعية التي تعاني مشاكل بيئية مختلفة. إتباع الوسائل الوقائية الطبيعية والممارسات الزراعية البيولوجية تعني زراعة مستدامة ومتوازنة وتعني بالتالي تخفيضا كبيرا في مدخلات الإنتاج الخارجية، واحتمالية ضئيلة في المخاطرة، فضلا عن الحد من الانبعاث المتواصل للآفات ومن ثم عدم تهديد صحة الإنسان والبيئة والتربة، إن الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال حماية بيئته أصبح ضروريا فالزراعة والبيئة علاقتهما وطيدة فلا يمكن أن نحقق تنمية زراعية بدون أن نراعي الجانب البيئي.

كما لاحظنا مما سبق فان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) بذلت فيه مجهودات كبيرة وانجازات عديدة من اجل حماية البيئة الزراعية وتنميتها المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر وانجراف التربة ومكافحة تدهورها والحفاظ على التنوع البيولوجي ومعالجة الآفات التي تصيب الزراعة بوقاية ومعالجة الصحة النباتية والحيوانية بالإضافة إلى مراقبة المنتجات الغذائية وتكثيف عمليات التفتيش الخاصة بهذا من اجل قمع الغش، كما تم التركيز على التنمية الريفية المستدامة باعتبارها الرهان الكبير للتنمية المستدامة.

الخاتمة

الخاتمة:

رغم تميز الجزائر بتنوع وتباين التضاريس المناخية والبيئية فيها حيث المناطق الجبلية والهضاب والسهوب والمناطق المنخفضة والبوادي والواحات والصحاري إلا أن الاستغلال السيئ والمشاكل البيئية كالتصحر أدى إلى ضعف وتقليص الدور الحقيقي للقطاع على مستوى الاقتصاد الوطني، وعرف القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة الشروع في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ثم ليشمل التنمية الريفية سنة 2002، وكان هذا دافعا قويا للنهوض بهذا القطاع والعمل على تنميته المستدامة من خلال السياسات والإجراءات والبرامج التي احتوى عليها.

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها الى مجموعة من النتائج المتعلقة بالقطاع الزارعي ومدى دوره على مستوى الاقتصاد الوطني وخاصة بعد الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة، ووضعية البيئة الزراعية والمشاكل التي تهددها من جهة اخرى. وسنقوم فيما يلي بعرضها على الشكل التالي:

ـ عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تغيير النظرة للقطاع الزراعي من كونه قطاعا هامشيا إلى قطاع رئيسي في العملية التنموية من خلال مساهماته في جوانبها المختلفة.

ـ لعب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دورا هاما فيما يخص العقار الفلاحي من خلال سياسة منح حق الامتياز وإضفاء الفعالية على المستثمرة الزراعية كوحدة للإنتاج.

ـ استراتيجية التنمية الزراعية وسياستها جزء هام في التنمية الاقتصادية كونها المصدر الضروري لتحقيق الأمن الغذائي واحلال الواردات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ـ يعمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تثمين المياه واستدامتها باعتبارها عنصر مهم في تنمية القطاع الزراعي وذلك بتطوير آليات الري وتوسيع بناء السدود والتنقيب عن المياه واستعمال التقنيات الحديثة في الري كالرش المحوري، هذا كله من اجل مواجهة نقص المياه والمشكلات المناخية كتساقط الامطار الغير منتظم.

ـــ من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم توسيع الزراعات الأساسية في المناطق ذات المردودية المنخفضة إلى زراعات الأشجار والمحافظة على الغابات.

ـــ ان ما يتعرض له القطاع الزراعي من مشاكل وأخطار بيئية مثل التصحر وتدهور الاراضي وانجراف التربة أدت إلى آثار سلبية على الانتاج الزراعي وأدت الى تقليص مساحات الاراضي الصالحة للزراعة وزيادة التبعية الغذائية، فالاختلالات التي تميز بها القطاع الزراعي من قلة الأراضي مقارنة بالمساحة الكلية للبلاد وسوء توزيعها جعلت مردوديته منخفضة.

ـــ إن القطاع الزراعي لم يحقق الأهداف المرجوة على مستوى الاقتصاد الوطني، لا يزال بعيد في تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي وميزانه التجاري يعاني من انخفاض مستمر، فهو غير فعال بالمقارنة مع الموارد الطبيعية والمساحة الكبيرة للجزائر.

ـــ أصبحت حماية البيئة اليوم عنصر فعال في كل المشاريع التنموية التي بدأت جميع الدول بالعناية بها بعد ما تبين أن تلك الحماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان وإنما أيضا للمحيط ومكوناته، وتعتبر حماية البيئة من أهم المواضيع التي شهدت اهتماما واسع في السنوات الأخيرة ومن مظاهر هذا الاهتمام فتح مجال أوسع لها من خلال التنمية المستدامة وما تدعو اليه من المحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها واستحداث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا بارزا في هذا باعتباره اداة تحقيقها وهدفها.

ـــ إن الزراعة والبيئة عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما ولا الفصل بين اهدافهما، ذلك انه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان فان الزراعة تعتمد على المحافظة على الموارد الطبيعية وعدم تدهورها أو استنزافها.

ـــ لقد أصبحت مسايرة مؤشرات حماية البيئة والتنمية المستدامة ضرورة أكثر من أي وقت مضى في دول العالم لكي لا تتخلف عن بقية الدول سياسيا واقتصاديا، الجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في هذا المجال من المجهودات التي بذلتها، إلا أنها لم تصل إلى مستوى تجارب بعض الدول المجاورة في نفس المجال، فالرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق المخططات.

ـــ الوضع البيئي في الجزائر يتسم بالتدهور واللامبالاة فهناك زحف كبير للرمال من الجنوب باتجاه الشمال والغطاء النباتي ضعيف وفي طريق الزوال في كثير من المناطق نتيجة

الجفاف وزحف الاسمنت والتعمير، كذلك الموارد المائية تعاني من مشاكل نتيجة الاستغلال السيئ، وكذا التلوث الصناعي المقلق وما يخلفه من نتائج سلبية من نفايات سامة وتلوث الهواء وغيرها من مظاهر التدهور البيئي.

ــ إن تذبذب الأمطار من موسم إلى آخر واعتماد الكثير من المنطق في زراعتها على تساقط الأمطار عرض الإنتاج النباتي والحيواني فيها لهزات إنتاجية وحالة عدم الاستقرار في المساحات الزراعية ورفع من درجة المخاطرة فيها.

ــ إن مشكل الزراعة حاليا مرتبط بمواردها الطبيعية وخاصة المياه والتربة فلتحقيق أهداف التنمية الزراعية يتوجب حماية الثروات الطبيعية.

التوصيات:

ــ النهوض بالقطاع الزراعي يتطلب تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطاءه الأولوية.

ــ تهيئة الجو الملائم بالمناطق الريفية من خلال توفير مرافق اجتماعية وجميع متطلبات الحياة اليومية وهذا من اجل ضمان استقرار الفلاحين وخدمتهم للأرض، القضاء على الفقر وتحسين فرص العمل في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية.

ــ حماية البيئة من التدهور والتلوث والمحافظة عليها والحد من استنزاف مواردها وتشجيع الأبحاث العلمية المتعلقة باستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

ــ إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات والسلوك الإداري ولدى المؤسسات الاقتصادية.

ــ مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية وإدارة النفايات المنزلية والصناعية والتقليل من أنماط الاستهلاك المفرط وتطوير أساليب الإنتاج نظيفة ورفيقة بالبيئة بحيث تخلف الحد الأدنى من النفايات.

ــ ضرورة الرصد الدوري لمستويات التلوث البيئي والتدهور، وإدخال مفهوم إهتلاك رصيد الأصول الثابتة للموارد الطبيعية المتجددة في حسابات الناتج الوطني، ذلك الإهتلاك الذي يقابل معدل تآكل الجانبين الكمي والكيفي لهذه الموارد.

ـ استخدام الوسائل التقنية الحديثة للحد من التدهور البيئي ومكافحة الآفات الزراعية وتكثيف الجهود المبذولة لمكافحة التصحر والحد منه. تحسين كفاءة الاستغلال للموارد الزراعية واستغلال مساحات شاسعة تقع في الصحراء.

ـ استعمال الموارد الطبيعية المتجددة على أسس إنتاجية مستدامة، مع إعادة صياغة الأسس الإنتاجية المعتمدة ضمن أطر اقتصادية واجتماعية وتقنية.

ـ الاعتماد على وسائل الطاقة النظيفة قدر المكان والاهتمام بتشجيع وزيادة المساحات الخضراء من اجل خلق بيئة نظيفة خالية من الملوثات.

ـ الاستفادة من تجارب بعض البلدان في مجال تطبيقها لنظم الزراعة الصديقة للبيئة كالصين.

ـ استعمال الآليات القانونية لحماية البيئة وضرورة التعاون الدولي في هذا المجال.

ـ التنسيق بين مختلف الهيئات والمنظمات المعنية بحماية البيئة الزراعية وضرورة توعية أفراد المجتمع للدخول في المساعدة والحفاظ على هذه الثروات.

وأخيرا لم يعد خافيا على أن حماية البيئة الزراعية وتنميتها المستدامة يجب ان تعتمد المجتمعات فيها على مجموعة من الثوابت والمبادئ العامة التي تعد مقياسا دقيقا لمدى ارتقاء المجتمع وتطوره التنموي المستدام ودرجة صلاحه، ومن هذه الثوابت نذكر سيادة القانون الوطني والدولي والشفافية وروح المسؤولية والتضامن والقيم الدينية والأخلاقية، الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد الطبيعية والرقي بهذا البلد والنهوض بالقطاع الزراعي ليحتل مكانته الحقيقية.

آفاق الدراسة: إن ما تبين لنا من خلال الدراسة أن موضوع الزراعة وعلاقتها بالبيئة هو موضوع متشعب يصعب حصره لذا يبقى باب الدراسة لهذا الموضوع مفتوح لمن يريد البحث فيه أكثر، وعليه يمكن طرح المواضيع التالية كآفاق للدراسة:

- دور الزراعة العضوية في حماية البيئة و الاقتصاد الوطني.
- التنمية الزراعية بين الأمن الغذائي و الأمان الغذائي.
- متطلبات و تحديات الزراعة المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر ـ.

الملاحق

الملحق رقم1

تطور واردات المنتجات الزراعية الغذائية **الوحدة: 1000 دج**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتجات الحبوب	85237695	78945301	103750542	88456426	101223467	106432197	100659831
خضر و فواكه	11584533	13431707	20894086	20248486	22192312	21298761	22635604
بن، شاي، سكر، كاوكاو، مشروبات	28229243	30361107	29910199	2927622	30517394	34534924	48255327
زيوت و دهون نباتية، تبغ و قطن	16196080	19975328	28621482	32794086	34916019	30643604	37345578
منتجات نباتية أخرى	13199634	13677904	16707064	16523795	23169702	21106576	21227138
مجموع واردات المنتجات النباتية	15447185	156391348	156391348	187293415	212018895	214016062	230123478
اسماك، تحضيرات اسماك	1272939	243287	722984	1280770	1665049	1536369	1767173
حيوانات حية، لحوم	3939683	2222190	3529326	9077105	18854533	20028888	14393514
مشتقات حليب، بيض، عسل زيوت و دهن حيواني،جلود، منتوجات أخرى	37401474	44674800	41251438	40737114	59543456	54718138	51810692
مجموع واردات المنتجات الحيوانية	42614096	74140276	45503748	51094990	80063038	76283395	67971379
منتجات غابية	3047961	16146831	18444797	187293415	24461248	24388586	80063038
أسمدة، عتاد فلاحي	9034363	13932053	13266866	13634340	11 995 643	18318368	11995643
المجموع	**209143604**	**233610509**	**275298783**	**275585172**	**335269467**	**333006411**	**339773416**

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P69.
Rapport sur la situation du secteur agricole 2005, P65.
Rapport sur la situation du secteur agricole 2002, P51.

الملحق رقم 2

تطور صادرات المنتجات الزراعية الغذائية **الوحدة: 1000 دج**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتوجات الحبوب	90	5090	17983	36703	151565	352956	328463
خضر و فواكه	1166159	1209022	1374400	1382527	1 232 293	1480 432	1771703
بن، شاي، سكر، كاوكاو، مشروبات	660159	463985	792521	916767	1028610	1070323	1369143
زيوت و دهون نباتية، تبغ و قطن	405550	94516	776166	644350	868506	957294	1683110
منتجات نباتية أخرى	11442	8322	10744	69926	56266	24902	47917
مجموع صادرات المنتجات النباتية	2243400	1780935	2971814	3050273	3337239	3885906	5200336
أسماك، تحضيرات أسماك	352295	413684	479009	532976	685 258	864 295	948018
حيوانات حية، لحوم	5216	425	4960	2627	7274	9995	23810
مشتقات حليب، بيض، عسل زيوت و دهن حيواني،جلود، منتوجات أخرى	966698	1948393	1873149	1937250	1357327	965107	1480090
مجموع صادرات المنتجات الحيوانية	1324209	2362502	2357118	2472853	2049859	1839397	2451918
منتجات غابية	1243692	1092046	559347	758708	890456	834176	857568
أسمدة، عتاد فلاحي	3531690	2472853	4224758	4144161	4554719	5508264	3441741
المجموع	8372991	11730387	10113037	10425996	10832273	12067743	11951562

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P69.
Rapport sur la situation du secteur agricole 2003, P22.
Rapport sur la situation du secteur agricole 2002, P51.

الملحق رقم 3

تطور الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية الوحدة: 1000 دج

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منتجات نباتية	152203785-	154610414-	195111559-	184243142-	208681656-	210130156-	224923142-
منتجات حيوانية	41259887-	44777775-	34146630-	48622136-	78013179-	74443998-	65519461-
منتجات غابية	1804269-	15054785-	17885440-	22803719-	23570792-	23554410-	28825348-
أسمدة و عتاد فلاحي	5502673-	7437148-	9042108-	9490179-	1417156-	12810104-	8553902-
المجموع	200770613-	221880122-	265185746-	265159176-	324437194-	320938668-	327821854-

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P70.
Rapport sur la situation du secteur agricole 2004, P72.

الملحق رقم 4

مؤشرات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية

		2001	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المؤشرات الكلية للمخطط	نسبة نمو الإنتاج الزراعي	15,15	18,70	0,01	29,00	6,41	2,02	4,71
	نسبة نمو القيمة المضافة		13,38	-1,30	17	3,10	4,48	4,48
	القيمة المضافة للزراعة مليار دج	322,1	411	475	496	511	524,2	547,7
	نسبة مساهمة القيمة المضافة في الناتج الداخلي الخام	8,4	9,7	9,3	9,7	8,4	6,97	6,6
	القيمة المضافة للزراعة على القيمة المضافة الإجمالية	9,58	11,81	11,39	11,72	10,18	7,83	7,7
	عدد مناصب العمل المستحدثة	142 287	171 000	163 499	179 291	166 203	132 428	104 323
نطاق PNDA	عدد المزارع المستهدفة التراكمي		147 500	181 019	250 428	307 720	348 239	386 821
تنمية الموارد الجديدة	المساحة لمزروعة (هكتار/ سنة)	37 905	29 286	8 268	9 167	79 163	61 043	40 476
	المساحة المغروسة كروم	34 191	84 295	95.273	89 762	86 159	74 650	31 074
	المساحة المروية بالتنقيط والرش(هكتار)	350 000	527 400	610 000	625 000	793 000	825 206	835 197
التنمية في البنى التحتية والخدمات	تفعيل مؤسسات الخدمات في السنة التراكم		2 226	5 192	14 767	20 855	22 113	22 216
	فك العزلة (كلم)		2 347	2 304	5 001	6 624	7 195	8 450
	كهرباء الريف كلم/سنة		615	803	1 143	1 254	1 445	1 725

SOURCE: MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006, P 5

قائمة المــــــــــــــــــراجع

اولا: الكتب باللغة العربية

1ــ ابوزنط ماجدة، غنيم عثمان محمد، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2007.

2ــ إسلام احمد مدحت، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، الكويت، 1990.

3ــ الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، بيروت، 1995.

4ــ الحجار صلاح محمود، الاصلاح البيئي في الوطن العربي (ابعاده، منهجياته، فوائده)، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007.

5ــ الحمد رشيد وصباريني محمد سعيد، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة الكويت، 1979.

6ــ الداهري عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني ، بغداد، 1969.

7ــ الريماوي احمد شكري، اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها، الشركة العربية للتسويق، القاهرة 2007.

8ــ السرطاوي فؤاد عبد اللطيف، البيئة والبعد الإسلامي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

9ــ السعدني عبد الرحمان، عودة ثناء مليجي، التطورات الحديثة في علم البيئة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

10ــ الشرفات علي جدوع، مبادئ الاقتصاد الزراعي، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

11ــ الشيخ محمد صالح، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الاولى.

12ــ العاني سوران وفيق، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر، عمان، 2005.

13ــ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، تقنية البيئة (الإحصاء البيئي)، المملكة العربية السعودية.

14ــ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، تقنية البيئة (التقييم البيئي)، المملكة العربية السعودية.

15ــ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، تقنية البيئة (علم البيئة)، المملكة العربية السعودية.

16ــ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مراقبة البيئة والتلوث، المملكة العربية السعودية.

17ــ انتانو ادمسون، الاضطرابات البيئية الاضرار الاقتصادية والانسانية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

18ــ براون ليستر، الاقتصاد التحليلي علوم الأرض واقتصاد البيئة، ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007.

19ــ تودارو ميتشل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

20ــ جيلز مالكولم واخرون، اقتصاديات التنمية، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.

21ــ دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة التوني، الاسكندرية، 1993.

22ــ راضي خنفر عيد وراضي خنفر مهند، الاقتصاد كأداة لحماية البيئة، جامعة الملك خالد، السعودية، 2008.

23ــ رومانو دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز السوري للسياسات الزراعية، 2003.

24ــ عبد السلام محمد السيد، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

25ـ عبد الفتاح محمد، التصحر (تدهور الأراضي في المناطق الجافة)، عالم المعرفة، الكويت، 1999.

26ـ عبد المجيد محمد ابراهيم وآخرون، التنمية الزراعية المتواصلة، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر.

27ـ فارس علي محمود، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار، البيضاء، 2005.

28ـ فردريك دانيال، التصحر وتدمير الغابات (تطوير نظم البيئة للمحافظة على الموارد الطبعية)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007.

29ـ كافير كارلو، السياسات الزراعية في الدول النامية، المركز السوري للسياسات الزراعية، 2003.

30ـ مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006.

31ـ موسيشت دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ترجمة شاهين بهاء، الدار الدولية للاستثمارات، القاهرة، 2000.

32ـ ويلسون جي هولتون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة العاني كامل سلمان، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

ثانيا: الملتقيات

1ـ أبو النصر بهجت محمد، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي بالأردن، 14ـ15 أكتوبر 2003.

2ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل حول تقييم الآثار السلبية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثيا في المنطقة العربية، الخرطوم 2003.

3ـ حاصيباتي ريتا، المؤتمر العربي للزراعة العضوية من اجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 27ـــــــ28 سبتمبر 2003.

ثالثا: التقارير

1ــ المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2004.

2ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2009.

3ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول النامية، الخرطوم 2009.

4ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، 2007.

5ــ تقرير وزارة الفلاحة الصادر في أوت 2000.

رابعا: الدوريات والمجلات

1ــ باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع والمتطلبات، مجلة الباحث، العدد 2003/02.

2ــ بن قرينة حمزة، تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي، مجلة الباحث، العدد 2007/05.

3ــ حمداني محمد وكربالي بغداد، إستراتيجية وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2010/05.

4ــ راتول محمد وكساب علي، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.

5ــ رحماني موسى، تجربة زراعة المقاولات ــــ حبوب الرش الى اين؟ مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2005/12، جامعة الجزائر.

6ــ رزيق كمال، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 2007/05.

7ــ زبيري رابح، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، فيفري 2004.

8ــ زغدار احمد، المتطلبات النظرية عن التكاليف البيئية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2005/12، جامعة الجزائر.

9ــ مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث العدد 2007/05.

10ــ مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 2009/46.

11ــ ياحا عيسى، سوق المستهلك وحدود الاكتفاء الذاتي من خلال اجراءات الدعم المناسبة لخطوط الانتاج، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد2005/12، جامعة الجزائر.

خامسا: اطروحات الدكتوراه

1ــ بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائرــ 2004/2003.

2ــ عزاوي أعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

3ــ زبيري رابح، الإصلاحات في قطاع الزراعة وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

4ــ سالمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

5ــ وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2007.

سادسا: رسائل ماجستير

1ــ بن سمينة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990ــ2000)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة بسكرة، 2004/2003.

2ــ جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة البويرة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

3ــ حاجي العلجة، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

4ـ خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة ورقلة، 2007.

5ـ رياش مبروك، تمويل القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

6ـ زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005.

7ـ زويتر الطاهر، إشكالية التشغيل في الزراعة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1996.

8ـ قرين بوزيد، دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية ولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

9ـ لرقام جميلة، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي،رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1996.

10ـ لوزري نادية، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005.

<u>سابعا: القوانين والمراسيم</u>

1ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 يوليو 2003، المادة 14.

2ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 اوت 2008، المادة 11.

3ـ القانون الأساسي للتعاون الزراعي، المرسوم رقم (106/72)، المادة 01.

4ـ المادة رقم 02ـ03 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 المحدد لشروط التأهيل.

5ـ المرسوم التنفيذي رقم 2000/118 المؤرخ في 30 أوت 2000.

المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages

1- Abdelhamid Abdelaziz, quelle est l'agriculture pour l'Algérie, OPU, Alger 2009.
2- Mesli Mouhamed elyes, les origines de la crise agricole en algérie, édition dahlab Alger.
3- O.E.C.D, environmental indicators for agriculture, France, 2000.

Les rapports

1- Le gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, 2005.
2- MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2002.
3- MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2003.
4- MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2005.
5- MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole 2006.
6- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005.
7- Rapport national algérien pour le sommet mondial du développement durable Johannesburg 2002.

Revues

1- Bedrani Slimane, Algérie: agriculture/ agroalimentaire/ la peche et le développement rural, les manographes du CIHEAM, 2008.
2- Benterki et Ferroukhi, le développement rural durable, CIHEAM, option méditerranés.
3- Besaoud Omar, la stratégie de développement rural en algérie, CIHEAM serie A/N 71, 2006.
4- Bourenane Naceur, Agriculture et alimentation el Algérie, CIHEAM, série A/N 21 1991.
5- Lakhdari Hakima et Atman Ayad, les conséquences du change climatique sur le développement de l'agriculture, 5eme colloqué international: énergie, changements climatique et développement durable, Tunisie juin 2009.

مواقع الانترنيت

www.aoad.org
www.ciheam.org
www.rcweb.luedeld.net
www.oecd.org

قائمـــــــة الـجداول والأشكـــال

الأشكال

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

الفصل الثالث: **علاقة البيئة بالزراعة**